مركز
العيدروس
للدراسات
والاستشارات

الإمارات
من الاستعمار
إلى الاستقلال

دكتور
محمد حسن العيدروس

دار العيدروس
للكتاب الحديث

دار الكتاب الحديث

دولة الإمارات العربية المتحدة

من الاستعمار إلى الاستقلال

الإمارات

من الاستعمار إلى الاستقلال

الدكتور

محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية ـــ هولندا

دار الكتاب الحديث

1422 هـ / 2002 م

دار الكتاب الحديث

الإمارات	دار الفيلروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـــاتف 3522887 (04) ـــ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـــ بناية الماجد/ش ـــ 206 / دبي ـــ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria B. P. No 061 – Draria Tel(21)354105 Tel&Fax(21)353055 E-mail dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2002 / 3261
I.S.B.N.	977-350-018-x

الإهداء

إلى الوالدين

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿ وقضى ربّك ألا تعبدوا إلاّ إيّاه
وبالوالدين إحساناً ﴾

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ أفضل الذاكرين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين .

وبعد !!

مولد دولة اتحادية جديدة على ضفاف شرق الجزيرة العربية وفي الركن الجنوبي الشرقي من الوطن العربي الكبير ، كان حدثاً سياسياً بارزاً للأمة العربية ، فهي من ناحية خضعت للسيطرة الاستعمارية البرتغالية،ثم لأكثر من قرن ونصف تحت نير الاستعمار البريطاني وقاست خلالها أقسى أنواع التخلف، والآن بعد الاستقلال أخذت تسابق الزمن في سبيل الحياة العصرية الحديثة والنهوض من التخلف الذي فرضه الاستعمار . أما من ناحية ثانية فهي تجربة رائدة في مجال الاتحاد ، وأنها خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة وهي أمل الجميع وأن قيام اتحاد بين الإمارات السبع جعل منها دولة واحدة لا سبع كيانات ولو أن الأمل كان في قيام الاتحاد التُساعي أي مع قطر والبحرين .

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ مكانتها بين الدول العربية وتساهم في القضايا المصيرية للأمة العربية ، كما تساير الركب الحضاري وتساهم في القضايا العالمية وذلك من موقعها في شرق الجزيرة العربية الذي بدأت الأنظار العالمية تتجه إليه منذ أواخر القرن التاسع عشر . وإن أهمية المنطقة تنبع من كونها مركزاً لأكبر احتياطي للنفط في العالم الذي يمكن أن يسد

الاحتياجات العالمية من الطاقة التي تحتاج إليها الدول الكبرى الصناعية . وبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي إحدى الدول الواقعة على الخليج العربي بل وفي مدخل هذا الخليج مما يعطيها عمقاً استراتيجياً ، لذا كان لابد أن نلقي

نظرة تاريخية على هذه الدولة التي كانت في طي النسيان ؛ لأن الاستعمار البريطاني حاول أن يبرر موقفه من احتلال الإمارات العربية بتوجيهه تهمة "القرصنة" وتجارة الرقيق إلى أهالي المنطقة وما إلى ذلك من الاتهامات الباطلة ليخفي من ورائها المطامع الاستعمارية والاقتصادية .

رأيت أن أقسّم دراستي إلى ستة فصول ، تتناول أهم الفترات التي عاصرتها الإمارات العربية المتحدة في تاريخها من الاستعمار إلى الاستقلال ، لأنه لا يمكن أن أكتب تاريخاً كاملاً للإمارات العربية ، حيث يحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير ، لذلك اقتصرت على أهم الأحداث التي مرت في تلك الفترة. وسوف أتناول في الفصل الأول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة ، وفي الفصل الثاني دراسة التكوين السياسي للإمارات العربية ، وفي الفصل الثالث أعالج مشاكل الصراع بين الإمارات العربية وبريطانيا حتى احتلالهم للإمارات العربية من اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ مع بريطانيا وحتى الانسحاب البريطاني ويتضمن الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع الإمارات ثم إمارة القواسم وإمارة أبو ظبي في هذه الفترة ، أما الفصل الخامس فيتناول علاقة الإمارات العربية بكل من إيران والمملكة العربية ، والفصل السادس دراسة عن المحاولات الاتحادية في المنطقة حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

وأرجو أن أكون قد وفقت في معالجة هذا الموضوع المهم الذي يكتنفه بعض الغموض ولعل هذه المحاولة تشجعني على الاستفادة منها لمحاولة أكبر وأعمق .

وفي الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علـــــى نبيه الكريم وعلى آل بيته الطاهرين إلى يوم الدين .

د. محمـــد حسن العيدروس

جامعة روتردام الإسلامية ــ هولندا

تمهيد

تعريف عن دولة الإمارات العربية المتحدة

- الموقع .
- الطبيعة .
- السكان .

تمهيد

تعريف عن دولة الإمارات العربية المتحدة :

ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ م على المسرح العربي والدولي نتيجة اتحاد بين سبع إمارات وتنص المادة الأولى من الدستور على أن « الإمارات العربية المتحدة » دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ويشار إليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد . ويتألف الاتحاد من الإمارات التالية : أبوظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القوين ، الفجيرة ، رأس الخيمة[١] . ويجوز لأي قطر عربي أن ينضم إلى الاتحاد ، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء[٢] .

الموقع :

تقع الإمارات العربية المتحدة في القسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي وتشرف على خليجين وهما الخليج العربي وخليج عمان .

ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر ومن الجنوب السعودية والربع الخالي . أما من الشرق فيحدها سلطنة عمان وخليج عمان ، وتقع الإمارات العربية المتحدة بين خطي عرض ٣٢° ، ٢٦,٥° شمالاً وبين خطي الطول ٥١° ، ٥٦,٥° ـ شرقاً .

وتبلغ مساحة الإمارات العربية حوالي ٨٥ ألف كيلو متر مربع ، أغلبها

في إمارة أبو ظبي وتبلغ أطول الشواطىء في الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي وتمتد على طول ساحل الإمارات على الخليج العربي لمسافة تبلغ حوالي ٧٠٠ كم متوغلة على الساحل لتضم ست إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة ثم تبدأ حدودها في المنطقة الشرقية وتقع إمارة الفجيرة وأجزاء من إمارة الشارقة وتمتد لمسافة حوالي ٩٠ كم على خليج عمان .

والدولة بهذا امتداد طبيعي لجسم الأمة العربية المتصل من المحيط إلى الخليج العربي ، وبقيامها كسبت الأمة العربية قيمة استراتيجية عظمى بوجود هذا الجناح الشرقي الطبيعي والذي يشرف على مضيق هرمز وكذلك يتصل بالخليج العربي وخليج عمان والذي يحمي أمن هذا الجزء الحيوي من العالم العربي واستقراره[٣] .

ويتميز الخليج العربي بكثرة ما به من جزر تقترب من الساحل العربي وجزر أخرى من الساحل الإيراني ، كما تقع جزر كثيرة عند مدخل مضيق هرمز[٤] .

الطبيعة :

ويمكن تقسيم طبيعة الإمارات العربية إلى عدة أقسام :

١) أراضٍ جبلية : تكثر المرتفعات في الإمارات الشمالية وخاصة رأس الخيمة والمناطق المطلة على خليج عمان وكما توجد مرتفعات في منطقة العين منها جبل حفيت .

٢) أراضٍ صحراوية : معظم أراضي الإمارات العربية صحراوية وبالذات أبو ظبي لأن أطرافها الجنوبية واقعة على صحراء كبرى هي صحراء الربع الخالي .

٣) أراضٍ زراعية : تتركز الأراضي المزروعة في واحة العين

(أبو ظبي) وفي رأس الخيمة وتعتبر الخضر والفاكهة وعلف الحيوان أهم الغلات الزراعية في هذه المناطق[٥] . وكذلك في المنطقة الشرقية المطلة على خليج عمان فهي زراعية وخصبة لأنها امتداد طبيعي لسهل الباطنة .

٤) **الواحات والعيون** : تكثر الواحات والعيون العذبة في الإمارات العربية ، وأهم الواحات فيها واحة العين من أكبر وأجمل واحات الجزيرة العربية وفيها عدة عيون للمياه العذبة وأفلاج لري الأراضي الزراعية وللشرب .

وواحة « ليوا » التي تكثر فيها أشجار النخيل وهناك في الإمارات الشمالية تكثر الواحات والعيون العذبة ومن أهم هذه الواحات : « الذيد » ، « السيجي » ، « الشوجة » ، « خت » ، « حتى » ، « مصفوت » وغيرها .

السكان :

وعن طريق معرفتنا للطبيعة يمكن تقسيم سكان الإمارات العربية إلى قسمين هما البدو والحضر .

البدو يعيشون في الصحراء ويسكنون في الخيام ولكن الدولة بدأت في توطين البدو ، وأقامت لهم مجمعات سكنية ومرافق للخدمات العامة من مدارس ومستشفيات وأجهزة إعلام والاتصال وما إلى ذلك من متطلبات العصر .

سكان الحضر وهم الذين يسكنون المدن ويمارسون كافة أنواع النشاط أخذوا بالحياة العصرية الحديثة بكل معنى الكلمة أما البدو فهم أكثر فطرة وبساطة ومحافظة في عاداتهم وتقاليدهم ولم يتأثروا بمادية الحضارة الحديثة .

أما عدد السكان فبموجب الإحصائية الأخيرة فقد بلغ حوالي مليون نسمة تقريباً بمن فيهم المواطنون والمقيمون .

كانت هذه لمحة بسيطة عن دولة الإمارات العربية المتحدة وعن طبيعتها الجغرافية والبشرية .

الهوامش والمراجع :

(١) يلاحظ أن إمارة رأس الخيمة قد انضمت إلى الاتحاد بعد إعلان الدستور وذلك بقرار من المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٢ الصادر في ١٩٧٢/٢/٧ م .

(٢) د. السيد محمد إبراهيم ـ أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ص ٥٠ .

(٣) ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ كتاب الإمارات السنوي لعام ١٩٧٣ م ص ٨ .

(٤) د. محمد متولي ـ حوض الخليج العربي ـ الجزء الأول ص ٤٥ ـ ٤٧ .

(٥) د. محمود طه أبو العلا ـ جغرافية شبه جزيرة العرب ص ١٦٥ .

الفصل الأول

الاستعمار الأوروبي في الخليج العربي

- دولة هرمز .

- دخول الاستعمار البرتغالي إلى المنطقة .

- تطلع بريطانيا إلى مياه الخليج العربي .

- الاستعمار الهولندي .

- دولة اليعاربة وطرد البرتغال من الإمارات العربية وعمان .
  أولاً : الإمام ناصر بن مرشد ودوره في توحيد البلاد .
  ثانياً : تحرير الإمارات العربية من البرتغال .

- الاستعمار الفرنسي .

- الصراع البريطاني - الفرنسي على منطقة الخليج العربي .
  (أ) الثورة الفرنسية .
  (ب) الحملة الفرنسية على مصر .

قبل أن نبدأ عن مجيء الاستعمار الأوروبي بوجه عام والبرتغالي بوجه خاص إلى الخليج ، يجب أن نتناول الأوضاع السياسية التي كانت موجودة في ذلك العصر .

كان لظهور البرتغال في أوائل القرن السادس عشر أثر كبير في تاريخ الخليج العربي وأقطاره ، فهو من جهة يمثل بداية عهد الأطماع الأوروبية الاستعمارية . ومن جهةٍ أخرى يمثل تحويل الطرق التجارية عن مجراها التقليدي ، فحرمت منطقة الخليج العربي من مصدر أساسي من مصادر ثروتها ، ذلك المصدر الذي صنع مدناً تجارية مزدهرة كمدينة « سيراف » بل وأقام دولاً عظيمة الثراء كدولة هرمز[١] .

دولة هرمز :

كانت هذه الدولة تتمتع بشهرة عظيمة قبل مجيء البرتغال إلى منطقة الخليج العربي ، وتعمل في نقل التجارة بين موانىء الخليج العربي والهند وشرق أفريقيا ، وتقع عند مدخل الخليج العربي في مضيق هرمز الذي أخذت منه هذه التسمية . ودولة « هرمز » هذه تختلف عن هرمز الحالية التي تعتبر من أملاك الدولة الإيرانية ، بينما كانت « هرمز » الدولة من سلالة عرب ولم يكن النفوذ الإيراني قد بلغ إلى هذه المدينة العربية إذ لم تكن أساساً قد قامت الدولة الصفوية الإيرانية في ذلك الوقت .

وابتداءً من عام ١٠٠ تقريباً كان «لهرمز» القديمة سلالة من الحكام العرب ومؤسس هذه الأسرة هو شاه محمد درهم كوب ، وهو شيخ عربي عبر الخليج العربي وأقام مملكة هناك ، ولكن تاريخها يكتنفه الغموض ومن المحتمل أن يكون في أواخر القرن العاشر نظراً لأن ركن الدين محمد الذي تسلم الإمارة (أول تاريخ يذكر) كان الثاني عشر في السلالة(٢) .

وقد استمرت هذه المدينة تتمتع بشهرة كبيرة وتمارس جميع أنواع النشاط التجاري أكثر من قرنين من الزمان(٣) . وتعرضت هذه المدينة التجارية الجميلة لغزوات « التتار » و « المغول » الوحشية .

على أن تجار « هرمز » لم يستسلموا لغزوات التتار والمغول المدمرة ، فاعتصموا منها بجزيرة « جردن » الصغيرة التي تقع(٤) في مواجهة المدينة على بعد خمسة أميال منها ، وأطلقوا عليها نفس الاسم واستطاعوا خلال مدة قصيرة أن يؤسسوا دولة من أعظم الدول التي شاهدتها المنطقة ثراءً(٥) .

وبدأت هذه الدولة تمارس نفس النشاط التجاري والملاحة في الخليج العربي الذي كانت عليه من قبل ، ويجلبون جميع احتياجاتهم الأساسية من البر إلى موطنهم الجديد في الجزيرة .

وبمضي الوقت استطاعت هذه البيئة التجارية أن تبسط سلطانها السياسي على أجزاء مترامية من شواطىء الخليج العربي وجزره ، فشملت الإمارات العربية حتى القطيف في الإحساء شمالاً ودخلت جزر البحرين وجزيرة قشم(٦) تبعيتها ، كما ضمت قسماً كبيراً من الساحل الشرقي من الخليج العربي ، ومن الطبيعي أن تهتم هذه البيئة التجارية باستغلال مصائد اللؤلؤ فتضيف بذلك مصدراً جديداً من مصادر ثروتها(٧) .

دخول الاستعمار البرتغالي إلى المنطقة :

بعدما سيطر البرتغاليون على الهند وأسسوا فيها حكومة يرأسها نائب الملك ، أصبحوا يفكرون في القضاء على التجارة في البحر الأحمر والخليج

العربي حتى لا ينافسهم أحد ، وبما أن دولة هرمز كانت موجودة عند مدخل الخليج العربي ، وهي من الدول التجارية المهمة التي لها أسطول كبير يعمل في البحار العالية لذلك فكر البرتغاليون في القضاء على دولة « هرمز » حتى يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في الخليج العربي .

في عام ١٥٠٧ أرسل البرتغاليون أسطولهم للاستيلاء على « هرمز » ، كما تم إحراق ما يتراوح بين ٣٠ ، ٤٠ سفينة عربية من السفن التابعة « لهرمز » عند جزر « كوريا موريا »[٨] . لحرمان المنطقة من ممارسة التجارة والملاحة والاستيلاء على مضيق هرمز يعطيهم موقعاً هاماً في التحكم بالخليج العربي وإغلاقه في وجه أبنائه .

وأن البرتغاليين عندما جاؤوا إلى المنطقة حملوا معهم الروح الصليبية ضد المسلمين ، ومع النزعة الدينية حمل البرتغاليون أطماعهم الاقتصادية والاستعمارية التوسعية ، وكان ذلك واضحاً أثناء حروبهم ضد المسلمين في الهند وفي شرق أفريقيا .

وأن أسلوبهم المتبع هو أسلوب الإرهاب والتدمير لمن لا يخضع لسيطرتهم ، وفي نظرنا أن هذه الحروب هي امتداد للحروب الصليبية ولروح الانتقام الذي حدث في شبه جزيرة « ايبريا » أي الأندلس ضد العرب والمسلمين الذين حكموهم فترة طويلة من الزمن ، وأيضاً امتداد للحروب الصليبية التي شاهدتها بلاد الشام .

وقام البرتغاليون بحركات التبشير ونشر الديانة المسيحية بين هذه الشعوب من أفريقيا والهند . وخاصة بنشر المذهب « الكاثوليكي » ، بعد أن أخفقوا في نشر المسيحية في شبه الجزيرة العربية . وقاموا ببناء امبراطورية تجارية وتحكموا في تجارة التوابل والبهارات .

وقد بدأ البرتغاليون بضرب مدينة « خورفكان »[٩] التي كانت تحت سيطرة دولة هرمز وبها ميناء بحري كبير يقع على ساحل خليج عمان . وقد وصفها البوكيرك بقوله :

إنها من أجمل المدن ، فمناخها معتدل وصحي وهي على شكل « قدم لجمل كبير » يكثر بها التجار كما أنها غنية بالزراعة فيكثر فيها القمح والذرة والبرتقال والبلح وغيره من الفواكه . وميناؤها من الموانىء الممتازة ومنها يتم تصدير الخيول إلى الهند[١٠] .

ودمرت القوات البرتغالية هذه المدينة الجميلة التي وصفها البوكيرك نفسه وتم احتلالها من القوات البرتغالية بعدما طاف « البوكيرك » بموانىء مسقط وقريات وصحار ودمرها وأشعل فيها النيران والحرائق وقام الجنود البرتغاليون بنهب أموال الأهالي والاستيلاء على ممتلكاتهم ، وبذلك شهد أهل عمان المسالمون فظاعة الغزو البرتغالي وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع آذان الأسرى للحصول على المكافأة[١١] .

بعد الانتهاء من التدمير والاستيلاء على بعض الموانىء والمدن الواقعة على بحر العرب وخليج عمان بدأ « البوكيرك » في الاستعداد لمهاجمة مدينة « هرمز » .

وفور وصوله إلى مدخل الخليج العربي بدأ يفرض حصاراً شديداً على جزيرة هرمز وفي أثناء الحصار حدثت حركة عصيان في صفوف البرتغاليين ضد « البوكيرك » . وأن البرتغاليين معروفون بتلك الحركات العصيانية التي كانت تحدث كثيراً بين صفوفهم في الحملات البحرية ، ولكن الحصار الذي فرضه « البوكيرك » على جزيرة « هرمز » لم ينجح وذلك لسببين[١٢] وهما :

أولاً : لحدوث حركة عصيان أثناء الحصار في صفوف البرتغاليين ضد « البوكيرك » .

ثانياً : جاءت تعليمات إلى « البوكيرك » من نائب ملك الهند « أولميدا » يأمر فيها بفك الحصار عن جزيرة هرمز لمخالفته التعليمات الصادرة إليه . وأطاع الأوامر على مضض وأقسم لينتقمن من هرمز عند أول فرصة تسنح له .

وفي عام ١٥٠٩ قرر ملك البرتغال « عمانويل » اختيار « البوكيرك » نائباً

عن الملك في الهند[١٣] بدلاً من « أولميدا » الذي كان في نفس المنصب ، وسرعان ما تذكر « البوكيرك » ذلك القسم الذي أقسمه منذ سبع سنوات بأن ينتقم من جزيرة هرمز ، وشرع في نقل المقر الرئيسي للبرتغاليين من « كنانور » على الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الهند إلى مدينة « جوا » التي تقع على ساحل « ملبار » المطل على بحر العرب[١٤] ، ليكون قريباً من الخليج العربي لتوجيه حملاته العسكرية إلى مناطق الخليج العربي .

وأرسل « البوكيرك » حملة بحرية كبيرة لحصار هرمز[١٥] ، ولم يتردد في انتهاك أبسط المبادىء الإنسانية حينما كان يحاصر هرمز ، أرسل إليه حاكمها يتعرف على شروط الغزاة ، وأثناء المحادثات فاجأ القائد البرتغالي الشيخ عطار مستشار الحاكم بطعنة أردته قتيلاً ولم يجد الحاكم سيف الدين ، وهو صغير السن مفراً من الاستسلام لشروط البرتغاليين ، وهي تقضي بدفع جزية سنوية وقبول حماية ملك البرتغال وإقامة حصن على جزيرة هرمز مع ترك حكمه[١٦] .

ومما يثير الدهشة الموقف الإيراني السلبي تجاه استيلاء البرتغاليين على المناطق الجنوبية الشرقية من إيران ، والتحالف الإيراني مع الاستعمار البرتغالي في تلك الفترة مما يثير عدة تساؤلات ، منها أن النفوذ الإيراني لم يصل إلى تلك المناطق مما جعل الشاه الإيراني يتفق مع البرتغاليين لتقسيم الممتلكات التابعة لدولة هرمز في الخليج العربي . ويقدم لنا دليلاً على عدم تبعية هذه الدولة التجارية « للصفويين » حكام إيران . ومن الجائز أن نفسر موقف شاه إسماعيل الصفوي بأن إخضاع البرتغاليين لهرمز قد جاء في أعقاب هزيمة « جالديران » . ونظراً إلى افتقار إيران للقوة البحرية فقد كان أول شرط للتحالف أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاة على بسط سلطته في البحرين[١٧] .

وعندما شاع الخبر بموت « البوكيرك » لدى أسماع سكان الخليج بدأوا يفكرون في خطة لثورة عامة ضد النفوذ البرتغالي في الخليج العربي تحت

قيادة حكام هرمز . وقد اتفقوا على أن تهاجم جميع الحصون البرتغالية في المنطقة ليلة ٣٠ نوفمبر عام ١٥٢١ ، وأوشكت الخطة على النجاح لولا وشاية حاكم مسقط الذي كان على خلاف مع حكام هرمز ، واستطاع البرتغاليون أن يرسلوا حملات بحرية لنجدة مواقعهم في آخر لحظة إلى تلك الجزيرة التي تزعمت الحركة وكذلك قضي عليها في المناطق الأخرى[١٨] .

وعلى أثر ذلك بدأ السكان يتركون بلادهم ويهاجرون إلى موانىء الخليج العربي الأخرى ، وكذلك جزيرة قشم القريبة منهم . وبعد مغادرة السكان لم يستطع البرتغاليون الاحتفاظ بالنشاط التجاري أو الحركة الاقتصادية التي كانت مزدهرة منذ أكثر من قرنين من الزمان وذلك بسبب الحكم العسكري الذي أقامه البرتغاليون بعد القضاء على الثورة ، ومنذ ذلك الحين انتهى تاريخ لدولة تجارية ازدهرت عند مدخل الخليج العربي وهي دولة هرمز .

تطلع بريطانيا إلى مياه الخليج العربي :

بدأ البريطانيون يفكرون في الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر وأصبحوا متافسين للنفوذ البرتغالي ، وأصبحت بريطانيا الدولة الأوروبية الثانية التي دخلت إلى مياه الخليج العربي عندما بدأت شركة الهند الشرقية تتطلع إلى شؤون الخليج[١٩] عندما أرسلت في عام ١٦١٥ أول مبعوث لها إلى الخليج العربي لدراسة مدى استفادتهم من الإمكانات التجارية في المنطقة حتى لا تفوتهم الفرصة في الحصول على الامتيازات ومراكز تجارية في الخليج العربي .

واستطاع مندوب شركة الهند الشرقية « ستيل » أن يقوم برحلة استطلاعية حول موانىء الخليج العربي ، وفي مقابلة مع شاه إيران استطاع أن يحصل على عدة امتيازات لشركة الهند الشرقية ، وصدر فرمان من شاه إيران يأمر فيه رعاياه بحسن استقبال البريطانيين في أي مكان يختارونه . واختار « ستيل » ميناء « جسك » واقترح أن تتخذها شركة الهند الشرقية مقراً لها للتعامل مع إيران[٢٠] ، ويرجع حسن اختيار « جسك » ميناء لشركة الهند إلى موقعه على

خليج عمان القريب من مدخل الخليج العربي ولقربها من المواقع البرتغالية في جزيرة هرمز . فلا يحتاج الأمر إلى المرور بمضيق هرمز الذي يسيطر عليه البرتغاليون .

وبعد حصول البريطانيين على الامتيازات من إيران بدأوا بإقامة تحالف مع الإيرانيين ضد البرتغاليين[٢١] وقاموا بحملة مشتركة ضد البرتغاليين ولم تصادف هذه القوات المتحالفة مقاومة من جانب البرتغاليين وهاجمت القوات المشتركة الحصن البرتغالي في جزيرة « قشم » الذي كان بمثابة مخزن لتأمين موارد المياه في تلك الجزيرة .

وعلى أثر سقوط الحصن واستيلاء القوات المشتركة على جزيرة « القشم » استسلمت حامية هرمز في يناير عام ١٦٢٢ وعدل الشاه عن الاتفاقية التي أبرمها بحيث صار للإيرانيين حق في إقامة الحاميات العسكرية في المنطقة دون قيد[٢٢]. ومنذ ذلك الوقت امتد النفوذ الإيراني إلى مضيق هرمز. وكان بمثابة نقطة تحول كبير في نشاط شركة الهند الشرقية خصوصاً عندما عهد الشاه إليها بحماية التجارة في الخليج العربي[٢٣] .

ولا يعني ذلك أن السيطرة الأوروبية على الخليج حلت بتلك السرعة فقد ظل النشاط الملاحي لسكان الخليج العربي مستمراً حتى في عهد البرتغاليين ، كما أخذ الملاحون العرب يثبتون وجودهم بصورة متزايدة مع انحسار النفوذ البرتغالي الذين احتفظوا ببعض مراكزهم في الخليج العربي بعد طردهم من هرمز غير أن هذه المراكز قد فقدت هي الأخرى مع مرور الوقت ولم تسقط هذه المراكز في أيدي البريطانيين وإنما استعادها العرب أنفسهم في القرن السابع عشر[٢٤] وخاصة أبناء الإمارات وعمان عندما قامت دولة اليعاربة .

وظهرت بوادر التفوق البريطاني في الخليج العربي مع بداية القرن الثامن عشر ، عندما أصبح النفوذ البرتغالي يتدهور وأصبحت الظروف مواتية لصالح بريطانيا . وبدأ البريطانيون يفكرون في استخدام الخليج العربي

لخطوط مواصلاتهم ، لأنها أقرب مسافة بين الهند وبلاد الشام ثم إلى أوروبا ، واتخذت حكومة « بومباي » أولى خطواتها وهي إنشاء قنصلية في البصرة بموجب فرمان أصدره العثمانيون عام ١٧٦٤ . كما عقدت شركة الهند الشرقية اتفاقاً هاماً مع الشيخ سعدون بن النصر حاكم « بوشهر » في ١٧٦٣/٤/١٢ مما جعل للامتيازات البريطانية في السواحل الشرقية والشمالية حداً نهائياً لها[٢٥] .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت مدينة بوشهر من أهم المراكز البريطانية الموجودة في الخليج العربي ، واتخذت الحكومة البريطانية من بوشهر مقراً للمقيم العام الذي كان يدير السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي إلى أن تم انتقال مركز الحكم البريطاني إلى البحرين عام ١٩٤٦ .

الاستعمار الهولندي :

منذ أوائل النصف الأول من القرن السابع عشر تعاون البريطانيون والهولنديون الذين كانت تمثلهم شركات الهند الشرقية على طرد البرتغاليين من المنطقة وخاضوا في سبيل ذلك معارك مشتركة ضد البرتغاليين حتى تمكنوا في النهاية من القضاء على نفوذهم في المنطقة[٢٦] .

وفي عام ١٦٢٥ تعاون الهولنديون مع البريطانيين عندما اشتبكوا مع الأسطول البرتغالي بقيادة « بوتليكو » في معركة بحرية والتي كانت آخر محاولة للبرتغال لاسترداد هرمز . وقد أصيبت السفن البرتغالية بأضرار فادحة ولم يتمكن الهولنديون والبريطانيون من ملاحقة البرتغاليين عند انسحابهم[٢٧] .

ولم يترك الهولنديون الفرصة التي أتيحت لهم كغيرهم من القوى الأوروبية التي تطلعت لمد سيطرتها إلى هذه المنطقة وأرسلوا حملة بحرية بقيادة « الكوسودور ـ بلك » إلى مدخل الخليج العربي وذلك في عام ١٦٤٥ ، أي بعد دخول البريطانيين إلى تلك المنطقة . وهددت الحملة الهولندية بضرب بندر عباس بحجة أن الحكومة الإيرانية حصلت على الرسوم الجمركية التي

لا حق لها فيها ولم يرسل قائد الحملة تهديده فقط إلى شاه إيران وإنما قام بمحاولة غزوة الاستيلاء على جزيرة « قشم » ولكنه مني بالفشل ولم يحقق أي نصر يذكر ، ورغم ذلك الفشل الذي مني به القائد الهولندي ، فقد أذعن شاه إيران لتهديد الهولنديين وقابل القائد الهولندي في أصفهان ، وأسفرت المقابلة عن منح الهولنديين إعفاءً تاماً من الرسوم الجمركية على استيراد الحرير(٢٨) .

ومن ميناء بندر عباس اتخذ الهولنديون مركزاً تجارياً لهم ، وأصبحت تجارة التوابل في أيديهم عندما تكفلوا بتزويد أيران بحاجاتها من الفلفل وجوز الطيب والقرنفل في الوقت الذي عجز فيه البريطانيون عن تصريف منتجات بلادهم خارج الهند(٢٩) .

أما بالنسبة لتجارة الدول الأوروبية التي استخدمت في ذلك العصر فكانت كالآتي :

الهولنديون كانوا يتاجرون بالتوابل والأقمشة الهندية والنحاس والسكر . أما التجارة البريطانية فكانت بسيطة وتتكون من بعض الأدوية والصوف والخيل والتمر . وبدأ الفرنسيون يظهرون أيضاً في بندر عباس ويبيعون كميات من النبيذ لحساب شركة الهند الشرقية الفرنسية التي تأسست منذ وقت قصير عام ١٦٦٤(٣٠) .

دولة اليعاربة وطرد البرتغال من الإمارات العربية وعمان :

كان يوجد في الإمارات العربية مجموعتان من القبائل الأولى مجموعة من تحالف قبائل بني ياس في الجنب (أبو ظبي ودبي) ومجموعة من تحالف القواسم في الشمال (أي الإمارات الشمالية حالياً) .

وعندما دعا اليعاربة للجهاد ضد البرتغاليين لبى بنو ياس والقواسم وبقية القبائل في الإمارات العربية هذا النداء ، وشاركوهم في الحملة التي أعدت لتطهير البلاد من البرتغاليين . وجدير بالذكر أن عرب الإمارات وعمان قد

ساهموا من قبل مع شاه عباس في الحملة التي استولت على هرمز عام ١٦٢٢ .

إن سقوط المراكز البرتغالية في الساحل الإيراني لم يؤثر في النفوذ البرتغالي تجاه الإمارات العربية وعمان ، بل العكس فقد تزايدات السيطرة البرتغالية عليها بعد أن فقدوا مراكزهم في جزيرة هرمز . ومن حظ البرتغاليين أن الظروف السياسية كانت في صالحهم بعد تحسن سياسة بريطانيا تجاه البرتغاليين وعقدوا هدنة معهم عام ١٦٣٤ . وكانت في أول الأمر مقتصرة على إعادة العلاقات بين مستعمرات الدولتين ولكن بعد مضي زمن تغيرت هذه العلاقة إلى صداقة متينة بين الطرفين عندما استرد البرتغاليون استقلالهم عام ١٦٤٢ .

الظروف التي واجهها العرب في طرد البرتغاليين كانت أشد وأصعب بكثير من الظروف التي واجهها الشاه عباس ، وبرغم أساليب العنف والقهر التي استخدمها البرتغاليون ، لم يستسلم سكان المنطقة بل قاوموا الغزاة بكل ما أوتوا من قوة . ولا شك أن هذا من شأنه أن يصهر كل الخلافات والعصبيات في بوتقة المصير المشترك ، وتؤكد الأحداث التاريخية أن قبائل المنطقة لم تتوان عن التصدي للسيطرة البرتغالية[٣١] . ولكنهم جمعوا شملهم ووحدوا رايتهم وتغلبوا على المشاكل التي واجهتهم ومكنت البرتغال من الاحتفاظ بحامياتهم ، ومن أصعب المشاكل هي مشكلة التفكك السياسي والتي استطاع ناصر بن مرشد اليعربي حلها وتوحيد الإمارات العربية وعمان في دولة واحدة وهي دولة اليعاربة وبالتالي طرد الاستعمار البرتغالي .

أولاً ـ الإمام ناصر بن مرشد ودوره في توحيد البلاد :

إن ظهور ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي كإمام لدولة عمان كان عاملاً هاماً في تاريخ الخليج العربي عامة والإمارات العربية وعمان خاصة وقام بدور بارز في المنطقة عندما بدأ بتوحيد الإمارات العربية وعمان وبعدها قام بطرد البرتغاليين منها ، ويعتبر الإمام ناصر بن مرشد من قبيلة يعرب

التي هاجرت أصلاً من اليمن مثل قبيلة « الأزد » من أصل قحطاني التي هاجرت أيضاً من اليمن[٣٢] . وحكمت عمان فترة طويلة قبل اليعاربة .

وتولى ناصر بن مرشد الإمامة عام ١٦٢٤ ، فوحد الكلمة والجهود وبدأ جهاداً مقدساً ضد البرتغال الغزاة حتى حرر سواحل عمان والإمارات العربية من آثارهم وحاصرهم في قلعتيهم في مسقط ولكن المنية عاجلته وهو ابن ستة وأربعين عاماً فمات عام ١٦٤٨ قبل أن يرى طرد البرتغاليين نهائياً من عمان فبويع بالأمانة بعده ابن عمه سلطان بن سيف اليعربي ، فأتم الجهاد وحرر مسقط وأجلى آخر جندي برتغالي من أرض العرب عام ١٦٥١[٣٣] .

ظلت عمان قبل مجيء الإمام ناصر بن مرشد في حروب أهلية شديدة حتى جاء الإمام وفرض سيطرته ، وكان من أعدل الأئمة ومن أقوى الشخصيات العربية التي حكمت هذه المنطقة ، وبدأ حكمه باستتباب الأمن في الداخل ثم استدار ليخلص المنطقة من الأجانب الذين يسيطرون على بعض الأجزاء من سواحل عمان والإمارات العربية ، وهم البرتغاليون والإيرانيون ، واهتم الإمام اهتماماً كبيراً بالأمور العسكرية لتحرير بلاده ، وقام بعدة جهود مضنية لتوحيد الدولة واستتباب الأمن في ربوعها . لأن الوضع في عمان عند استلامه الحكم كان مقسماً ومجزءاً الى مدن ومناطق على كل منها ملك أو حاكم ، «فالرستاق» يحكمها مالك بن أبي العرب اليعربي ، و« النخيل » يحكمها سلطان بن أبي العرب ، و« بهلي » ويلاد « ست » كانتا خاضعتين لسيف بن محمد الهنائي ، وحصن « الجابي » وحصون « تام » كانت تحت نفوذ بني هلال ، و« بان » و« مقذيات » كانت خاضعة لسيف بن محمد بن حيفو ، وقسم من منطقة جلفار « رأس الخيمة » كانت تحت تصرف شخص إيراني يدعى ناصر الدين ، والقسم الآخر من جلفار « رأس الخيمة » ومنطقة « دبا » و« صحار » و« مسقط » و« قريات » و« صور » فقد كانت تحت السيطرة البرتغالية[٣٤] .

وقد واجه الإمام ناصر بن مرشد الصعاب أثناء توحيده وإخضاعه بعض المناطق لسيطرته التي خرجت عليه من « الرستاق » ، « النخيل » وأصدر الإمام

ناصر قرارا بضم منطقة «نزوى»، وجميع هذه الأعمال لاقت نجاحاً كبيراً في السيطرة على هذه الأقاليم وتدعيم مركزه في « الرستاق » و« النخيل » ، ومعظم سكان المناطق المجاورة بدأوا يميلون إليه بعد أن رأوه الرجل القوي الذي يمكن أن يحميهم من الأعداء .

ثانياً ـ تحرير الإمارات العربية من البرتغال :

بعد الجهود التي بذلها الإمام ناصر بن مرشد لجمع الشمل وإيجاد وحدة بينهم عمل على تحرير الأراضي من الاستعمار البرتغالي ، ولم تكن ظروف الجهاد سهلة عندما بدأ الصراع بين اليعاربة وبين الغزاة هذا الصراع الذي امتد على طول سواحل عمان وشمال مناطق تقع الآن في دولة الإمارات العربية المتحدة[٣٥] وسوف نتطرق إلى تلك المناطق .

وقد واتت الإمام ناصر الفرصة لبدء عملياته ضد البرتغاليين عندما التجأ مانع بن سنان العميري[٣٦] حاكم مدينة « سمائل » وهو ألد أعداء الإمام إلى البرتغاليين في مسقط كما التجأ محمد بن جنير إليهم في « صحار » بعد طرده من منطقة « ليوا » التي تقع حالياً في أبو ظبي ويعيش فيها قبائل بني ياس .

أعد الإمام قوات كبيرة بقيادة الشيخ مسعود بن رمضان لمواجهة البرتغاليين في مسقط ومطرح، واتخذ الشيخ مسعود من منطقة «مطرح» مركزاً لتجميع قواته وحدث أول تصادم مباشر بين الجانبين : الشيخ مسعود قائد قوات الإمام من جانب والبرتغاليين من جانب آخر في مكان يعرف « بطوي الرولة »[٣٧] .

ودارت معارك حامية بين الجانبين استبسلت القوات العمانية وأظهرت شجاعتها واستطاعت أن تلحق بالقوات البرتغالية خسائر فادحة ، ودمرت حصونهم وأبراجهم واستولت على قلاعهم ، وقتلت أعداداً كبيرة من الجنود البرتغاليين . ورغم هذه الانتصارات للقوات العمانية إلا أنها لم تؤثر في سقوط مدينة مسقط في أيديهم لقوة حصونها . مما نتج عنه عقد اتفاقية كانت شروطها في صالح العمانيين ومن أهم هذه الشروط[٣٨] :

١) يتنازل البرتغال عن كل الأراضي والمباني التابعة لهم في منطقة صحار .

٢) يدفع البرتغاليون جزية سنوية للإمام .

٣) يعامل البرتغاليون المسلمين معاملة حسنة في مسقط ومطرح .

ووافق البرتغاليون على هذه الشروط التي انتهت إليها الاتفاقية[٣٩] ، ورغم تلك المعارك التي دارت ضد البرتغاليين فإن وجودهم في مسقط ظل قائماً ولم ينته ولكنه أدى إلى رفع المعنويات عند العمانيين في صراعهم ضد البرتغاليين الذين أخذ نفوذهم يتدهور ، خاصة بعدما وافقوا على دفع الجزية ، بعدما كانوا يهاجمون الأهالي أصبحوا يدافعون عن أنفسهم ويتنازلون عن معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرتهم وصاروا يعترفون بسلطة الإمام .

ومنها بدأ القضاء على النفوذ البرتغالي والانتصارات عليهم شجعتهم على المضي في طريق تحرير الأراضي المستعمرة من قبل البرتغال .

وأخذوا يستعدون للحملة التالية لتحرير الأراضي الواقعة في المنطقة الشمالية بين خورفكان على خليج عمان ومنطقة جلفار « رأس الخيمة » الواقعة على الخليج العربي وهذه المناطق حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وبعد رجوع القائد النبهاني من مسقط منتصراً طلب من الإمام ناصر بن مرشد أن يوجه حملة لتحرير جلفار « رأس الخيمة » لأنها تمثل باب عمان الغربي الشمالي ومنها يأتي الغزاة وهناك يتواجد الإيرانيون ومعهم البرتغاليون في حصون وأبراج ، ووافق الإمام على طلبه وجمع من خيرة رجاله وعقد لواء هذه السرية باسم علي بن أحمد وعضده ببني عمه من آل يعرب فسار الجيش إلى جلفار[٤٠] .

وكانت في جلفار « رأس الخيمة » توجد قلعتان يسيطر البرتغاليون على واحدة منهما بالإضافة إلى مرابطة سفينتين لهما في الميناء، أما القلعة الأخرى فيسيطر عليها الإيرانيون وهذه القلعة « حصن » يدعى بحصن « الصيد » الذي

يقيم فيه « ناصر الدين العجمي » ، وتقدمت القوات العمانية بزعامة علي بن أحمد[٤١] متجهة إلى حصن « الصيد » ودارت بينها وبين الإيرانيين معارك رهيبة ، وكانت قوات ناصر الدين العجمي متحصنة في أبراج الحصن فاستماتت في الدفاع عنه ، وإن البرتغاليين الموجودين في الحصن الثاني سارعوا بتقديم الإمدادات لقوات ناصر الدين بالأسلحة والسفن وفوق ذلك أخذوا يطلقون نيران بنادقهم ومدافعهم على العمانيين ، وبذلك فتحوا جبهة ثانية وكادوا أن يحولوا بين العرب وبين الاستيلاء على الحصن ، إلا أن شجاعة القائد العماني وتصميمه على النصر أو الموت أديا إلى تمكنه من الاستيلاء على الحصن[٤٢] .

إن هذا النصر الذي أحرزه العمانيون ضد الإيرانيين أنهى النفوذ الإيراني في المنطقة ، وأصبح يحاصر النفوذ البرتغالي وكاد ينجح في القضاء عليه لولا تحصنهم في الداخل وتمركزهم فيها .

وبعد تعيين علي بن أحمد والياً من قبل الإمام ناصر بن مرشد على حصن « الصيد » في رأس الخيمة بعد تطهيره من الإيرانيين . بدأ الوالي الاستعدادات العسكرية لتحرير البقية الباقية من أراضي رأس الخيمة والتي يوجد فيها حصن للبرتغاليين وقام بحملة للتحرير بعد انضمام رجال « الدهامش » بقيادة خميس بن مخزوم[٤٣] ، في خدمة الإمام ناصر بن مرشد وعاهدوا الوالي علي بن أحمد على الإخلاص والوفاء .

وأمد علي بن أحمد رجال « الدهامش » بمعدات وأسلحة ومؤن وطلب منهم تخليص الحصن من الاستعمار البرتغالي إضافة إلى رجاله ، فهجموا على الحصن نهاراً واستولوا عليه بأسرع ما يمكن وصادروا كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد[٤٤] . بعد أن وجهوا ضربات قوية استطاعوا بشجاعتهم إجبار البرتغاليين على الاستسلام وطلب الأمان ، فوافق علي بن أحمد على وقف العمليات الحربية وإعادة السلام بشرط أن يخلي البرتغاليون الحصن ويسلموه لقوات الإمام فوافقوا على ذلك[٤٥] . وتم تحرير رأس الخيمة من

الاستعمار البرتغالي والإيراني وعادت إليها السيادة العربية من جديد .

وعاد علي بن أحمد إلى « نزوى » بعد أن عين أحد أقاربه والياً من قبله على رأس الخيمة . في حين توجه رجال الدهامش ومعهم خميس بن مخزوم بعد تحرير رأس الخيمة إلى منطقة « دبا » لتحريرها من الاستعمار البرتغالي ، وبعدما استعد الرجال دارت معارك حاسمة استمر القتال ليلاً ونهاراً استطاع فيها العمانيون دخول الحصن البرتغالي على ساحل البحر ، واستولوا على المدينة ، وطلب البرتغاليون السماح لهم بالمغادرة فوافقوا على ذلك ، وتم تحرير منطقة « دبا » من الاستعمار البرتغالي ، وأثنى الإمام ناصر بن مرشد على وإليه عند استقباله لما بذله من جهد في تحرير «رأس الخيمة» و«دبا»(٤٦) .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المنطقة الشمالية من الإمارات العربية التي خضعت للاستعمار البرتغالي متحررة تحت قيادة وطنية ، وساهمت مع دولة اليعاربة في شتى المجالات إلى أن أصابها الضعف وبعد سقوط دولة اليعاربة انفصلت الإمارات العربية عن عمان وبدأت تمارس نشاطها مستقلة إلى أن جاء الاستعمار البريطاني عام ١٨٢٠ .

الاستعمار الفرنسي :

أما الاستعمار الفرنسي فقد وصل متأخراً إلى الخليج العربي وكان الفرنسيون وصلوا إلى الهند في عام ١٦٦٤ أي بعد ٦٤ عاماً من وصول البريطانيين(٤٧) . وبدأ بتأسيس شركة لهم في الهند باسم شركة الهند الشرقية الفرنسية ومنها ظهر اهتمامهم بالخليج العربي . وتقرر إنشاء قنصلية في « شيراز » وكان « باديري » قد اقترح في السابق التعاون مع إيران ضد قوة اليعاربة الناشئة في عمان ، ثم غير رأيه فيما بعد ودعا إلى إقامة وكالة فرنسية في مسقط(٤٨) .

ولم يكن النشاط الفرنسي البريطاني كبيراً إلى ذلك الحد الذي سوف يكون فيه بعد منتصف القرن الثامن عشر ، وتبدأ فرنسا تظهر اهتماماً متزايداً

بمنطقة الخليج العربي وتعمل على مسايرة بريطانيا في هذا الميدان[٤٩] ، وخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية ، ويتغير الطابع التجاري الذي كان يمتاز به الخليج العربي إلى الطابع العسكري وتظهر مخاوف بريطانيا على مستعمراتها في الهند ويعدون للدفاع عنها خوفاً من المطامع الفرنسية ومن هنا يبدأ التدخل العسكري البريطاني في الخليج العربي لحماية ممتلكاتهم في الهند .

الصراع البريطاني الفرنسي على منطقة الخليج العربي :

إن الصراع البريطاني ـ الفرنسي يرجع لسببين وهما :

١) الثورة الفرنسية : بعد نجاح الثورة الفرنسية بدأ الصراع بينها وبين بريطانيا وبدأ الخليج العربي يكتسب أهمية من نوع جديد إذ أصبح خطاً من خطوط الدفاع الرئيسية لبريطانيا عن مستعمراتها في الهند[٥٠] .

٢) الحملة الفرنسية على مصر : إن الحملة الفرنسية على مصر هددت المصالح البريطانية في الهند ، وخوفاً من أطماع نابليون التوسعية على حساب المستعمرات البريطانية ، لذلك اتخذت الحكومة البريطانية كافة الاحتياطات لمقاومة التوسع الفرنسي في منطقة الخليج العربي حتى لا تصيبب مستعمراتها في الهند بأي خطر .

أما الحكومة الفرنسية فبادرت إلى إنشاء مركز اتصال بالشرق عند نشوب الحرب العامة ويدل على ذلك السياسة التي اتخذتها حكومة الإدارة بشأن منطقة الخليج العربي بتعيين قنصل في مسقط عام ١٧٨٥ ، وكان الأسطول العثماني ينقل المواد التجارية من جزر فرنسا في المحيط الهندي إلى الخليج العربي وقد ربحت مسقط نتيجةً لهذا التعامل مع فرنسا مما جعل سلطان عمان يوافق على فتح القنصلية الفرنسية في مسقط[٥١] .

واختير لهذا المنصب « بوشان » ومعروف عنه أنه أحد الجغرافيين الذين لهم معرفة بجغرافية العالم العربي وكانت له عدة اتصالات بالمنطقة خاصة

بالخليج العربي قبل تعيينه ، وأما الخطوة الثانية فكانت إيجاد أو البحث عن الطرق المؤدية إلى الهند . وصدرت التعليمات إلى « بوشان » لكي يتوجه إلى مسقط مع بداية عام ١٧٩٦ ومما جاء في التعليمات أن القنصلية الفرنسية في مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركة بريطانيا في الهند لدراسة الأحوال الداخلية في هذه البلاد وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسي للشرق[٥٢] .

ولكن لم يقدر « لبوشان » أن يصل إلى مقر عمله الجديد لأن حكومة بومباي أفسدت عليه الخطة عندما أرسلت أحد رعاياها من شركة الهند الشرقية وهو من أصل إيراني ويدعي مهدي علي خان إلى سلطان عمان لإجراء مفاوضات معه وانتهت هذه المفاوضات بعقد اتفاقية مع السلطان . ومما جاء في التعليمات التي كان يحملها معه بشأن مهمته الخاصة بأن حكومة بومباي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد وإحلال أحد الأطباء البريطانيين بدل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان ، وكان مهدي علي خان وصل إلى مسقط بتاريخ ٢/١٠/١٧٩٨ . وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام وقع في الثاني عشر منه أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطنة عمان وبين بريطانيا ، ويلاحظ أنها تعتبر في نفس الوقت أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث[٥٣] .

وقد استطاع « مالكوم » وبعثته في شهر نوفمبر عام ١٨٠٠ توقيع أول معاهدة سياسية مع الإيرانيين . وكانت المعاهدة تقضي بالتحالف ضد أي قوة ثالثة تغزو الهند وبتقديم الأسلحة إلى الإيرانيين في حالة الاعتداء عليها من أي طرف . وإن الأسباب التي جعلت البريطانيين يفرضون نفوذهم السياسي والعسكري هي كما قلنا وجود الحملة الفرنسية في مصر ورغم أن الحملة الفرنسية خرجت من مصر إلا أن البريطانيين بدأوا بتوسيع السيطرة السياسية والعسكرية على منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر وبالذات على الإمارات العربية .

هوامش ومراجع الفصل الأول

(١) د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ ص ٩ .

(٢) عائشة السيار ـ دولة اليعاربة ـ ص ١٩ .

(٣) مصطفى عقيل الخطيب ـ التنافس الدولي في الخليج العربي ـ ص ١٦ .

(٤) مصطفى عقيل الخطيب ـ نفس المرجع ـ ص ١٦ .

(٥) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٩ ـ ١٠ .

(٦) جزيرة « قشم » هي من أكبر الجزر في الخليج العربي وتقع في مضيق هرمز ، وكان البرتغاليون يطلقون عليها إسم « تويكسيم » .

(٧) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٠ .

(٨) Salanha, I.A Portugues in the Persian Gulf. P.38

(٩) مدينة خورفكان من أجمل مدن دولة الإمارات العربية المتحدة الواقعة على شواطىء خليج عمان ، وتكثر فيها المياه العذبة وأرضها خصبة وتسميتها ترجع لموقعها في خليج صغير يسمى « بخور » وتحيط به الجبال من حوله على شكل « فكين » وبذلك سميت « بخورفكان » .

(١٠) عائشة السيار ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣

(١١) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٥ .

(١٢) د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ـ ص ١٦ .

(١٣) محمد عدنان مراد ـ صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ـ ص ١٣٠ .

(١٤) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٦ .

(١٥) د. محمد رشيد الفيل ـ الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ـ ص ٥٠ .

(١٦) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٨ .

(١٧) د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ـ ص ١٨ .

(١٨) د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ـ ص ١٩ .

(١٩) Abdul Amir Amin. British Interests in the persian - p.47.

(٢٠) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٩

(٢١) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ دراسات في تاريخ الخليج العربي ـ ص ٤١ .

(٢٢) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥ .

(٢٣) د بدر الدين عباس الخصوصي ـ المرجع السابق ـ ص ٤١ .

(٢٤) روبرت حبران لاندن ـ عمان ـ ص ٢٧ .

(٢٥) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨

(٢٦) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ تاريخ شرقي الجزيرة العربية ـ ص ٤٧ .

(٢٧) كولونيل . أرنولد . ت . ويلسون ـ تاريخ الخليج ـ ص ١٣٠ .
(٢٨) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٣١ .
(٢٩) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ المرجع السابق ـ ص ٣٧
(٣٠) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٤٠ .
(٣١) د. ناجي صادق شراب ـ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ ص ٤٧ .
(٣٢) وندل فيلبس ـ تاريخ عمان ـ ص ٥٩
(٣٣) سالمة بنت سعيد ـ مذكرات أميرة عربية ـ ص ١٥
(٣٤) عائشة السيار ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨ .
(٣٥) د. صلاح العقاد ـ ندوة الحصاد ـ ج ٤ ـ ص ٩١
(٣٦) د سعيد عبد الفتاح عاشور ـ تاريخ أهل عمان ـ ص ١٣٤ .
(٣٧) عائشة السيار ـ المرجع السابق ـ ص ٥٤
(٣٨) عائشة السيار ـ نفس المرجع ـ ص ٥٤
(٣٩) حميد بن محمد بن رزين ـ الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين ـ ص ٢٧٢
(٤٠) سالم بن حمود بن شامس السيابي ـ عمان عبر التاريخ ـ ج ٣ ـ ص ٢٢٢
(٤١) سرحان بن سعيد الأركوي ـ تاريخ عمان ـ ص ١٠٥
(٤٢) عائشة السيار ـ المرجع السابق ـ ص ٥٥
(٤٣) سرحان بن سعيد الأزكوي ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٤
(٤٤) سالم بن حمود بن شامس السيابي ـ المرجع السابق ـ ج ٣ ـ ص ٢٢٢
(٤٥) عائشة السيار ـ المرجع السابق ـ ص ٥٦
(٤٦) عبد الله خلفان بن قيصر ـ سيرة الإمام ناصر بن مرشد ـ ص ٤٨
(٤٧) أحمد خليل عطوي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها ـ ص ٢٨
(٤٨) د صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٤٠ .
(٤٩) أحمد خليل عطوي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٨
(٥٠) أحمد خليل عطوي ـ نفس المرجع ـ ص ٢٩
(٥١) عادل رضا ـ عمان والخليج قضايا ومناقشات ـ ص ١٧٤
(٥٢) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ٦٦
(٥٣) د. صلاح العقاد ـ نفس المرجع ـ ص ٦٦

الفصل الثاني

التكوين السّياسي للإمارات العربيّة

- ظهور التنظيمات القبلية
- عوامل ظهور الكيان السياسي للإمارات العربية
أولاً - زوال النفوذ البرتغالي .
ثانياً - التغير في القوى الكبرى في المنطقة .
ثالثاً - سقوط دولة اليعاربة .
- التكفل الغافري والهناوي
- التحالف القاسمي .
- حكم الشيخ سلطان بن صقر .
- تحالف بني ياس
- القبائل الرئيسية في حلف بني ياس .
أولاً - قبيلة بني ياس .
ثانياً - المناصير
ثالثاً - العوامر
رابعاً - الظواهر .
- التحول إلى جزيرة أبو ظبي .
- الشيخ شخبوط بن ذياب - ١٧٩٣ - ١٨١٦ .

التكوين السياسي للإمارات العربية

ظهور التنظيمات القبلية :

إن التركيبة القبلية للإمارات العربية تتميز بقدر كبير من التعقيد إضافةً إلى التفتت ، وينقسم السكان في ولاءاتهم النسبية إلى عشرات من العشائر بعضها من الصغر لا تتجاوز أفرادها مائتي فرد وتتجمع العشائر الصغيرة تحت زعامة عشيرة بارزة ، فتوكل إليها تلك العشائر الصغيرة مقاليد أمورها وتسمى المجموعة القبلية حينئذٍ باسم العشيرة الحاكمة وإن هذه الحالات لا تحدث عادة إلا من العشائر والقبائل المستقرة في المدن وتكون أكثر خضوعاً للقوة العسكرية وتثبتاً بالأرض ، والعشيرة الحاكمة تمثل الجناح العسكري في المجموعة القبلية التي تتزعمها ، وبعض العشائر الصغيرة تغير ولاءاتها وتستقل عن القبيلة الكبرى وخاصة إذا ضعفت مصالحها المشتركة بينها وبين المجموعة المنتمية أو إذا انتفت الضرورات العسكرية أو تدخلت العوامل الخارجية ، وتسيطر على المنطقة قبيلتان رئيسيتان وهما القواسم وبنو ياس وإنهما برزا في منتصف القرن الثامن عشر وتقاسما السلطة السياسية فيما بينهما القواسم في الشمال وبنو ياس في الجنوب ولا يعني هذا الانقسام أي خلاف بين القبائل الشمالية أو الجنوبية وتنعدم الفروق العنصرية والسلالية[1] .

عوامل ظهور الكيان السياسي للإمارات العربية :

وهناك عدة عوامل أدت إلى ظهور التشكيلات والكيانات السياسية في

الخليج العربي ومنها في الإمارات العربية وهي :

أولاً ـ زوال النفوذ البرتغالي :

فقدان القوة البحرية المتفوقة للبرتغال منذ بداية القرن الثامن عشر قد يكون سبباً في ظهور ونمو القوى العربية البحرية في الخليج العربي رغم ظهور القوى الأوروبية الجديدة بعد انهيار النفوذ البرتغالي كالهولنديين والبريطانيين والفرنسيين إلا أن هذه القوى الاستعمارية استفادت من تجربة الاستعمار البرتغالي ولذلك لم تؤسس حصوناً وقلاعاً عسكرية وإنما اتجهت بنشاطها نحو التجارة وأعلنت كسر سياسة الاحتكار البرتغالي ، وأن دخول القوة الاستعمارية الأوروبية في منافسات حول السيطرة على الخليج العربي قد فتح الباب أمام القوى العربية لكي تمارس نشاطها الملاحي والتجاري ولكنها لم تستطع أن تقف منافسة لهذه القوة الأوروبية الجديدة التي أصبحت تملك السفن الكبيرة والحديثة والشركات الضخمة[٢] التي تستحوذ على تجارة الهند وشرق أفريقيا وخاصةً بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مما أدى إلى قيام نشاط معادٍ من القوى البحرية العربية في الخليج العربي بسبب حرمانها من موارد ثروتها في أعمال التجارة البحرية .

ثانياً ـ التغير في القوى الكبرى في المنطقة :

لقد حدثت تغيرات في القوى الكبرى والمحيطة بالمنطقة وكانت لها أثر كبير في نمو القوى البحرية العربية وخاصة التفكك بعد سقوط الدولة الصفوية وكذلك في أواخر حكم نادر شاه عندما ظهرت ثورة عربية قادها ضباط عرب كانوا يعملون في الأسطول الإيراني عندما استطاع الضباط المتمردون قتل القائد البحري الإيراني « علي خان » واستولوا على عدد من قطع الأسطول الإيراني وهاجموا حامية مدينة « باسيدو » في جزيرة قشم ثم توجهوا إلى مدينة خورفكان وطلبوا الحماية من والي المدينة الشيخ عبد ممثلاً للقواسم هناك[٣] والذي اتصل بالشيخ مطر بن رحمة القاسمي حاكم رأس الخيمة فوافق الأخير لانضمام ضباط العرب بالسفن التي استولوا عليها إلى الأسطول القاسمي .

ثالثاً ـ سقوط دولة اليعاربة :

إن دولة اليعاربة استطاعت توحيد القبائل في المنطقة والقضاء على التواجد البرتغالي في الإمارات العربية وعمان وحافظت على تماسكها وأصبحت من أقوى الدول في الخليج العربي ولكن في نهاية حكمها حدث انقسام كبير بين القبائل الغافرية والهناوية أدى فيما بعد إلى سقوط دولة اليعاربة وقيام قوى جديدة في المنطقة .

التكتل الغافري والهناوي :

ظهرت هاتان الكتلتان السياسيتان في أواخر أيام دولة اليعاربة ، فبعد وفاة الإمام سلطان بن سيف اليعربي عام ١٨١٧ وهو خامس أئمة اليعاربة ، اجتاحت البلاد فتنةٌ حول تولي الحكم نظراً لصغر سن سيف بن سلطان الثاني الذي لم يبلغ الحلم ، وظهر على الساحة السياسية شخصيتان كبيرتان قادتا الحرب الأهلية وهما محمد بن ناصر الغافري وينتسب لقبيلة « بني غافر » وهي من القبائل العدنانية وخلف بن مبارك الهناوي وينتسب لقبيلة « بني هناة » وهي من القبائل اليمنية ، وانقسمت القبائل في المنطقة في تأييد هذين الزعيمين ، وبرغم من مقتليهما أثناء الصراع فيما بينهما خارج حصن صحار عام ١٧٢٨ ، إلا أن طول فترة الانقسام التي عاشتها البلاد وانتشار المعارك الأهلية في طول البلاد وعرضها تركا هوة عميقة بين كتلة القبائل الهناوية وكتلة القبائل الغافرية وأودى هذا الانقسام بدولة اليعاربة عام ١٧٤١(٤) .

ومع نهاية دولة اليعاربة عام ١٧٤١ ظهرت ثلاث قوى سياسية على الساحة فالقوة الأولى هي قوة البوسعيد في عمان ومع ظهور هذه الدولة ظهرت قوتان سياسيتان جديدتان على ساحل عمان الشمالي استقلتا عن دولة البوسعيد وهما : قوة بحرية تتألف من حلف قبائل يتزعمهم القواسم ومقرهم رأس الخيمة وقد تزعموا القبائل الغافرية في هذه المنطقة أما القوة الثانية فهي برية تتألف من حلف قبائل بني ياس وحلفائها من القبائل ويتزعمهم البوفلاح

ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبي وتزعموا القبائل الهناوية في الإمارات ، وفيما يلى بيان بالقبائل التي تسكن الإمارات العربية وبولاءاتها أثناء القرن التاسع عشر من ناحية تكتلها الغافري والهناوى[٥] :

القبائل الغافرية :

اسم القبيلة	مقرهـــــا
القواسم	رأس الخيمة ـ الشارقة ـ دبا ـ كلبا ـ خورفكان
النعيم (البوخريبان)	عجمان
النعيم (البوشامس)	البريمي ـ الحمرية ـ
النعيم (الخواطر)	رأس الخيمة
طنيج	الذيذ
الغفلة	الذيذ
النقبيون	دبا ـ حورفكان
بني قتب	الذيد ـ إفلاح بني قتب
ال علي	أم القوين ـ فلج آل علي .

القبائل الهناوية :

اسم القبيلة	مقرهـــــا
قبائل بني ياس	واحة ليوا ـ أبو ظبي ـ دبي ـ العين .
المناصير	واحة ليوا ـ المجن ـ العقل
العوامر	أرض الختم والخزنة ـ الحمرة ـ منادر الرياض ـ العين ـ الكدن ـ الوجن
الزعاب	جزيرة زعاب (الحمرا) .
الحبوس	خت ـ وجبال وادي القلدي
الشرقيون	الفجيرة ـ وادي حام ـ البثنة ـ سنيجي ـ وحلة ـ قرى الشميلية ـ دبا .
الشحوح	روس الجبال ـ دبا ـ الخصب
الظواهر	العين

وأن القواسم وبني ياس أصبحوا يشكلون قوة كبيرة في منطقة الخليج العربي وخاصة بعد زوال دولة اليعاربة وأصبحوا يتحكمون في الخليج العربي ، وبدأت قبيلة القواسم تظهر كقوة مناوئة للملاحة في الخليج العربي منذ أواسط القرن الثامن عشر(٦) ، ويمكن القول أنه في هذه المرحلة من تاريخ الخليج العربي كانت الكلمة الأولى للقوة البحرية للقواسم(٧) ، وإن موقعهم الجغرافي على ضفتي الخليج كان له دور كبير في تحكمهم بالملاحة بجانب القوى العربية الأخرى المنتشرة في الخليج العربي وهم بنو ياس وبنو كعب وبنو علي ، أما مواطن هذه القبائل فهي : ««بنو كعب» في شمال الخليج العربي في عربستان وبنو علي في عمان وبنو ياس والقواسم في الإمارات العربية من خور العديد بجنوب قطر إلى رأس مسندم شمالاً ، وأهم مميزات هذا الساحل هو كثرة التعاريج والأخوار مما يجعل السفن الصغيرة تحتمي بها من تتبع السفن الأوروبية الكبيرة وتشكل موانع طبيعية للسفن الصغيرة السريعة لأبناء الإمارات العربية .

التحالف القاسمي :

كان التحالف القاسمي يشمل عدداً كبيراً من العشائر التي كانت تحت لوائهم ومنها آل علي وآل زعاب والحبوس والمطاريش والخواطر والقبائل التي ذكرناها في التكتل الغافري الذي كان تحت رئاسة القواسم .

ويعتبر رحمة الذي لقب بكايد، لسطوته، أول زعيم للقواسم وجد الشيخ رحمة بن مطر الذي لعب دوراً مهماً في الصراع بين الزعيم محمد بن ناصر الغافري والكتلة الهناوية ، وانضم القواسم للقبائل الغافرية ، وفي فترة سقوط الدولة العفوية احتل القواسم جزيرة « قشم » وأقاموا لهم مركزاً تجارياً في ميناء « باسيدو » بالجزيرة ، وسيطروا على منطقة لنجة وما حولها من قرى ومدن ، وسيطر القواسم على أرض « الصير » أي « رأس الخيمة حالياً » .

بعد وفاة الزعيم العماني محمد بن ناصر الغافري وعندما ظهر أحمد بن سعيد مؤسس دولة البوسعيد واعتمد في بداية حكمه على الكتلة الهناوية

عارضه القواسم وتزعموا الكتلة الغافرية في تلك الفترة وجرت معارك عديدة بين أحمد بن سعيد والقواسم في « وادي حام » ، وفي عام ١٧٧٧ اعتزل الشيخ راشد بن مطر زعامة القبيلة وانصرف إلى العبادة وتقلد أمور القبيلة بعده ابنه صقر بن راشد وقد جرت في عهده معارك في « دبا » و « خورفكان » مع سلطان بن أحمد حاكم عمان[٨] .

حكم الشيخ سلطان بن صقر :

توفي الشيخ صقر بن راشد بن مطر في عام ١٨٠٣ وخلفه أخوه عبد الله بن راشد في حكم الإمارة ثم تولى الشيخ سلطان بن صقر في عام ١٨٠٤[٩] ، ويعتبر الشيخ سلطان بن صقر من أعظم زعماء القواسم قاطبة وكانت مدة حكمه اثنين وخمسين عاماً وتوفي عام ١٨٦٦ وبلغت في عهده الإمارة القاسمية غاية اتساعها فكانت تمتد من الشارقة إلى رأس الخيمة والجزر البحرية وتلتقي حدودها في مدينة لنجة العاصمة القاسمية على الساحل الشرقي من الخليج العربي[١٠] .

ويمكن تحديد الفترة التي برز فيها القواسم كقوة بحرية ضاربة بين عامي ١٧٤٧ و ١٨١٩ وفي خلال هذه الفترة أقلق القواسم التواجد البريطاني في الخليج العربي ولم يتوانوا عن مهاجمة السفن التي تحمل العلم البريطاني سواء كانت تابعة لبريطانيا أو لرعاياها وتحدوا النفوذ البريطاني في المنطقة وامتاز القواسم بالقوة والشجاعة وحب المغامرة واضطرت بريطانيا في البداية إلى دفع مبالغ نقدية للقواسم مقابل المرور في مياه الخليج العربي وعندما شعرت بريطانيا بمقدرتها على مهاجمة القواسم بعد تصفية صراعاتهم مع الدول الأوروبية وتثبيت نفوذهم في الهند والانتهاء من قمع الثورات فيها ، رفضوا دفع الأموال لهم واعتبروا دفاع القواسم عن سواحلهم ومياههم عملاً من أعمال « القرصنة »[١١] .

لم تكن السلطة التي مارسها القواسم استبدادية أو مطلقة وبرغم أن شيخ القواسم كانت له السلطة العليا على قبائل التحالف القاسمي إلا أنه كان لكل

ميناء أو منطقة شيخ يمارس الحكم فيه وفقاً للأسلوب القبلي ويدين بالولاء لزعيم القواسم ، وكانت المناقشات والقضايا العامة تتم بانعقاد مجلس كبير برئاسة زعيم القواسم ويضم الشيوخ التابعين وكبار رجال القبائل وفيها تقرر الحلول للقضايا، وكان زعيم القواسم يسلك سياسة مرنة تجاه القبائل الموالية له وتكمن قوته في سيطرته على النواحي الاقتصادية والعسكرية ، وبسبب ظروف البيئة القاسية كان القواسم يعتمدون على البحر في كسب معيشتهم وفيه يمارسون نشاطهم السياسي والاقتصادي وساعدتهم طبيعة الساحل الجغرافية ، ولم يكن الطابع العسكري المميز للقواسم وإنما كانوا يمارسون أنشطة سلمية عديدة كصيد اللؤلؤ والتجارة والأسفار البعيدة(١٢) .

تحالف بني ياس :

إن الموطن الأصلي لبني ياس هو الظفرة وواحة ليوا والمناطق المحيطة بها وعاشوا في تلك المناطق الصحراوية بين الكثبان الرملية وأشجار النخيل والإبل وحياة البداوة منذ زمن طويل . وترجع أول إشارة نعلمها اليوم عن بني ياس في واحة ليوا إلى عام ١٦٣٣ وذلك في مخطوطة عمانية قديمة تسمى « كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة » للمؤرخ سرحان بن سعيد الأزكوي العماني(١٣) .

وتتألف القبيلة من حلف من العشائر الصغيرة قد خضعت لزعامة عشيرة البوفلاح وبرغم من أن المنطقة الأصلية التي استقرت فيها هذه القبيلة قبل أن تنضم إليها العشائر الأخرى هي منطقة « الظفرة » ولا سيما موضع « الحمرة » إلا أن سهولة تحركها على رقعة واسعة من منطقة طبيعية حركتها البدوية مكنت الشيخ نهيان زعيمها الأول من مد نفوذه في جهات واسعة من المنطقة ، واستطاع حفيده دياب بن عيسى أن يتوغل بقبيلة إلى المناطق الساحلية ويستقر في جزيرة أبو ظبي عام ١٧٦١(١٤) ، ومنها بدأ التاريخ السياسي الحديث لإمارة أبو ظبي(١٥) تحت زعامة دياب بن عيسى .

وكانت قبيلة آل بو فلاح لديها السلطة السياسية والعسكرية في ذلك التحالف وبالرغم من أن مصدر قوة بني ياس برية وليست بحرية كتحالف القواسم ، إلا أنهم استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم قوة بحرية لا يستهان بها إضافة إلى قوتهم البرية عندما تحولوا إلى الساحل واتخذوا من جزيرة أبو ظبي عاصمة لهم ، وإن تحالف بني ياس يختلف عن تحالف القواسم من حيث أنماط الحياة التي يعيشها أفراد النظامين فالقواسم يعتمدون في المقام الأول على النشاط البحري والملاحي أما تحالف بني ياس فحياتهم برية نسبة إلى البيئة الجغرافية في واحة ليوا التي تقع في أعماق الظفرة على أطراف الربع الخالي ، وفي خلال الصيف كانت بعض عشائر بني ياس تنتقل إلى الساحل بحثاً عن الأسماك واللؤلؤ ولا تعود إلى موطنها الأصلي إلا بعد الصيف أو فترة الحصاد . وساهم بنو ياس في التصدي للسيطرة البرتغالية عندما أعلن الإمام ناصر بن مرشد اليعربي إمام عمان الجهاد الديني لتحرير البلاد من الاستعمار البرتغالي ووجد تجاوباً كبيراً من القبائل العربية ومنها بنو ياس في طرد البرتغاليين من القلعة التي أقاموها في رأس الخيمة ، وشارك بنو ياس في حركة الجهاد التي قادها الإمام سيف بن سلطان اليعربي وتعقب فيها البرتغاليين بعد طردهم من مسقط إلى الهند وشرق أفريقيا(١٦) .

القبائل الرئيسية في حلف بني ياس :

بدأ تحالف بني ياس في وقت معاصر لتحالف القواسم ، ويعتبر بنو ياس حلفا من قبائل رئيسية وهي : ـ المناصير والعوامر والظواهر وتزعمهم جميعاً البوفلاح ولما كان البوفلاح ينتسبون إلى ياس فقد أطلق على هذا الحلف اسم بني ياس كما أطلق على القبائل المتحالفة مع القواسم لقب تحالف القاسمي .

أولاً ـ قبيلة بني ياس :

وبالرغم من أن قبيلة بني ياس ليست بالقبيلة التي يمكن تتبع نسبها إلى

جد واحد يجمعها إلا أن مجموعـاتها ظلت متـرابطة مـع بعضها البعض مـدة طويلة حتى يمكن اعتبارها كقبيلة واحدة وتتكون قبيـلة بني ياس من خـمـس عشرة عشيرة وهم. (١) البوفلاح ومنهم ال نهيأن حكام إمـارة أبو ظبي. (٢) البوفلاسة . (٣) الرواشد . (٤) لسودان . (٥) المـرر . (٦) الهوامل . (٧) المحاربة. (٨) البومهير . (٩) القمزان . (١٠) السبايس . (١١) المشاغين . (١٢) البوحمير . (١٣) المزاريع . (١٤) الرميثات . (١٥) القبيسات . ويتبع بني ياس عدة جماعات صغيرة من البوامين ، والعريفات والدهيلات والهلالة والخمارة والشميرات[١٧] .

ثانياً ـ المناصير :

وهي من القبائل الرئيسية في أبو ظبي وتعيش في واحة « ليوا » وتمارس حياة الرعي في منطقة الظفرة وزراعة النخيل في بساتين الواحـة وتنقسم قبيلة المناصير إلى ثلاثة فروع هامة هي البومنذر والبورحمة والبلشعر وأهم بطونهم كالآتي[١٨] :

البومنذر :

آل مـانع ، آل المـخـارة ، الحصيـلات ، النـوافـع ، والحـديـلات ، الحمـامدة ، المـداهمة ، الشـواحيت ، الكعابـرة ، المصاينـة ، المعـادر ، المراشيد ، آل خويدم ، آل هجاج ، الملاغيت .

البورحمة :

آل تعيب ، آل سويد ، ال سالمين ، الطرارفة ، الشتاونـة ، العوامى ، آل وبران ، المسافـرة ، الموالـك ، آل بلخيل ، الـريـالات ، المخـازمـة ، الشحيمات ، الخذافات

البلشعر :

آل غـوينم ، آل زيتـون ، آل حليمـات ، آل رشيـد ال تـوبيت آل عذبة ، الشدود ، المفالحة ، آل عمير .

ثالثاً ـ العوامر :

وقبيلة العوامر من القبائل الرئيسية في تحـالف بني ياس التي تعيش في أبوظبي[١٩] ومن المعروف أنها من أكبر القبائل التي تعيش في صحراء الربع الخالي في الجزء الجنـوب الشرقي من الجـزيرة العـربية ولـذلك نجـد فروع العوامر منتشـرة بين الدول الـواقعة في الجـزء الجنوبي الشـرقي من الجزيـرة العربية ، ومن ذلك يتضح أن مناطق سكناهـم في المناطق الصحراوية المحاذية لرمال الصحراء وخاصة أطراف الـربع الخـالي في إمارة أبـو ظبي مثل منـطقة « الكدن » إلى الجنوب من الظفرة وتمتد مناطقهم من تلك المنطقة إلى الختم والخـزنة والـوجن والعين[٢١] . وهي مساحـة شاسعـة وصحراء كبيـرة ، كمـا يجولون في منادر الرباض حيث مياه أم الزمول وحتى أقصى الغرب في البينونة وأفراد هذه القبيلة لا يعرفون الاستقرار بل كثرة الترحـال في هذه المنـاطق مع إبلهم ومـاشيتهم ويميلون في فصـل الصيف إلى التـركـز في منـطقـة العين وضواحيها وخاصة المويجعي والجيمي حيث يوجد بعض أفراد العوامر فيها أما البعض الآخر فيذهب إلى واحة « ليوا » لجني التمور .

وتنقسم قبيلة العوامر في أبو ظبي إلى فخذين كبيرين هما فخذ « البدر » وفخذ « لز » :

أولاً ـ فخذ « بدر » :

وينقسم هذا الفخذ إلى عدة بطون : آل حيور وهـم شيوخ قبيلة العوامر ، آل كليلة ، آل حلاطة ، بيت العـويني ، الحبانيين ، المقـالة ، وتنقسم هـذه البطون إلى عشائر أخرى صغيرة وكثيرة .

ثانياً ـ فخذ « لز » :

وينقسم هذا الفخذ إلى عدة بطون وهي : آل خميس وهم شيـوخ فرع « لز » آل عمر ، آل عصيد ، آل مبارح ، آل شريف وهم يرجعون إلى آل كثير ولكنهم يلتحقون بالعوامر ، آل جعافرة[٢٢] ، وتنقسم هـذه البطون أيضـاً إلى عشائر أخرى صغيرة وكثيرة .

رابعاً ـ قبيلة الظواهر :

وهذه القبيلة تسكن منطقة العين[٢٣] ويعيشون على تعهد بساتين النخيل وحدائق الفواكه وبعضهم يملك الإبل والماشية . وأهم عشائرهم آل علي بن سعيد ، « العنان » ، « الهلال » ، الدرامكة ، آل حمود ، الكويتات[٢٤] .

التحول إلى جزيرة أبو ظبي :

إن زوال النفوذ البرتغالي كان له أبعد الأثر في هجرة العديد من القبائل العربية إلى سواحل الخليج العربي الغربية والشرقية ومنها بنو ياس الذين قدموا من منطقة « ليوا » إلى جزيرة أبو ظبي على شاطىء الخليج العربي عام ١٧٦١ ، وهناك روايتان حول ذلك الأولى تقول[٢٥] :

أنه عندما كان شيخ القبيلة يقوم بالصيد وصل إلى جزيرة في الشاطىء تغطيها طبقة رمادية من سديم الفجر ولما زال هذا السديم رأى ظبياً واكتشف في مكانه نبع ماء عذب فرجع إلى قومه في الداخل وقال لهم : الجزيرة هي جزيرة أبو ظبي ويمكن الوصول إليها إبان « الجزر » أي (عندما ينحسر ماء البحر من عملية المد والجزر) ويمكن الدفاع عنها من الغزاة دفاعاً حسناً .

والرواية الثانية تقول : إن صياداً طارد ظبياً في الجزيرة فلما أدركه وأمسك به كان الصياد والظبي قد تعبا وعطشا فذهب الصياد بالظبي إلى بئر ماء فوجدها جافة فهلك الاثنان عند البئر فسميت الجزيرة بأم ظبي ثم أبو ظبي ويرجع انتقال بني ياس إلى تلك الجزيرة إلى التطورات السياسية التي جرت في إمارة « الظفرة » عندما انتقلت الزعامة إلى ذياب ين عيسى ، وفي فترة حكمه ذهب بنو ياس إلى جزر « الياسات » و « صير بني ياس » وغيرها من الجزر عند حربهم ضد « الغافرية » وهناك تعلموا مهنة الغوص على اللؤلؤ وصيد السمك وركوب البحر وعندما عادوا إلى ديارهم بعثوا الدوريات التي تبحث عن أنسب مكان للإقامة قرب الساحل شريطة أن تتوفر فيه ناحية الأمن وسهولة الدفاع ضد المعتدي فوقع الاختيار على جزيرة أبو ظبي ورغم ذلك فإن

ذياب بن عيسى أبقى عاصمته في « المارية » في ليوا وأراد أن تكون أبو ظبي عاصمته الثانية أو قاعدته البحرية العسكرية[٢٦] .

وإن هذه الجزيرة « جزيرة أبو ظبي » كانت تقع خلف أقسى وأفقر صحراء في الجزيرة العربية وهي صحراء الربع الخالي وكان بنو ياس أسيادها باعتراف الجميع[٢٧] ، وأمام أبو ظبي في مياه الخليج العربي توجد موانىء صالحة تستطيع السفن والمراكب أن ترسو في الجهات العميقة بين الصخور المرجانية .

وسكنت قبائل بني ياس جزيرة أبو ظبي بعد اكتشاف مياه الشرب مما أفسح المجال لظهور تنظيم سياسي لإمارة أبو ظبي ، أما قبل ذلك فلم تحاول تلك القبائل الاستقرار لطبيعتها البدوية المتنقلة وراء العشب من ناحية ولعدم التعرف على موارد المياه الصالحة للشرب من ناحية ثانية ، وعملية الاستقرار في الجزيرة تبعها هجرة أخرى من أفراد بني ياس من واحة « ليوا » في الداخل إلى الساحل مما جعل حلف بني ياس يتخذ الصفتين البرية والبحرية وبعد تزايد السكان في الجزيرة أخذ حاكم بني ياس في رعاية شؤون أتباعه في جزيرة أبو ظبي وكان الشيخ عيسى بن نهيان أول من فكر في أهمية استقرار أفراد بني ياس في الجزيرة برغم من أن ابنه الشيخ ذياب بن عيسى استمر يمارس حكمه من عاصمته « المارية » في ليوا إلا أن التطور الجديد كان يدفعه إلى زيارة أتباعه في جزيرة أبو ظبي من حين إلى آخر .

ومنذ أن استقر بنو ياس في جزيرة « أبو ظبي » بدأت الهجرة تزداد من الواحات الداخلية إلى جزيرة أبو ظبي وخاصة في عهد الشيخ شخبوط بن ذياب .

الشيخ شخبوط بن ذياب (١٧٩٣ ـ ١٨١٦) :

يعتبر الشيخ شخبوط بن ذياب المؤسس الحقيقي لإمارة أبو ظبي واستلم مقاليد الحكم عام ١٧٩٣ وذلك بعد وفاة أبيه ذياب بن عيسى ، واستمر يحكم

إلى عام ١٨١٦ م وعاصر خلال حكمه أحداثاً كثيرة في الجزيرة العربية والخليج العربي ، واستطاع أن يؤلف تحالفاً كبيراً تحت زعامته يضم بالإضافة إلى قبائل بني ياس كلا من المناصير والعوامر والظواهر وتوسعت الإمارة لهذا التحالف وشملت الختم والعين والوجن والكدن وغيرها من مناطق تواجد تلك القبائل ، واستطاع شخبوط بن ذياب أن يصد الغارات الخارجية التي تعرضت لها الإمارة .

ومن أهم أعمال الشيخ شخبوط بن ذياب الذي كان له أهمية سياسية واقتصادية هو نقل المقر الرئيسي للحكم من واحة ليوا في الداخل إلى جزيرة أبو ظبي في ساحل تلك الجزيرة التي أصبحت العاصمة الجديدة لتحالف بني ياس ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أبو ظبي إحدى الدول أو القوى البحرية التي بدأت تلعب دوراً هاماً في تاريخ الخليج العربي عامة والإمارات العربية خاصة .

إن وقوع أبو ظبي كجزيرة وسط مياه الخليج العربي جعل الأهالي يعملون في الملاحة البحرية والصيد والغوص على اللؤلؤ. مما فتح لهم آفاقاً جديدة في سبيل كسب القوت والرزق من مصدر جديد إلا وهو البحر بعد ما عاشوا سنين عديدة في وسط رمال الصحراء .

ومنذ ذلك الوقت بدأت الحياة الاقتصادية تتنوع وقد ربطوا نشاطهم بين البر والبحر فمثلما اهتموا بالزراعة في الواحات والعناية بالقنوات للري في منطقة العين ، اهتموا أيضاً بالتجارة والغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك . وإن جزيرة « دلما » خير دليل على نشاطهم البحري الذي حققه سكان أبو ظبي والدور الذي لعبته الجزيرة في تاريخ الخليج العربي بالنسبة للغوص على اللؤلؤ .

كما أضاف الشيخ شخبوط بن ذياب المورد البحري لشعبه فإنه لم ينس الزراعة فاعتنى بها في المنطقة الشرقية ورغم أنه تنازل عن الحكم لأولاده محمد ثم طحنون ثم خليفة ، إلا أنه لم ينس الزراعة بل تفرغ لها بعد أن ترك

حكم البلاد لأبنائه ، فقد ابتنى لنفسه قلعة « المريجب » في الشمال الشرقي من قرية « القطارة » في منطقة العين ولا زالت آثارها باقية إلى يومنا هذا. وعاش الشيخ شخبوط بن ذياب منذ تنازله عن الحكم عام ١٨١٦ إلى عام ١٨٣٣ مع حلفائه الجدد من قبيلة العوامر والظواهر ، كما أنشأ هناك أول مزرعة لآل نهيان في منطقة العين وعاش أكثر أوقاته بعد ذلك بين مزارعه وبساتينه التي أنشأها في تلك المنطقة ، ومنذ ذلك الوقت عرف حكام إمارة أبو ظبي برعايتهم لشؤون الزراعة والري في واحة العين(٢٩) .

وعاصر الشيخ شخبوط بن ذياب في أواخر حياته عام ١٨٣٣ خروج قبيلة « البوفلاسة » تحت زعامة المكتوم إلى دبي واستقرارهم هناك . وخلفه في الحكم أثناء حياته أولاده كل من الشيخ محمد بن شخبوط بين عام ١٨١٦ - ١٨١٨ ثم خلفه أخوه الشيخ طحنون بن شخبوط ١٨١٨ - ١٨٣٣ ، ثم حكم أخوه إمارة أبو ظبي في الفترة ١٨٣٣ - ١٨٤٥ الشيخ خليفة بن شخبوط ، وتوفي الشيخ شخبوط بن ذياب في أوائل حكم ابنه خليفة بن شخبوط ، ثم تولى حكم إمارة أبو ظبي الشيخ سعيد بن طحنون ١٨٤٥ - ١٨٥٥ وبعد ذلك ابن عمه حكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن خليفة في الفترة من ١٨٥٥ - ١٩٠٦ .

هوامش ومراجع الفصل الثاني

(١) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ـ ص ٢٤٠

(٢) د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع السابق ـ ص ٢٤٠ .

(٣) فالح حنظل ـ المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ـ ج ١ ـ ص ١٧٣ .

(٤) د. محمد مرسي عبد الله ـ إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ـ ص ٦٤ .

(٥) د. محمد مرسي عبد الله ـ دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ـ ص ١٢٢ ـ ١٢٣ .

(٦) د صلاح العقاد ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ ص ٧١ .

(٧) جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ـ ص ٢١٦ .

(٨) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٤ .

(٩) حميد بن سلطان بن حميد الشامسي ـ نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار ـ ص ٢٨ .

(١٠) حميد بن سلطان بن حميد الشامسي ـ نفس المرجع ـ ص ٩٦ .

(١١) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥٠ .

(١٢) د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ـ ص ٢٥٢ .

(١٣) مركز الوثائق والدراسات ـ دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تاريخية ووثائق) ـ ص ١٥ .

(١٤) د. شاكر خصباك ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ ص ٣٠ .

(١٥) د. حسين محمد البحارنة ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ ص ٢٤ .

(١٦) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩ .

(١٧) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٥ .

(١٨) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ١٢٦ .

(١٩) هداية سلطان سالم ـ أوراق من دفتر مسافرة ـ ص ١٦٥ .

(٢٠)

(٢١) دار الهلال ـ بلادنا العربية ـ أبو ظبي ـ ص ٣٤ .

(٢٢)

(٢٣)

(٢٤) مركز الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي بين الأمس واليوم ـ ص ٢٢ .

(٢٥) كلود موريس ـ صقر الصحراء ـ ص ٢٢

(٢٦) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٩ .

(٢٧) كلود موريس ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢ .

(٢٨) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٢٦٠ .

(٢٩) مركز الوثائق والدراسات ـ دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تاريخية ووثائق) ـ ص ١٩

الفصل الثالث

الإمارات العربية والصراع مع الاستعمار البريطاني

الأطماع البريطانية في الخليج العربي والإمارات العربية :

إن عرب الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية اشتهروا بالملاحة والتجارة وسيطروا على الموانىء في المحيط الهندي ونشروا الإسلام في بعض أقطاره عن طريق التجارة كدويلات مستقلة في حين كانت أقطار عربية تحت الحكم العثماني ، وكان عرب جنوب وشرق الجزيرة العربية يسيطرون على التجارة والملاحة في المحيط الهندي والخليج العربي وينافسون التجار والشركات الأوروبية وبخاصة البريطانية ، وعندما شعروا بأن تجارتهم تتدهور من شدة منافسة العرب لهم ، بدأوا يفكرون في التخلص بالسيطرة على المناطق العربية في الجنوب وشرق الجزيرة العربية في وقت ثبت أن ممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية كانوا يتذمرون من منافسة التجار العرب وكانوا يضيقون ذرعاً بمراكبهم التي كانت تنقل التجارة بين الخليج العربي والهند والجزيرة العربية وشرق أفريقيا(١) .

إن بريطانيا تريد القضاء على تجارة العرب والمنافسين لها وكانت تنتظر الفرصة المناسبة لإخضاع منطقة الخليج العربي لنفوذها وتحت سيطرتها وخاصة بعد أن رسخت أقدامها في الهند إثر هزيمة فرنسا وتوقيع معاهدة باريس عام ١٧٦٣ ، ثم التفتت إلى تشديد قبضتها على التجارة الشرقية وعلى فتح أسواق الخليج العربي أمام المنتجات البريطانية . وبدأت تفكر في تأمين مواصلاتها وتجارتها في المنطقة ولا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا سيطرت على الخليج العربي .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر بدأت بريطانيا تستعد لضرب القوى الأوروبية المنافسة لها في الخليج العربي أولاً ونجحت في ذلك عندما تحالفت مع هولندا للوقوف معاً ضد البرتغال ثم انفردت وحدها لضرب هولندا وعندما فشلت في ذلك وبدأت تظهر فرنسا كقوة ضاربة في المنطقة عادت بريطانيا توحد جهودها مع هولندا وبعد أن تمكنت هولندا وبريطانيا معاً من القضاء على التجارة الفرنسية عادت بريطانيا وناصبت هولندا العداء حتى تمكنت من القضاء على النفوذ الهولندي ، وبذلك تمكنت لبريطانيا من تصفية جميع القوى الأوروبية المنافسة لها[٢] ولم يبق لها سوى القوى الوطنية في الخليج العربي وخاصة القواسم الذين كانوا يتحكمون في مدخل الخليج العربي ، ويمكن القول بأن النفوذ البريطاني الذي أخرج القوى الأوروبية من ذلك التنافس والصراع منتصراً ، اصطدم بالقوى العربية الموجودة في المنطقة وذلك تحت شعار حماية التجارة البريطانية ومكافحة « القرصنة » وتجارة السلاح وتجارة الرقيق[٣] .

ويقول « جان جاك بيربي » عن المطامع البريطانية في الخليج العربي وجعلها بحيرة بريطانية لحماية المستعمرات البريطانية في الهند بأن البريطانيين قضوا القرن التاسع عشر بأكمله وهم يدعمون مركزهم ويوطدون أقدامهم لتأمين سيطرتهم التامة على سواحل الخليج العربي مصرين على زحزحة المنافسين لهم لتخلو لهم المنطقة ، وكان هدفهم الأول من هذه الأعمال والمناورات أن يفرضوا حمايتهم على إمارات الخليج العربي ليؤمنوا بذلك طريقهم إلى الهند التي كانت مستودع المواد الخام اللازمة لصناعتهم ويجب الاعتراف بأن البريطانيين بعد قرن من الجهود المبذولة باستمرار نجحوا في تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية[٤] .

ويكتشف لنا المؤرخ الفرنسي عن النوايا البريطانية تجاه الخليج العربي وكيف أنهم يفكرون فيه منذ زمن بعيد ، وليجدوا المبرر الشرعي لدخولهم الخليج العربي للقضاء على النشاط البحري للعرب وخاصة أبناء الإمارات ، بدأوا يصفونهم بالقرصنة ليبرروا موقفهم أمام العالم

أنهم يعملون من أجل الإنسانية ومن أجل القضاء على القرصنة وتجارة الرقيق . وللأسف نجد بعض المؤرخين يتجهون إلى تسمية عرب الإمارات العربية بالقرصنة ومن دون معرفة الأسباب وراء ذلك .

ولحرمان سكان الإمارات العربية من مزاولة الأعمال التجارية البحرية بسبب مجيء الأوروبيين إلى المنطقة ومنافستهم في مصدر رزقهم ، اضطر هؤلاء إلى الدفاع عن النفس من هجمات الغزاة الأوروبيين ، وفقدوا مهنتهم الرئيسية هي التجارة البحرية فصاروا غالباً ما يهاجمون سفن الغير وبالدرجة الأولى سفن منافسيهم البريطانيين بغية الحصول على ما يقتاتون به(٥) .

ولجأت حكومة بومبي بعد اطمئنانها إلى زوال التهديد الفرنسي إلى ضرب النشاط التجاري تارة باسم مكافحة « القرصنة » وتارةً باسم محاربة تجارة الرقيق ، وبموجب هذا المسوغ بررت قيامها بدور شرطي البحار لتفتيش سفن الغير وتضييق الخناق على الخصوم والتحكم في مقدرات عرب الخليج العربي تحت شعار إنساني زائف(٦) .

وإن البريطانيين يعرفون جيداً بأن العرب يرتزقون من التجارة وأنهم ليسوا بقراصنة وإنما يقومون بالتجارة ، وعندما بدأ البريطانيون يضايقونهم ، بدأ سكان الإمارات العربية بمهاجمة سفنهم التجارية والحربية .

والأعمال الحربية التي يقوم بها سكان الإمارات العربية من « القواسم » ضد السفن العمانية والإيرانية كانت تدخل ضمن الحروب البحرية بينهم وليست « قرصنة » كما تدعي بريطانيا ، وعندما انفصلت الإمارات العربية وأصبحت مستقلة عن العمانيين بدأت الحروب بين القواسم والعمانيين للاستيلاء على مضيق هرمز وكل منهم يريد السيطرة على المناطق المجاورة . وبعدما تحالف القواسم مع السعوديين ، صاروا يميلون إلى التعرض للسفن التجارية العمانية والبحرينية ، واتسع نطاق عملياتهم فلم يجدوا إحراجاً في التعرض لسفن شركة الهند الشرقية بغية منعها من احتكار أسواق الخليج العربي التجارية للأجانب من غير المسلمين وتحولت الأعمال الحربية التي

يشنها القواسم ضد البريطانيين إلى إعلان الجهاد ضدهم ومقاومة السلطان الأجنبي الذي يعيث فساداً في مياه الخليج العربي وينشر راية غير راية التوحيد(٧) ، والخليج العربي تحيط به القبائل العربية في تلك الفترة وكل نشاط تجاري فيه لا بد أن يسيطر عليه عرب الخليج .

ومن هذا المنطلق كان الجهاد الذي أعلنه القواسم ضد البريطانيين وحلفائهم سواء أكانوا إيرانيين أم عمانيين الذين كانوا في نظر القواسم متحالفين مع بريطانيا ضدهم .

وفي العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر رأى البريطانيون أن تحالفهم مع حاكم عمان لم ينج تجارتهم من مضايقات قوى أخرى في الخليج العربي وبخاصة القواسم الذين كانوا يتركزون في عنق الزجاجة على ضفتي مدخل الخليج في رأس الخيمة ولنجة(٨) . ولذلك نرى أن القواسم يحاربون البريطانيين والعمانيين ، واستولى القواسم على عدة مناطق وأجزاء تابعة لسلطنة عمان وخاصة الأجزاء الواقعة على الساحل الجنوبي من إيران مثل جزيرة قشم والمناطق المجاورة لها وبدأوا يعبرون البر الآخر على الشاطىء الشرقي للخليج العربي .

بريطانيا وتزايد قوة القواسم :

كانت بريطانيا تدعي رغبتها في الاتجار مع العرب وتحاول من خلال سياسة الصلح تجميد نشاطات القوى البحرية العربية تجارياً وعسكرياً ، إلا أن العرب رفضوا كل تلك المحاولات والمناورات مدركين تماماً أن بريطانيا تستهدف السيطرة على الخليج العربي وفي نفس الوقت تمنع من تنافس الأسطول التجاري لعرب الخليج(٩) .

والقواسم وقفوا كعقبة في وجه بريطانيا ومشاريعها للسيطرة على منطقة الخليج العربي ، ومنذ دخول بريطانيا الخليج كانت تتطلع إلى التحكم فيه لأنه من أفضل الطرق وأقصرها إلى مستعمراتها الكبرى في الهند ، وتحقيقاً

لهذا الهدف سلكت عدة طرق بعضها سياسي وبعضها عسكري للسيطرة عليه ، وساعدها في ذلك تقدمها البحري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحيط الهندي(١٠) .

ومع بداية القرن التاسع عشر نمت قوة القواسم في الإمارات العربية كقوة بحرية لها وزنها في المنطقة وصاحب هذا النمو البحري ، ظهور قوى عربية بحرية أخرى في مياه الخليج العربي مثل بني ياس وبني كعب وأسطول رحمة بن جابر الجلاهمي ، وهذه القوة العربية أصبحت تهدد الأطماع البريطانية في الخليج وتشكل خطراً على مواصلاتها تجاه مستعمراتها في الهند(١١) .

وإن وجود أكبر قوتين في الخليج العربي كان لا بد أن يحدث صداماً بين القواسم وبريطانيا ، وصار بينهما مناوشات وأعمال بحرية حربية في أعالي البحار وكانت القوتان متكافئتين في أول الأمر ولكن بعد أن انتهت مشاكل بريطانيا وحروبها مع فرنسا وانفردت بحكم الهند بدأت تتطلع إلى القضاء على القواسم .

وأمضى الاستعمار البريطاني طوال القرن التاسع عشر في توطيد وجوده ومركزه في المنطقة والقضاء على منافسيه ، ولاحتواء قوة القواسم البحرية عملت بريطانيا على تقويض قوتهم وتحطيم أسطولهم(١٢) . وسارعت إلى إرسال حملة كبيرة انتهت بسقوط القواسم بعد صراع دام عدة سنوات وقامت بريطانيا بتوجيه عدة حملات ولم تنجح إلا الحملة الكبيرة لعام ١٨١٩ بعدما تضافرت الجهود والحظ والعوامل الأخرى في صالح بريطانيا ، ودخلت الخليج العربي ابتداءً من معاهدات السلام إلى معاهدات الحماية إلى استعمار اقتصادي .

وسوف نشير إلى الصدام المبكر بينها وحملاتها البريطانية ضد القواسم وكذلك مهاجمة القواسم للسفن البريطانية وشن غاراتهم على شواطىء مستعمراتها في الهند وإيران ومهاجمة سفنها في أعالي البحار مما يعني تهديد النفوذ البريطاني في المنطقة وما يترتب عليه من نتائج الصراع بين القوتين في الخليج العربي .

الشيخ سلطان بن صقر والصراع مع بريطانيا :

وبدأ الصراع البريطاني ـ القاسمي منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما تزايد النفوذ القاسمي في مدخل الخليج العربي حتى أصبح يشكل خطراً على القوة المحيطة بها ونتج عنه تحالف بين بريطانيا وعمان وإيران للمصالح المشتركة ضد القواسم الذين كانوا يسيطرون على مدخل الخليج العربي وخاصة بعد استيلائهم على جزيرة قشم الواقعة في مضيق هرمز أمام سواحل مدينة بندر عباس وكذلك سيطرة القواسم على المناطق القريبة من عاصمتهم في شرق الخليج العربي « مدينة لنجة » وبذلك أصبحوا يسيطرون على أراض عمانية وإيرانية في تلك المناطق مما جعلهم يتحالفون ضد القواسم مع بريطانيا ويقومون بحملات مشتركة معاً .

وبدأت بواعث القلق لدى حكومة بومباي المختصة بشؤون الخليج العربي عندما بدأ القواسم يعترضون السفن البريطانية العابرة في الخليج العربي منذ عام ١٧٧٨ ، وبدأ الصدام المبكر بين القواسم والبريطانيين بعد أن تزايد عدد السفن التي كانت في أسر القواسم منها سفينة « ياسين » عام ١٧٩٧ ، وإن كانت أخطر عمليات القواسم البحرية قد حدثت عام ١٧٩٨ عندما تعرضت السفينة الحربية « فيبر Viper » لهجوم من القواسم وهي راسية بالقرب من ميناء بوشهر خلال منازعات القواسم مع سلطان بن أحمد حاكم عمان ولم يؤد ذلك الحادث إلى اشتباك بين القواسم والبريطانيين واكتفى ممثل شركة الهند في البصرة بالاحتجاج لدى زعيم القواسم على هذا الحادث واعتبره عملاً عدوانياً باعتبار « فيبر » تابعة لبحرية بومباي وأجاب الزعيم القاسمي صقر بن راشد بأن الهجوم لم يقع إلا بعد أن أطلقت « فيبر » التي كانت مزودة بأربعة عشر مدفعاً نيرانها على سفن القواسم مما جعل ابن أخيه الشيخ صالح يقرر ضرب تلك السفينة وهو الذي قاد الهجوم وأنه غادر رأس الخيمة واتجه إلى مدينة لنجة على الساحل الشرقي وانفصل عن التحالف القاسمي وأكد أنه ليس بين القواسم وبريطانيا أية خلافات وليس لهم عدو سوى

سلطـان عمان ، ودلل زعيم القواسم على صدق نواياه بزيارتـه لممثل الشـركة في البصرة وطلب عدم توفير بريطانيـا الحمايـة للسفن العمانيـة وألا يرسلوا أيـة بضـائع مؤكـداً عدم مسؤوليـة القواسم عن الخسـائر النـاجمة التي تتعـرض لها البضائع البريطانية[١٣] .

في عام ١٨٠٣ تولى الشيخ سلطان بن صقر زعـامة القـواسم وكان قـد اشتهر في جميع أنحاء الخليج العربي بقسوته وشجاعته وقوته في حروبـه مع البريطانيين وسفن شركة الهند الشرقية وساءت أحوال الشركة مما اضطرها إلى طلب المعونة العسكرية من حكومة بومباي[١٤] لمواجهة الشيخ سلطان بن صقر القاسـمي .

وفي عام ١٨٠٥ كان القواسـم في صراع ضد سلطان عمان وكان الشيخ سلطان بن صقر أرسل قواته إلى جزيرة قشم وهناك التقى بجيش حليفه المـلا حسين المعيني حاكم جزيرة قشم وأطبق على ميناء بندر عباس وطردوا الحامية العمانية واحتلوه وهناك وصلت أخبار إلى قائد القوة القاسمية بأن طراداً بريطانياً اسمه « فلاي » قد تحطم بعد أن ارتطم بجـزيرة « قيس » وتمكن بحـارته من النجاة واستقلوا مركباً في طريقهم إلى الهند فأوقفت القوات القاسمية الزورق الذي يقل بحارة « فلاي » وأسرته وبعد التحقيق عن مكان غرق السفينة « فلاي » أطلقوا سراح البحارة ، وعندمـا وجد الأسـطول القاسمي مخـالفات لسفينتين بـريطانيتين يمتلكهمـا المقيم السياسي في البصـرة وهو المستـر « صـامـويـل مانسيتي » وهو « يهودي » والسفينتان همـا شانـون Shanon وتريمـر Tremmer فقرر سلطان بن صقر مهاجمتهما وأعطى أوامره إلى أسـطوله الـذي تمكن من العثور وطوقهم وطلب الاستسلام ولكن قائـد السفينة « شـانون » رفض الأمـر وطلب إطـلاق النار على السفن القـاسمية ولكن القـواسم استطاعـوا الإطباق واقتحام السفينتين وبعد إخلاء البحارة الأوروبيين أخذوا السفينة « تريمر » إلى رأس الخيمة والسفينة « شانون » إلى لنجة . كما قاموا برصد المدمرة البريطانية « مورننجتون Mornington » ذات حمولة ٢٢ مدفعاً ثقيلاً واكتشفوها على مسافة ٦٠ ميلاً من السواحل الهندية ولكن المدمـرة تمكنت من الهرب ووصلت إلى

بومباي وأعطت لحكومتها تقريراً عن الحادث فقررت حكومة الهند مهاجمة القواسم في ميناء بندر عباس[١٥] .

الحملة البريطانية الأولى ضد القواسم عام ١٨٠٥ :

بعد تولي سلطان بن صقر زعامة القواسم ازدادت عملياتهم ضد السفن البريطانية وخاصة في الفترة ١٨٠٤ ـ ١٨٠٥ واصطبغت بالتشدد الديني وتم أسر عدة سفن منها «شانون» و « تريمر » و « هيكتور » كما نجت كل من « كوين » و « مورننجتون » . وبعد مقتل سلطان بن أحمد على يد جماعة من القواسم ومجيء بدر بن سيف كانت حكومة بومباي قد بعثت « سيتون » الذي كان قائد السفينة التي تمكنت من الهرب من القواسم « مورننجتون » التي وضعت بقيادة « سكنر » لمعاونة « سيتون » والسلطان بدر بن سيف الذي كان يستعد لاستعادة بندر عباس ، وكان « مانيستي » المقيم البريطاني في البصرة كتب إلى حكومته يؤكد أن خطر القواسم أصبح أكبر من خطر الفرنسيين ومن أجلّ ذلك أرسلت بريطانيا أولى حملاتها البحرية ضدهم وهي التي اقتصرت على الساحل الشرقي للخليج العربي وقد تكون التعليمات الصادرة إلى الحملة تقضي بعدم الاقتراب من السواحل العربية الغربية من الخليج العربي[١٦] . وتم اختيار جزيرة قشم التابعة لحلفاء القواسم هدفاً للهجوم وذلك لعدة أسباب منها :

أولاً ـ أنها بعيدة عن مقر القواسم في « رأس الخيمة » لتخوف البريطانيين من التورط ضد القبائل العربية والتوغل في الصحراء .

ثانياً ـ جزيرة قشم قريبة بل ومواجهة لأملاك العمانيين والإيرانيين في بندر عباس ويمكن مساعدة الإيرانيين للبريطانيين عند الحاجة .

ثالثاً : وجود إدعاءات عمانية لأملاكها في تلك المنطقة على الساحل الشرقي من الخليج العربي وخاصة بعد استيلاء القواسم على ميناء بندر عباس التابع للعمانيين مما جعلهم يشتركون مع بريطانيا ضد القواسم حتى لا تفشل

الحملة ويتم استعادة بندر عباس .

وفي السابع من يونيو وصل الأسطول العماني مع البريطاني إلى ميناء بندر عباس وبعد يوم من القتال استسلمت الحامية القاسمية في بندر عباس ، وبعدها اتجهت الأنظار إلى جزيرة قشم وضرب الحصار على « بني معين » حلفاء القواسم ، مما اضطر الشيخ سلطان بن صقر إلى إرسال أسطول من ثلاثين سفينة من رأس الخيمة في بداية شهر يوليو لفك الحصار عن بني معين إلا أن هذا الأسطول تمت محاصرته في ميناء قشم وعرض على القواسم هدنة لمدة سبعين يوماً يسمح بموجبها أن يغادروا الميناء على أن يعيدوا خلال خمسة وعشرين يوماً سفينة « تريمر » مع حمولتها أو يدفعوا قيمة تلك الحمولة نقداً(١٧) .

وكان في تلك الأثناء جرت المفاوضات بين الكابتن « سيتون » والقواسم عن طريق الشيخ ملا حسين وأنه حاول إقناع الكابتن سيتون بعقد المفاوضات مباشرة مع زعيم القواسم سلطان بن صقر الذي كان موجوداً بالجزيرة لكن « سيتون » يعرف بأنه سيواجه ضغطاً عنيفاً من القواسم لبعض المسائل ، وفي أثناء وجود الأسطول العماني مع البريطاني لمحاصرة أسطول القواسم قام بعض القواسم بعدة غارات ناجحة على الموانىء العمانية في مدينة « صور » و « جوادر » مستغلة انشغال الأسطول العماني أمام ميناء بندر عباس(١٨) .

وفي شهر أكتوبر وصل الممثل عن الشيخ ملا حسين المعيني لكي يتفاوض مع الكابتن « سيتون » باسم القواسم . وكانت التعليمات التي يحملها الكابتن سيتون من قبل حكومة الهند تقضي بجعل الاتفاق يشمل مياه الخليج العربي عامة ويطالب البريطانيون القواسم التعويض عن الخسائر السابقة .

وجرت المفاوضات لإيجاد حل سلمي بين بريطانيا والقواسم ، ومرت المفاوضات بمرحلتين الأولى في مسقط في أواخر عام ١٨٠٥ ووضعت فيه المبادىء الأولية للاتفاق بين المقيم البريطاني ومبعوث القواسم ، والمرحلة الثانية كانت في بند عباس بين الكابتن « سيتون » ممثلاً عن بريطانيا وعبد الله بن كروش ممثلاً عن القواسم في أوائل عام ١٨٠٦(١٩) .

اتفاقية عام ١٨٠٦ بين القواسم وبريطانيا :

وعلى الرغم من نجاح تلك الحملة المشتركة في الاستيلاء على بعض المواقع إلا أنها سرعان ما انسحبت ودخل قائد الحملة البريطانية في مفاوضات سلمية لأنه من الصعب تنفيذ تلك المطالب الضخمة غير المنسجمة مع الانطباعات السابقة لدى عرب الخليج إن لم يكن مستحيلاً دون القيام بعمليات عدائية على نطاق واسع ، وعلى هذا فقد وقع كابتن « سيتون » اتفاقية بسيطة مع القواسم في بندر عباس بتاريخ ٦ فبراير عام ١٨٠٦ وصدق عليها الحاكم العام في الهند بتاريخ ٢٩ أبريل من نفس العام(٢٠) .

ومما جاء في هذا الاتفاق الذي كان على شكل « قولنامة » احتوت على ستة بنود عالجت بصفة عامة استتباب الأمن وإعلان حالة السلم بين القواسم وبريطانيا والسلام في مياه الخليج العربي وحماية السفن والممتلكات البريطانية في موانىء القواسم ، وتظهر هذه المعاهدة القوة التي بلغتها القواسم إلى الحد الذي يمكن اعتبارها معاهدة متكافئة ولم تكن معاهدة غير متكافئة كما سوف نجد في الاتفاقيات القادمة بين بريطانيا والإمارات ، وفي هذه المعاهدة وافق الطرفان البريطاني والقاسمي على احترام علم وممتلكات الطرف الآخر أينما وكيفما يكونون ومما جاء في الاتفاقية بأن للقواسم الحق في إهمال أو إلغاء الاتفاقية من جانب واحد إذا ما اضطروا إلى ذلك بسبب عقيدة الجهاد على أن يعطوا إشعاراً بذلك قبل ثلاثة أشهر في جميع الأماكن ، وأسقطت بريطانيا مطالبتها بالتعويضات عن السفينتين اللتين كان القواسم استولوا عليهما واكتفت بالنص على إعادة هياكلهما كما سمحت للقواسم بالتردد على الموانىء التابعة لبريطانيا في مستعمراتها بالهند(٢١) .

والبند الأخير يدعو إلى التساؤل ماذا تريد بريطانيا من وراء ذلك ، وليس من المعقول القواسم يعلنون الحرب ضد بريطانيا العظمى ، وقد أثبت أن القواسم خرقوا الاتفاقية واعتدوا على السفن البريطانية دون تقديم الإنذار .

وقبل توقيع الاتفاقية أعاد القواسم السفينة البريطانية « شانون » بعد أن

استعملوها مدة من الزمن وكانت في حالة سيئة ، وبعد المعاهدة بـدأ جو من السلم يخيم على المنطقة وخاصة على العلاقات القاسمية ـ البريطانية .

هجوم القواسم ضد السفن البريطانية :

التزم القواسم بتلك المعاهدة لمدة سنتين تقريباً وبعدها استأنف القواسم تعـرضهم للسفن البريـطانية بشكـل أعنف من السابق ووصلوا بعمليـات قرب السواحل الهندية إلى الشمـال من بومبـاي في عام ١٨٠٨ كمـا اشتبك طـراد بريطاني « ليفلي » في معركة ضارية مع أربع سفن قاسمية بالقرب من ساحل « كجرات » وتمكن القواسم في نهاية هذا العام من أسر عشرين سفينة تجارية هندية في بحر العرب إلى الشمال من بومباي مما دفعهم إلى تعزيز نشاطهم في تلك المنطقة فأرسلوا أسطولاً من خمسين سفينة تجاه سواحل «كوج» و «السند» وتعرض طراد « فيوري ـ » في طريقة من البصرة إلى بومباي من نفس العام إلى هجوم سفينتين قاسميتين بالقرب من مسقط وبعـد مطاردة حـاول القواسم اقتحام الطراد ففشلوا في الاستيلاء عليه بسبب كثافة نيران المدافع والبنادق .
أمـا أكبر عمليـة للقواسم فكـانت عندمـا هـاجم الأسـطول المكـون من خمس وخمسين سفينـة ، السفينة التجـارية الضخمـة « منيرفـا ـ Minerva » التابعـة لليهودي « صاموئيل منسبتي » المقيم البريطاني في البصرة واستمرت المطاردة والاشتباكات يومين بالقرب من رأس مسندم وانتهت بـأسر السفينـة البريـطانية واقتيـدت إلى رأس الخيمة وجـردت من حمـولتهـا وزودت بعشـرين مـدفعـاً وأصبحت إحدى قطع الأسطول القاسمي[٢٢] .

كان القواسم يعتمدون في هجماتهم أسلوباً يتطلب الشجـاعة والجـرأة ومحاولة الأسر بواسطة الاقتحام ، وتحاول السفن المناورة من أجـل الاقتراب من الهدف لتلتصق به وعندها يندفع مقاتلوهم إلى سطح السفينة المعادية (وقد يـرجع ذلـك إلى قلة الأسلحة لـديهم) ولتسهيـل عمليـة تسلقهم إلى السفن المعادية أضافوا طبقة فوقية عالية في مؤخرة السفنة ، وبعد أسابيع قليلة من أسر «منيـرفا» اقتحم القـواسم الطراد «سلف Sylph» ذا ثمانية مدافع أثناء مروره في

مدخل الخليج العربي ، وبعد ثلاثة أيام حاول القواسم أسر سفينة « نوتيلوس Noutilus » ذات ١٤ مدفعاً أثناء مرورها قرب جزيرة الطنب الكبرى بنفس الأسلوب ولكنهم أخفقوا في ذلك ، إن تلك الهجمات الجريئة والعنيفة واتساع عمليات القواسم قرب السواحل الهندية كان له تأثير سلبي على التجارة فقد تقدم ثلاثون تاجراً في بومباي بالتماس للحاكم هناك في أواخر عام١٨٠٨ يطلبون اتخاذ إجراء فعال ضد القواسم وإلا فإنهم يجدون أنفسهم مجبرين على ترك التجارة[٢٣] .

وقد قدر عدد سفن الأسطول القاسمي في ذلك الوقت الحالي ثلاث وستين سفينة كبيرة وثمانمائة وثلاث عشرة سفينة صغيرة وتحمل هذه السفن تسعة عشر ألف رجل[٢٤] ، وأن تلك القوة الكبيرة تمثل دولة مستقلة في الخليج العربي تعتمد على نفسها في الدفاع وليست قوة خاصة صغيرة العدد من أفراد يعملون « بالقرصنة » لحسابهم مما يعني أن القواسم لم يكونوا « بالقراصنة » وإنما كانت لهم دولة كبيرة وقوية تملك هذا الأسطول الضخم في الخليج العربي ويفرض سيادته ونفوذه في المنطقة .

ووصلت جرأة القواسم عند حد لا يمكن تجاهلها في المطلب الذي قدمه زعيم القواسم سلطان بن صقر إلى حكومة بومباي يطالب بدفع مبالغ سنوية لرأس الخيمة مقابل تعهده حرية التجارة[٢٥] ، والملاحة لسفنها بأمن وسلام في مياه الخليج العربي ، وكذلك مقابل أجور الخدمات والتسهيلات التي يقدمها للسفن التابعة لها خلال مرورها بسواحله وبرغم اعتبار هذه المطالب شرعية وفقاً للمفهوم الحديث إلا أن الحكومة البريطانية اعتبرتها بمثابة خدش لكرامة بريطانيا العظمى ورد القواسم على ذلك بالهجوم على السفن البريطانية ، وباستيلاء القواسم على تلك السفن بدأت بريطانياً تفكر في القضاء على القواسم وخاصة عندما وصلت أنباء اعتداء القواسم على أحد المتطوعين لحراسة السير « جون مالكوم » المتجه إلى إيران ، وطلب « سيتون » ضرورة اتخاذ عمل عكسري ضد القواسم خوفاً من سقوط مسقط في أيديهم ، وكان قد قفز إلى الحكم في عمان سعيد بن سلطان وكانت أهدافه

مشتركة مع بريطانيا وكان يعتقد بأن اشتراكه مع بريطانيا ضد القواسم يجني من ورائه فوائد كثيرة منها استعادة ما أخذه القواسم من موانىء وجزر تابعة لسلطنته والسيطرة على بعض مقاطعـات الخليج وبخاصة البحرين ولضرب الحـركات الانفصالية والمنـاوئة في عمان ، أما بريطانيا فإنها كانت تخشى من القـواسم وهجماتهم على عمان وحتى لا يتحول الحليف الذي تطمئن إليه وهو سلطان عمان إلى عدو يهدد مصالحهـا في تلك المنطقـة الحيويـة لمواصـلاتها تجـاه مستعمراتها[٢٦] .

إن الأعمال البحرية من قبل القواسم تؤكد لنا ما يلي :

أولاً : إن القواسم كانـوا قادرين على مهـاجمة السفن البـريطانيـة أمام سواحلهم في الهند مثلما فعـل البريطانيون بالنسبة للقـواسم عندمـا حاصـروا الأسـطول القاسمي قـرب جزيـرة قشم فرد عليهم القـواسم بمحاصـرة السفن البريطانية بل ومصادرتها والاستيلاء عليها بعد الاتفاقية بشهرين فقط كرد فعل مما يعني أن الاتفاقيـة كانت حبـراً على ورق رغم أن حالـة السلم استمرت بين القواسم وبريطانيا إلى بداية عام ١٨٠٨ .

ثانياً : استهدف القواسم السفن الحربية البريطانية والسفن التجارية التي تحـولت إلى السفن الحربيـة ضمن الأسطول القـاسمي ، مما يؤكـد أنهم لم يقوموا بـأعمال « القـرصنة » ، وإنمـا دفاعـاً عن النفس نظراً لمضـايقة السفن التجارية لهم في مصـدر رزقهم وسيطرتهـا على الأسواق التجـارية في الخليـج العربي ، إن مهاجمة القواسم للسفن البريطانية أمام سواحل الهند يعني أنهم وصلوا بدرجة من الشجاعة حتى يهاجموا تلك السفن في عقـر دارها دون أي تخوف من السفن الحربية البريطانية هناك .

وإن اعتداءات القواسم تركزت على السفن البريطانية وحلفائها لأنهم لم يعتـدوا على سفن أخرى ، واعتداؤهم على السفن العمانيـة والإيرانيـة لأنهم حلفاء بريطانيا وكان عداءً بينهم وبين القواسم نظراً للصراع القاسمي ـ العماني للسيطرة حول مدخل الخليج العربي ، وخاصة سيطرة القواسم على معظم

الأراضي في الساحل الشرقي من الخليج العربي المواجه لمضيق هرمز مثل جزيرة قشم الواقعة أمام ميناء بندر عباس التابع لعمان ، ومدينة « لنجة » « وباسيدو » وغيرها من أملاك القواسم هناك .

وتحالف القواسم مع إخوانهم السعوديين القوة الناشئة في الجزيرة العربية والقواسم قوة ناشئة في الخليج العربي ، وفي عام ١٨٠٩ قام الزعيم القاسمي الشيخ سلطان بن صقر بزيارة إلى الدرعية ولكنه احتجز هناك . وحل محله الشيخ حسين بن علي ، أما أعمال القواسم فتعتبر كجهاد ضد الأجانب في الخليج العربي ، وأن الأسرى والبضائع التي يستولون عليها تعتبر من غنائم الحرب وتوزع حسب الشريعة الإسلامية .

الحملة البريطانية الثانية وفشلها على القواسم عام ١٨٠٩ :

تزايدت قوة القواسم البحرية حتى أصبحت تشكل خطراً على المصالح البريطانية في الخليج العربي وسواحل الهند ، مما جعل الحاكم البريطاني العام في الهند يصدر أوامره إلى « دنكان » حاكم بومباي بالإعداد وتجهيز حملة بحرية عسكرية كبرى إلى منطقة الخليج العربي للقيام بعمليات ضد القواسم ، أصدر « دنكان » تعليماته إلى قائدي الحملة في السابع من سبتمبر عام ١٨٠٩ ومن أهم تعليمات الحملة وأهدافها(٢٧) :

١ ـ تدمير الأسطول القاسمي الذي أصبح ينافس الأسطول البريطاني وخوفاً على المصالح البريطانية في الخليج العربي وتزايد الخطر القاسمي تجاه سواحل الهند ، وتدمير قواعد « القواسم » ما بين « رمس » « وأبو ظبي » وإخراج هؤلاء من « شناص » والأماكن الأخرى الممتدة على طول الساحل الشمالي وأن يحصرا عملياتهما البرية فيما هو ضروري لتدمير سفن القواسم ، على أن تمتد عمليات الحملة إلى كل من لنجة وموانى القواسم الأخرى القائمة على الساحل الشرقي من الخليج العربي مثل « لامت » وجزيرة « قشم » بعد إبلاغ حاكم فارس المسؤول عن المنطقة بذلك .

٢ ـ العمل على إطلاق سراح الأسرى والرعايا البريطانيين الذين وقعوا في قبضة القواسم خلال المعارك البحرية السابقة .

٣ ـ أن يعيدوا بعض الأجزاء التي استولى عليها القواسم من أملاك العمانيين لسلطان سعيد بن سلطان والعمل للحيلولة دون وقوع سلطنة عمان في أيدي السعوديين أو حلفائهم القواسم لما قد يترتب على ذلك من إخلال بالأوضاع السياسية القائمة هناك على نحو يهدد النفوذ البريطاني في الخليج العربي .

٤ ـ كان هدف الحملة أخذ بعض المعلومات الطبوغرافية والجغرافية لمنطقة رأس الخيمة والموانىء التابعة لها والقيام بمسح الساحل الغربي للتعرف على مخابىء القواسم وأماكن تجمعهم والبحث عن جزيرة مناسبة لكي تصبح قاعدة بحرية ثابتة للبريطانيين في منطقة الخليج العربي تمكنهم من مراقبة القواسم والقوى الأوروبية التي قد يتصادف وجودها في تلك المنطقة من حين لآخر ، وبعد انتهاء الحملة من عملياتها ينبغي السعي لفرض معاهدة على القواسم تضمن سلوكهم في المستقبل .

ومن ضمن التعليمات التي صدرت إلى الحملة من قبل حكومة الهند البريطانية معاملة القواسم كقوة مستقلة بذاتها ، ومراعاة السيادة العثمانية والإيرانية بقدر الإمكان ، مع التأكيد للسلطات العثمانية إذا لزم الأمر بأن هذه الحملة تاديبية ضد القواسم ولم تنطو على أية مطالب أو مطامع بريطانية ، علماً بأنه لم يكن هناك أية علاقة بين القواسم والدولة العثمانية فلماذا هذه التأكيدات للسلطات العثمانية أم هناك تخوف بريطاني من التدخل العثماني وتقديم المساعدات للقواسم .

وكانت الأوضاع السياسية المحلية في الخليج العربي في صالح الحملة البريطانية إذ كان سلطان عمان يعد حملة كبيرة لوقف النفوذ السعودي وجمع قوة كبيرة من القواسم المستائين من الشيخ حسين بن علي الذي عينه السعوديون نائباً على القواسم بعد خلعهم لزعيمهم الأعلى الشيخ سلطان بن

صقر وكان هؤلاء المستاؤون قد طلبوا من سلطان عمان القيام بهذه الحملة وتعهدوا بمساعدته ، وقد وجدت بريطانيا في هذه الأوضاع عاملاً مهماً ومساعداً لتحقيق أهدافها واستغلال الصراعات الداخلية بين القواسم والسعوديين وسلطنة عمان وإحداث ثغرة يمكن أن تتسلل منها في ضرب القواسم بتحالفها مع سلطان عمان وعزلها القواسم عن السعوديين ، وطبقاً لهذه الخطة وتحقيقاً لأهداف الحملة التي ذكرناها عهد « دنكان » حاكم بومباي إلى الكابتن « واينرايت » والكولونيل « سميث » من ضباط البحرية البريطانية في الهند بقيادة هذه الحملة التي خرجت من ميناء بومباي ويفهم من القوة البحرية الضخمة التي كانت تتشكل منها تلك الحملة البريطانية مدى القوة البحرية التي كان يملكها القواسم(٢٨) .

والحملة البريطانية كانت كبيرة حسب وصف ج . ج لوريمر(٢٩) : وتتكون القوة البحرية التابعة للحملة من القائد « ج - واينرايت » المعقود لواؤه على سفينة « تشيفون » وتسليحها ٣٦ مدفعاً إلى جانب سفينة العلم الأخرى « كارولين » وتسليحها ٣٦ مدفعاً ، وطراد شركة الهند الشرقية « مورننجتون » وتسليحه ٢٢ مدفعاً ، « تيرنيت » ١٦ مدفعاً ، « أورورا » ١٤ مدفعاً ، « ميركورس » ١٤ مدفعاً ، « بوينس أف ويلز » ١٤ مدفعاً ، « فستال » ١٠ مدافع ، « فيوري » ٨ مدافع ، ثم قاذفة قنابل « ستر مبولي » .

أما القوة البرية : فكانت تحملها ٤ ناقلات جنود كبيرة بقيادة الرائد « ليوتننت سميث » من الفرقة الخامسة والستين ، وتضم ١,٤١١ جندياً من المشاة ، ١,٨٨٣ أوزوبياً و ٥٢٨ هندياً ، وكان من بين الجنود الأوروبيين فصائل من الفرقة الخامسة والستين والفرقة السابعة والأربعين إلى جانب فصيلة من مدفعية بومباي .

وخرجت الحملة من بومباي في ١٤ سبتمبر عام ١٨٠٩ ووصلت إلى مسقط في ٢١ أكتوبر ، وانضم إليها أعضاء بعثة « سيرجون مالكوم » الثالثة والعائدة من إيران بالإضافة إلى قوارب الاستكشاف المطلوبة والتي تم تزويدها من قبل سلطان عمان .

ومن سوء طالع الحملة أنه قبل إبحارها بأربع وعشرين ساعة من بومباي سقط قاع قاذفة القنابل « سترمبولي » وغرقت السفينة وغرق معها ضابط من ضباط المدفعية ومعظم بحارتها إضافةً إلى كميات كبيرة من الذخيرة التي كانت معدة لاستخدام الحملة ، وعندما وصلت إلى مسقط كان السلطان سعيد في حالة يائسة وساخطة لأنه كان يرى بأن الحملة أصغر من أن تقوم بالمهمة الموكلة إليها وفي هذه المرحلة لم يعرض سلطان عمان تعاونه مع الحملة البريطانية وخرجت الحملة من مسقط في بداية نوفمبر وبدأت تتعاون مع بعض العناصر المحلية إضافة إلى مجموعة من القواسم المنشقين عن السعوديين(٣٠) .

أ) الهجوم البريطاني على رأس الخيمة :

وصلت الحملة البريطانية إلى رأس الخيمة بعد ظهر يوم ١١ نوفمبر عام ١٨٠٩ ، والمياه لم تكن عميقة تسمح للسفن بالوصول إلى المدينة مما جعلها تقف بعيدة بحوالي ميلين أو ثلاثة أميال ، وإن هذه المسافة الكبيرة أثرت في مدى وقوة المدفعية ، وفي يوم ١٢ قصفت المدينة بمدافع السفن الأصغر حجماً والتي كانت تستطيع الاقتراب منها إلى أقصى ما يمكن .

وفي فجر هذا اليوم حاولت استعادة السفينة « ‹ ـيرفا » التي شوهدت تحاول الدخول إلى الميناء مبتعدة عن سفن الحملة ولكن الجزر حال دون تمكنها من المرور فرست بالقرب من حصن صغير يبعد حوالي الميل جنوب المدينة فهاجمتها السفن البريطانية وأجبرت البحارة على الانسحاب وتمكن المهاجمون من اقتحامها ولكن النيران الكثيفة التي انطلقت من المدينة حالت دون الاستيلاء عليها فتركوها بعد أن أشعلوا فيها النيران . وفي اليوم الثالث أصدر القائد أوامره إلى زورقي مدفعيه بالتوجه إلى مدخل الخليج الصغير الذي يفصل شبه الجزيرة عن البر الذي تقوم عليه رأس الخيمة للمناورة والتمويه مما أوهم القواسم بأن العدو يحاول الهجوم من هذه الناحية فتحول انتباههم إلى تلك الجهة وردوا بنيران كثيفة وبعد نصف ساعة تم إنزال القوة

الرئيسية المؤلفة من جنود الفرق الملكية السابعة والأربعين والخامسة والستين وكتيبة المشاة البحرية في النهاية الأخرى من المدينة وتقدمت القوات نحو تحصينات القواسم ونجحت في السيطرة على جانب من السور الخارجي وأبراجه وعلى عدد قليل من الأبنية المجاورة ، انتبه القواسم ولكن بعد فوات الأوان على تقدم البريطانيين فحولوا نيرانهم نحوه ولم يوقف تقدم المهاجمين فاندفعوا بجرأة إلى الساحل ولكن أوقفتهم نيران زوارق المدفعية واستحكم البريطانيون مواقعهم وأنزلوا مدافع الميدان الثقيلة والذخيرة من الأسطول وأخذ القصف بالقرب من المدينة تعززه مدافع نيران السفن ، ونظراً للمقاومة الضارية مما يستغرق وقتاً طويلاً بعد أن حول القواسم كل بيت إلى متراس قرر البريطانيون إحراق الأكواخ الواقعة بين تلك البيوت وساعدها هبوب الرياح مما أجبر القواسم على التخلي عن مواقعهم والانسحاب من مركز المدينة إلى نهايتها الشمالية بينما انسحب بقية السكان عبر الميناء بواسطة القوارب إلى البر الآخر(٣١) .

وبعد دخول القوات البريطانية إلى رأس الخمية قامت عملية نهب كبيرة في المدينة المقهورة ونهبوا كل ما فيها من النقود وغيرها ، وانتقمت القوات البريطانية بمنتهى القسوة وأحرقت كافة السفن الراسية وأشعلت النار في كافة المرافق والمنازل وبعضها كانت معبأة بالذخيرة فأحدثت انفجارات مع حرائق هائلة، وكانت خسائر البريطانيين بسيطة مقارية بالمقاومة التي واجهتهم نظراً لاعتمادهم الأساسي على الأسلحة النارية وساعدتهم أغلفة الدخان على تقليل خسائرهم وفي صباح ١٤ نوفمبر أصدر الكولونيل «سميث» أمره إلى الجنود بالانسحاب بأقصى سرعة إلى السفن بعد أن تسلم تقريراً يفيد باقتراب قوة عربية كبيرة نحو المدينة من الداخل ويعلق أحد البريطانيين على الانسحاب السريع بقوله(٣٢) :

« هذا الرحيل السريع الذي كان ضعفاً غير معروف لمثل هذا الشعب العنيف ، أعاد الطمأنينة للقواسم ، الذين كانوا أقوى من أن يسمحوا للوهن بالتطرق إلى قلوبهم ففتحوا النار من جديد على الجنود . . . . وبينما كان

الأسطول لا يزال راسياً حتى الظهر أخذت مجموعات من القواسم تتحشد على الساحل ناشرين راياتهم وملوحين بسيوفهم ورماحهم ، في الوقت الذي كانت فيه إطلاقات البنادق تنبعث من كل مكان ، وهكذا كان قهر رأس الخيمة أبعد مما يرغب فيه منتصر طالما لم تظهر أي علامة تدل على الاستسلام » .

وبذلك لم تحقق الحملة العسكرية أية نتائج تذكر في مدينة رأس الخيمة سوى الدمار والحرق ، واستعاد القواسم المدينة وشواطئها بعد هروب البريطانيين وكأن شيئاً لم يحدث .

ب) الهجوم البريطاني على ممتلكات القواسم :

عندما فشل البريطانيون في الحملتين ضد القواسم فكروا في اتباع أسلوب جديد وهو ضرب واحتلال مواقع وممتلكات القواسم خارج الإمارات العربية كتلك الواقعة على خليج عمان وعلى الساحل الشرقي من الخليج العربي ومن هذه الممتلكات ما يلي :

أولاً ـ الهجوم على مدينة « لنجة » في ١٧ نوفمبر عام ١٨٠٩ :

بعدما فشل البريطانيون في الحملة الثانية على رأس الخيمة ، تركوها متجهين إلى « لنجة » الواقعة في الشمال من رأس الخيمة على الشاطىء الآخر من الخليج العربي وهي مدينة وميناء والعاصمة القاسمية المزدهرة على الجانب الشرقي[٣٣] .

وتحركت العمارة البحرية البريطانية عبر الخليج العربي إلى مدينة لنجة فوجدتها مهجورة من سكانها الذين عرفوا نبأ وصول الأسطول البريطاني ، وفي يوم ١٧ قامت مجموعة من القوات الهندية مع بعض الضباط البريطانيين باحتلال المدينة الخالية بعد مقاومة قصيرة من الحامية الصغيرة ثم أشعلت فيها الحرائق وتم تدميرها ، هذا إلى جانب تدمير وإحراق ٢٠ سفينة شراعية[٣٤] ، مما يدل على قسوة البريطانيين عندما أحرقوا المدينة وشردوا سكانها إلى الجبال المحيطة فأين الإنسانية وأين التحضر ، ولم يقتصروا على هذا فقط وإنما عمدوا إلى إحراق السفن الشراعية التي يرتزق منها الأهالي بصيد

الأسماك ونقل البضائع مما يدل على بشاعة الأعمال التي ارتكبها البريطانيون في تصرفاتهم ضد السكان المسالمين مثلما فعل البرتغال ضد أبناء الإمارات في خورفكان .

ثانياً ـ الهجوم البريطاني على مدينة « لافت » :

بعد تلك العمليات العسكرية البشعة التي قام بها البريطانيون ضد سكان مدينة لنجة ، توجهوا إلى مدينة أخرى للقواسم تقع في مضيق هرمز قرب الساحل الإيراني وتدعي « لافت » ، مستغلين بذلك فرصة عدم وجود أسطول قاسمي في تلك المناطق نظراً لتعرضه للخسائر التي لحقت به من جراء الهجوم البريطاني على معقل القواسم في رأس الخيمة .

وبعد ظهر يوم ٢٦ نوفمبر قامت السفن الحربية البريطانية من طرادات « موررنجتون » و « تيرنيت » و « نوتيلوس » و « فيوري » وناقلة الجنود « ماري » مستعينين بمرشدين من جزيرة قشم بدخول مضيق «كلارنس» ورست خارج مينات لافت . وكان عدد المهاجمين أكبر من عدد المدافعين الذين احتموا بالقلعة في الجزيرة ودافعوا عنها دفاعاً مستميتاً إلى آخر لحظة حتى استطاع البريطانيون تطويق القلعة والدخول من الثغرات التي أحدثوها[٣٥] .

ويرجع الفضل في مقاومة الأهالي والصمود ضد البريطانيين إلى شيخها الملا حسين المعيني الذي صمد في وجه الغزاة إلى أن سقطت القلعة وبالتالي المدينة نفسها ، وكالعادة فإن القوات البريطانية أحرقت المدينة والسفن والقوارب الراسية في الميناء وبدأ الجنود بأعمال السلب والنهب بعد سقوط المدينة .

ثالثاً ـ الهجوم على شناص :

في شهر ديسمبر عام ١٨٠٩ وصلت الحملة البريطانية إلى مسقط واجتمع قادتها بسلطان عمان الذي بدا عليه الانشراح من نتائجها وتوصل الطرفان إلى اتفاق بقيام حملة مشتركة لمهاجمة « شناص » و « خور كلبا » و « خورفكان » وطرد القواسم منها ، وفي ٢٥ ديسمبر أبحرت الحملة تجاه

شناص في حين سلك سلطان عمان الطريق البري بمحاذاة ساحل الباطنة ، وفي الطريق تعرضت القوات العمانية إلى غارات وكمائن قام بها القواسم كلفتهم بعض الخسائر وفي ٣١ ديسمبر وصلت القوات البريطانية والعمانية لتواجه مهمة صعبة إذ كان الدفاع عن هذا الموقع بطولياً خارقاً أبدى فيه المدافعون أقصى درجات الشجاعة والتضحية ، وعرض قائد الحملة للحامية المتمركزة في القلعة الضخمة المتحكمة في خليج عمان يدعوها إلى الاستسلام ولكن عرضه رفض باستهزاء ، وبعد قصف القلعة دون أن يحدث أثراً ، أنزلت جميع القوات وظلت تقصف القلعة نهاراً وليلاً ألقت في خلالها حوالي أربعة آلاف قنبلة وقذيفة لم يجبر خلاله استسلام الحامية ، وفي صباح اليوم الثالث أنزل القائد البريطاني مدفعين كبيرين من عيار ٢٤ رطلاً ومدفعين من عيار ١٢ رطلاً من الفرقاطات وبدأ القصف الثقيل على القلعة واستمر ثماني ساعات تقريباً فأحدث ثغرة في السور وقبل حلول الظلام انهار أحد أبراج القلعة وشنت القوات البريطانية والعمانية الهجوم الشامل وتلقت القوات العمانية الصدمة الأولى في حين نجحت القوات البريطانية بصعوبة بالغة على جزء من القلعة بعد معارك ضارية ولكن الصراع لم يكن قد انتهى بعد ويصف قائد الحملة البريطاني الكولونيل « سميث » بدقة المرحلة الأخيرة بكلماته(٣٦) :

« من الصعب تصور مقاومة أكثر إصراراً من تلك التي أبداها « العدو » في هذا الموقع . كانت تحصيناته قد تحولت إلى حطام تقريباً ، والقسم الأكبر من رجال حاميته ملقى على الأرض بأكوام مشوهة ، ومع ذلك وفي هذه الحالة الميؤوس منها وبعد أن سيطر البريطانيون والعمانيون على الجزء الرئيسي من الحصن، ظل صامداً مواصلاً إطلاق النار علينا من برجين لم يكونا قد دمرا إلى درجة يمكننا فيها إزاحته . كانت محاولتنا في التسلق بدون جدوى . فكل مدخل إلى هذه الأبنية كان متراساً قوياً ، تحميه رماح طويلة يصاحبها مطر من الأحجار الكبيرة المتساقطة من أعلاها . وكان الظلام يقترب بسرعة . وقد دعت الإنسانية أو أي اعتبار آخر إلى إنهاء مشهد المجزرة الفظيع هذا . ولذلك دعيت القلة الباقية على قيد الحياة إلى الاستسلام لينقذوا أرواحهم ، غير أنهم

أجابوا بأنهم يفضلون الموت على الخضوع . جلبت الآن من البطارية مدفعين من عيار ١٢ رطلاً وثلاث قطع ميدان ، وفتحت ناراً كثيفة على دفعتين قريباً من الأبراج ، من أجل تدميرها كلياً . ولكن « العدو » واصل إطلاق النار ، وبدا أنه مصمم على أن يدفن تحت أنقاضه الأخيرة . لجأنا إلى القنابل اليدوية وكرات النار ، فكان يردها علينا قبل أن تنفجر بأعلى درجات الإصرار ، بينما كانت الأبراج تنهار بسرعة مهلكةً معها بالتأكيد كل حي بداخلها في خلال وقت قصير . للمرة الثانية أوقفت إطلاق النار ، وقمت بمحاولة أخرى لإنقاذ حياتهم وأخيراً تقدم أحد الرجال . . . وبعد تأكيدات عديدة بالحماية من الجنود العمانيين ، تمكنا بواسطته من إنقاذ ٧١٠ رجال ، هم أسرانا الآن ، ولكن كان من الصعب أن نمنع إبادتهم من قبل حلفائنا » .

سلمت القلعة إلى القوات العمانية محطمة إلى درجة رفض معها سلطان عمان أن يحتفظ فيها بحامية من قواته، وبعدها درس الموقف العسكري كل من القائدين «ويترايت» و «سميث» بعد معركة «شناص» لتقرير ما إذا كانوا سيواصلون خطتهم الأولى بمهاجمة مدينة « خوركلبا » ومدينة « خورفكان » التابعة للقواسم أم لا وخاصة بعد المقاومة العنيفة من القواسم في « شناص » فتقرر صرف النظر عن ذلك خاصة أن سلطان عمان أعلن رفضه المشاركة في مثل هذا الهجوم محتجاً بأنهم سيواجهون نفس المقاومة البطولية التي واجهتهم من القواسم في شناص(٣٧) .

وأكمل البريطانيون خططهم الرامية إلى القضاء على قوة القواسم البحرية وشنوا هجوماً على جميع موانىء الخليج العربي فصاروا يحرقون السفن التابعة للقواسم أينما وجدوا .

وابتدأوا من ميناء « شناص » الذي أحرقوا فيه السفن التابعة للقواسم في شهر يناير من عام ١٨١٠ حتى ميناء « رمس » القريب من رأس الخيمة وأحرقوا السفن الراسية فيه ثم اتجهوا إلى جزيرة « الحمرا » وتمكنوا من إحراق السفن التي وجدت فيها ، أما الأسطول العجماني فقد هرب من تلك الحملة

البريطانية التي استهدفت حرق سفن القواسم الراسية في أي ميناء من موانىء الساحل الجنوبي من الخليج العربي وكذلك الشرقي منه إضافةً إلى خليج عمان ومضيق هرمز .

ونصح « صمائيل مانسي » اليهودي المقيم السياسي البريطاني في البصرة ، بأن تفرض الحكومة البريطانية حظراً على تصدير الأخشاب إلى مسقط وبقية موانىء الخليج العربي ، وقد أيد الجنرال مالكوم المبعوث البريطاني في إيران ذلك الاقتراح الذي ثبت لاحقاً أنه عديم الجدوى(٣٨) ، وظل هذا الحظر على تصدير الأخشاب إلى العرب سارياً مدة من الزمن حتى ثبت لهم أن العرب يجلبون الأخشاب من مناطق أخرى غير الهند .

أما القواسم فقد استرجعوا قواهم وسفنهم الحربية بسرعة مما أثار دهشة البريطانيين الذين ظنوا أنهم لا يستطيعون إعادة أسطولهم البحري إلا بعد مدة طويلة من السنوات ، ولكن القواسم بدأوا نشاطهم العدائي ضد البريطانيين بمهاجمة سفنهم والسفن التي ترفع العلم البريطاني ابتداءً من عام ١٨١٣ .

ويمكن القول بأن الحملة البريطانية البحرية لعام ١٨٠٩ لم تحقق أهدافها وإن كانت أصابت بعض النجاح في مهمتها حسب الآمال المعقودة عليها ، فلم تقم بعمليات المسح الطبوغرافي الشامل للإمارات العربية الذي كان مطلوباً منهم . ولم تعمد إلى عقد اتفاق مع القواسم كما حدث في أعقاب الحملة البريطانية الأولى مع الشيخ سلطان بن صقر زعيم القواسم ، ولعل السبب يرجع إلى أن الشيخ سلطان بن صقر الزعيم القاسمي الشرعي منذ عام ١٨٠٣ كان لا يزال منفياً أو محتجزاً في الدرعية ولا نفوذ له على قبيلته إضافة إلى ذلك فإن الحملة عجزت عن إلحاق ضربة قاسية للقواسم، بالرغم من الخسائر التي لحقت بهم ومن الشعور الذي ساد البريطانيين عقب عودة الحملة البحرية إلى بومباي عام ١٨١٠ بأن خطر القواسم انتهى وليس هناك منافس للنفوذ البريطاني في الخليج العربي ، فإن هذا الشعور كان مجافياً للواقع إذ لم يلبث القواسم أن استعادوا قوتهم وأسطولهم البحري واستأنفوا نشاطهم

وعملياتهم البحرية ضد السفن البريطانية ، كما امتد نشاطهم نحو السفن العمانية مما دفع سلطان عمان إلى توجيه حملاته ضد القواسم(٣٩) .

حملة سلطان عمان على راس الخيمة ومحاولة استعادة الشيخ سلطان بن صقر إلى الحكم (١٨١٣ - ١٨١٤) .

في أوائل عام ١٨١٣ وصلت رسالة من الزعيم القاسمي الشيخ سلطان بن صقر إلى أخيه الشيخ صالح بن صقر القاسمي يخبره فيها عن هربه من الدرعية وأنه سيتوجه إلى مسقط ليطلب من سلطان عمان اللجوء السياسي والحماية منه، وبرغم الحروب التي جرت بين القواسم وعمان إلا أن الشيخ صالح بن صقر القاسمي كان على علاقة مودة جيدة مع السلطان سعيد حاكم عمان وبقي محافظاً على العلاقة الطيبة معه ولم تتأثر هذه العلاقة بالصراع القاسمي - العماني ولذا فإنه تمكن من إقناع السلطان بقبول لجوء أخيه الشيخ سلطان بن صقر(٤٠) ، الذي استطاع أن يهرب من سجنه في الدرعية الذي سجنه فيه الأمير سعود عندما كانت جيوش محمد علي تتقدم تجاه الحجاز ثم قابل قائد الحملة المصرية الذي طلب من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي أن يكون رسولاً لمحمد علي إلى حاكم عمان سعيد بن سلطان ويطلب أن يكون حليفه ضد حرب السعوديين ، وكان الوقت ملائماً لخطط سعيد بن سلطان(٤١) الذي فكر في استرجاع الشيخ سلطان بن صقر إلى حكمه بالتعاون مع البريطانيين ليسيطر على الوضع ولو من الناحية السياسية .

ولهذا رحب حاكم عمان سعيد بن سلطان كل الترحيب بفكرة إرسال سفينة محملة بالعتاد لمساعدة محمد علي في « جدة » وكذلك عزمه على عملية جديدة لإعادة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى حكمه في رأس الخيمة، ولكن حملة سعيد بن سلطان لم تنجح لعدم تريثه انتظاراً للمساعدات البريطانية ، وفشل سعيد بن سلطان في خططه بإعادة سلطان بن صقر إلى رأس الخيمة وإنما أنزله في الجانب الشرقي من الخليج العربي في عاصمة إمارة لنجة القاسمية(٤٢) .

وفي عام ١٨١٤ وجد سلطان عمان الذريعة المناسبة للقيام بحملة على رأس الخيمة عندما هاجمت سفن تابعة للقواسم السفينة العمانية (أحمد شاه) التي كانت راسية في جزيرة قيس قرب الساحل الشرقي من الخليج العربي ومحملة بخيول إلى الفرقة (١٧) البريطانية في الهند إضافة إلى حمولة من الكبريت إلى أسواق الهند ، واستولوا عليها ، وطلب سعيد بن سلطان من السير « إيفان نيبين » حاكم بومباي المساعدة بإرسال سفينتين حربيتين بريطانيتين وعدد من مشاة البحرية وطلبت الحكومة البريطانية من مقيمها السياسي في الخليج العربي « بروس » بمصاحبة الحملة البحرية العمانية ونجحت هذه الحملة وتمكنت من عقد اتفاق مع حسن بن رحمة ونص على أن تنفصل الشارقة عن رأس الخيمة وأن يكون الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكماً على الشارقة ويبقى حسن بن رحمة القاسمي حاكماً على رأس الخيمة ، ويكون ميناء لنجة القاسمي في الساحل الشرقي من الخليج العربي خاضعاً لسلطة الشيخ سلطان بن صقر وأن يسود السلام بين عمان ورأس الخيمة والامتناع عن القيام بأية هجمات بحرية أو برية بين الطرفين ، في حين يروي المطوع في (الجواهر واللآلىء) قصة انتقال الحكم في إمارة الشارقة إلى الشيخ سلطان بن صقر بقوله(٤٣) :

« وصل الشيخ سلطان بن صقر إلى الشارقة وكانت قبل وصوله خاضعة لأمراء القواسم إلا أنها لم تكن تحت سيطرتهم ونفوذهم إلا كحليفة لهم ، ولهذا لم يبد أي اعتراض من الشيخ حسن بن رحمة في قدوم الشيخ سلطان بن صقر من لنجة إلى الشارقة وبادر الناس إلى الحفاوة به والتفت حوله القبائل وظلّ الناس يرتعدون خوفاً من هيبته ثم قررت القبائل القاطنة بالشارقة انتخابه حاكماً عليهم بعد أن أخذوا عليه الشروط التي أخذوها على أسلافه من قبل » .

أثناء وجود سعيد بن سلطان حاكم عمان في رأس الخيمة ، كان القواسم تعهدوا برد أية غنائم وعدم الاعتداء على السفن والممتلكات العمانية ، ولكنهم لم يفوا بوعودهم تلك وعقب رحيل سلطان عمان مباشرة هاجمت سبع سفن للقواسم سفينة إيرانية تحمل بضائع عمانية من مدينة مسقط إلى ميناء بندر

عباس وبعد عدة اشتباكات استولى القواسم على السفينة وما فيها من البضائع وأسر طاقمها(٤٤) ، مما أثار غضب سعيد بن سلطان حاكم عمان على تصرفات القواسم وحاول أن يعقد حلفاً دفاعياً مع البريطانيين ضد القواسم ولكن بريطانيا رفضت طلب سعيد بن سلطان .

الاتصالات البريطانية ـ القاسمية واتفاقية ١٨١٤ :

تجدد النشاط البحري للقواسم في الفترة من ١٨١١ ـ ١٨١٣ ونجحوا في الاستيلاء على عدد كبير من السفن التابعة لبريطانيا وحلفائها من إيران وعمان مما جعل بريطانيا تفكر في إجراء مفاوضات مع القواسم ، وأجرى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر عدة اتصالات مع حسين بن رحمة حاكم رأس الخيمة لاسترجاع البضائع التي استولوا عليها من السفينة أحمد شاه العمانية قرب جزيرة قيس والتي كانت تحمل خيولاً للفرقة البريطانية في الهند ، وبعد أن تداول حسين بن رحمة الأمر مع المسؤولين السعوديين في الدرعية واجتمع مع عبد الله بن سعود ، وأرسل وكيلاً عنه يدعى حسن بن محمد بن غيث إلى بوشهر لمقابلة « بروس » المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في ١٢ أكتوبر عام ١٨١٤(٤٥)، الذي عقد «قولنامة» مع حسن بن محمد بن غيث جاء فيه(٤٦) .

إنه تقرر من الآن فصاعداً تحقيق علاقات صداقة بين بريطانيا وقواسم رأس الخيمة واعتبار ما حدث سابقاً طي النسيان وفقاً لثمانية بنود جاء فيها إن على القواسم أن يحترموا الراية البريطانية ويمتنعوا عن التحرش وعرقلة الملاحة بكافة أنواع السفن التي تبحر حاملة الرخصة والعلم البريطاني وأن يقدموا المساعدة والعون اللازمين ، وأن يكون ميناء رأس الخيمة وغيره من موانىء القواسم مفتوحاً للرعايا البريطانيين الذين يقومون بالنشاط التجاري وأن تكون نفس المعاملة للقواسم في الموانىء البريطانية في الهند ، وفي حالة تحطم سفينة أو إصابتها لأية حوادث قرب سواحل القواسم يجب تقديم المساعدة اللازمة لتلك السفينة وملاحيها مع اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع

إتلاف أو سرقة شحنتها ، ولتميز السفن القاسمية عن غيرها من السفن يوافق القواسم على رفع علم أحمر مكتوب في وسطه بالعربية « لا إله إلا الله محمد رسول الله » وسيعتبر هذا العلم راية لرعايا حسن بن رحمة وقواسم رأس الخيمة في المستقبل ، إذا استولى قواسم رأس الخيمة على سفينة معادية وعليها أموال أو بضائع لرعايا بريطانيا فإنه يجب إعادتها ، ويتعهد حسن بن محمد غيث وكيل حسن بن رحمة بإعادة السفينة أحمد شاه والخيول المحملة ، وفي حالة عدم تطبيق هذه الاتفاقية يجب إعطاء إشعار مسبق بذلك ، وفي إعادة الأخيرة عرضت بريطانيا عقد اتفاقيات أكثر إلزاماً وشمولاً مع القواسم بموافقة حكومة بومباي بعد مناقشتها ودراستها .

وأيدت حكومة بومباي موقف « روس » من الاتفاقية في حين جوبهت بمعارضة من قبل بعض القواسم ، وتعرضت إلى إساءة التفسير للحوادث التي وقعت في الفترة من ١٨١٤ - ١٨١٩ ، وواصلت السفن القاسمية التصدي للسفن التجارية التي لا يشملها الاتفاق السابق على مقربة من سواحل الهند ، وتعرضت التجارة الهندية إلى المخاطر مما أدى إلى تقدم تجار « السند » بالتماس إلى حاكم بومباي لكنه رفض الإستجابة لأن الهجمات القاسمية كانت على السفن غير البريطانية وبالتالي ليست من شؤون الشركة ، وفي الوقت نفسه عبر حاكم بومباي للحاكم العام في الهند عن مخاوفه من عمليات القواسم قرب سواحل الهند ويهدد تجارة بومباي وضرورة اتخاذ الإجراء اللازم لكبح جماح القواسم الذين عانى منهم التجار الهنود كثيراً ، واتفق حاكم الهند العام مع حاكم بومباي في وجهة نظره إلا أنه أدرك بأن الأخير قد قيد نفسه بقبول تعهد الشيخ حسن بن رحمة القاسمي فكتب إليه في ١٥ أبريل عام ١٨١٥(٤٧) قائلاً :

« إن الممارسة القانونية والمنظمة من قبل القواسم تجعل من حق كل دولة متحضرة ومنظمة مهاجمتهم والقضاء عليهم ، استناداً إلى المبادىء المعترف بها في الدفاع عن النفس . . . . ولكن الحكومة البريطانية قد سلبت نفسها من حق التصرف وفق ذلك . فلكونها قد أخذت تعهدات من القواسم باحترام تجارتها ، فإنها تكون قد اعترفت بهم كقوة قادرة على المحافظة على

العلاقات الدولية الاعتيادية مع الدول الأخرى » .

واستمر القواسم بتعهدهم بعدم مهاجمة السفن التي ترفع العلم البريطاني حتى أغسطس ١٨١٥ فقد أسروا في هذا الشهر بعض السفن الأهلية بالقرب من « بور بندر » ، واحتج « روس » المقيم البريطاني في الخليج وأصدرت حكومة بومباي أوامرها للسفن الحربية بحراسة السواحل الغربية إلى الشمال من بومباي ، وفي عام ١٨١٦ تزايد نشاط القواسم البحري وامتد من سواحل الهند إلى البحر الأحمر إضافةً إلى الخليج العربي وتعرضت السفن الحربية البريطانية لهجمات القواسم ، وفي يناير من عام ١٨١٦ تمكن الأسطول القاسمي من أسر اثنتي عشرة سفينة هندية قرب «ساحل كوج» واشتبكوا عند مدخل الخليج بالطراد «ارورا» ذي الـ ١٤ مدفعاً وفشلوا في اقتحامه وهاجموا سفينتي الشركة « سنترا » و « ماكولي » ولم تقتصر هجمات القواسم على السفن البريطانية بل شملت دولاً أخرى فقد طاردوا السفينة الأمريكية « برشيا » وأطلقوا النار عليها وفشلوا في الاستيلاء عليها كما نجحوا في مهاجمة السفينة الفرنسية من « موريشوس » وأقوى ضربة موفقة للقواسم كانت عندما نجحوا في أسر ثلاث سفن تحمل العلم البريطاني قادمة من « سورات » عند سواحل اليمن قرب مدينة « مخا » في مدخل البحر الأحمر ، وقد ذكر الوكيل البريطاني في ميناء اليمن « مخا » ، بأن الأسطول القاسمي الذي قام بهذه العملية يقوده الشيخ إبراهيم بن رحمة شقيق حاكم رأس الخيمة وأن هذا القائد قام بإطلاق سراح بقية الأسرى والسفن الثلاث بعد مصادرة حمولتها(٤٨) .

وبذلك يمكن القول بأن أعمال القواسم ضد البريطانيين لم تقتصر في الخليج العربي وسواحل الهند فحسب بل واصلوها إلى البحار العالية والمحيط الهندي ووصلوا إلى البحر الأحمر عندما استولوا على تلك السفن الثلاث التابعة لسورات وكانت اعتداءات القواسم في هذه المنطقة الجديدة والنائية قد بدأت منذ عام ١٨١٥ ، ففي هذا الوقت كان القواسم يشنون هجمات عدائية كثيرة في أماكن عديدة على طول الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية بما

فيها جزر كوريا ـ موريا ومنطقة « جاسك » على ساحل مكران على البر الشرقي لخليج عمان .

وكان القواسم قد استطاعوا الاستيلاء على السفينة « داريا دوالت » التي تحمل العلم البريطاني وأسر جميع طاقمها بعد هجوم القواسم تجاه ساحل « دويركه » والاستيلاء على هذه السفينة التابعة لشركة الهند الشرقية وكان تسليحها مكوناً من ٥ مدافع عيار رطلين(٤٩) وتم سحبها إلى رأس الخيمة وتحويلها إلى الأسطول القاسمي .

الهجوم البريطاني على رأس الخيمة عام ١٨١٦ :

وبعد تزايد عمليات القواسم البحرية اعتبرت بريطانيا بأن رأس الخيمة خرقت اتفاقية ١٨١٤ مما يشكل تحدياً صارخاً للنفوذ البريطاني الآخذ بالتزايد في الخليج العربي وطلبت حكومة الهند من الكابتن « بردجز » التوجه على رأس الأسطول البريطاني المكون من السفينة الحربية « جالنجر » والطراد « ميركوري » والطراد « فيستال » والطراد « ايريال » ، إلى مسقط لمقابلة « روس » المقيم البريطاني وتنفيذ تعليماته ومنها الاتجاه إلى رأس الخيمة .

وجرت مفاوضات بين الجانبين وطلب البريطانيون إعادة الممتلكات التي أخذت من السفن الثلاث التابعة « لسورات » ولكن الجانب القاسمي أخبر بأن حاكم رأس الخيمة لم يخرق الاتفاقية مع بريطانيا وإنما استولى على أموال « الهندوس » و « والوثنيين » في المراكب وإنها غنائم لا يمكن إعادتها وعلى أثرها انسحب الوفد القاسمي ، واجتمع « روس » المقيم البريطاني مع الكابتن « بردجز » وقررا القيام بمظاهرة عسكرية أمام رأس الخيمة ثم قصفها ، وفي صباح اليوم التالي فتحوا نيران مدافعهم صوب رأس الخيمة فردت عليهم مدفعية الأسطول القاسمي ومدفعية قلاع المدينة وأصيبت السفينة « فيستال » إصابة بالغة مما اضطر السفن البريطانية إلى التراجع وأجبر « روس » و « بردجز » أن يأمرا بالكف عن إطلاق النيران والانسحاب من المعركة ،

وأثارت هذه العمليات العسكرية البريطانية الفاشلة ردود فعل مختلفة في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية والتقى الشيخ سلطان بن صقر بابن عمه حسن بن رحمة وتعهد له بأن يمد له المساعدة في حالة تعرض رأس الخيمة إلى هجوم من أية جهة كانت، أما حاكم بومباي فقد عقد اجتماعاً مع حكومته لبحث خطة ضرب رأس الخيمة من جديد لكن رئاسة أركان الجيش أفادت بأن القوات البرية مشغولة كلها في الحرب الداخلية في الهند ضد ولايتي « مهرتا » و « بنداري » ولا يمكن توفير قوات مشاة كافية لأية حرب خارج الهند وعلى ذلك أصدر حاكم بومباي أوامره إلى الأسطول البريطاني بتكثيف الحماية والدوريات على السواحل الشرقية(٥٠) للهند .

إن الحملة البريطانية الفاشلة على رأس الخيمة شجعت القواسم أكثر على تحدي القوات البريطانية ، وكان ردهم أشد وأعنف وبدأوا بمهاجمة السفن البريطانية في جميع البحار المحيطة بهم ابتداءً من بحر العرب والبحر الأحمر حتى أنهم بدأوا يشنون غاراتهم على سواحل الهند في منطقة « ديو » و « كجرات » وغيرها من المدن الهندية القريبة من الساحل مما شكل تهديد على حكومة بومباي وفي هذه الفترة استولوا على العديد من السفن البريطانية كما تم تدمير بعضها .

هجمات القواسم على الساحل الإيراني ١٨١٧ ـ ١٨١٨ :

لم تقتصر أعمال القواسم على سواحل الهند فقط وإنما امتدت عملياتهم على سواحل إيران ، ففي أكتوبر من عام ١٨١٧ قام القواسم بهجمات على جزيرة الشيخ « شعيب » في طرفها الغربي ، وبعدها بقليل دخلت سفنهم مضيق « عسالو » واستولت على خمس سفن ، وبعد أن مكث أسطول القواسم يومين في « عسالو » قام بهجوم على « كانجون » بل وهاجم القواسم مدينة « داييـر » أيضاً ، وإن هذه الأعمال نشرت خوفاً في صفوف الأهالي في السواحل الجنوبية من إيران وأشاعت هذه الأعمال الفزع في بوشهر لوقوعها في

أماكن قريبة منها ، وبذل حاكمها جهوداً كبيرة لإقناع الناس بالبقاء فيها وعدم الفرار إلى الداخل[٥١] .

ومما يؤكد الحالة التي كانت عليها المنطقة في ذلك الوقت سيطرة القواسم على شؤون الملاحة في الخليج العربي والمناطق المجاورة لها .

الحملة البريطانية الكبرى على القواسم ١٨١٩ :

بدأ البريطانيون يفكرون ويستعدون للقضاء على القواسم ولوقف غاراتهم على سواحل الهند وإيران ، ومع استعداداتهم للحملة على رأس الخيمة كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة والظروف الدولية المحيطة بالخليج والجزيرة العربية ، وبدأت الاستعدادات لهذه الحملة منذ وقت مبكر وتأخرت لعدة ظروف وكان البريطانيون مصممين على القضاء على النفوذ القاسمي الذي أصبح يشكل تهديداً خطيراً لمصالحهم في الخليج العربي ، وتزايد هذا الخطر عندما بدأ القواسم يشنون هجماتهم قرب سواحل الهند وفي أعالي البحار في المحيط الهندي والبحر الأحمر .

ويسجل تاريخ البحرية الملكية البريطانية أن أضخم هجوم قام به القواسم ضد السفن البريطانية كان عام ١٨١٨ عندما اعترضوها على مسافة ستين ميلاً فقط من بومباي ، وهذا الهجوم العنيف نبه السلطات البريطانية في الهند وجعلها تنظر إلى خطر القواسم وضرورة وضع حد لقوتهم البحرية وطالب بعض المسؤولين البريطانيين في الحكومة الهندية بضرورة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ورفض أسلوب التفاوض الذي لجأت إليه حكومة بومباي يعتبر إضعافاً للسلطة الحكومية وخدشاً للكرامة البريطانية ومما يستلفت الانتباه أن النشاط البحري للقواسم تزايد بشكل كبير برغم سقوط الدرعية على أيدي قوات محمد علي ومن ناحية أخرى أتاح التقدم المصري في أواسط الجزيرة العربية الفرصة لبريطانيا لكي تضرب ضربتها ضد القواسم وخاصة أن عملياتهم لم تعد تحت تأثير السعوديين كما كان زعماء القواسم يدعون ويبررون

هجمـاتهم وعمليـاتهم العسكـريـة البحـريـة في المــاضي[٥٢] .

وكان البريطانيون يخططون لهذه الحملة منذ فترة طـويلة حتى لا يكون مصيرها الفشل مثل الحملتين السابقتين اللتين لم تحققا أية نتائـج إيجابيـة ، وكانت الظروف مهيأة لهذه الحملة بعد أن خرجت بريطانيا من الحرب العامة في أوروبا بنصيب الأسد في مستعمراتها في آسيا وأصبحت تتجه إلى سيـاسة التوسع لحماية الطرق المؤدية إلى الهنـد وتأمينهـا لكي لا تشكل خـطراً على الملاحة تجاه الهند وبالذات الخليج العربي والبحر الأحمر فيما بعد .

وترجع أهمية الخليج العربي بالنسبة لبريطانيا إلى أنها أقرب الطرق بين البصرة والهند لخط مواصلات مع أوروبا عن طريق حلب وبلاد الشام ، والنفوذ البـريطاني على السـواحل الإيـرانية المـطلة على الخليج العـربي كان تحت السيطرة البريطانية عن طريق مقيمها السيـاسي في « بوشهـر » ، أما السـاحل العربي فلم يكن تحت أي نفوذ أجنبي ، ولكي لا تسبقها دولة أوروبيـة أخرى إلى هذه المنطقة هيأت بـريطانيـا نفسها لتلعب هـذا الدور وتحـويل الخليـج العربي إلى بحيرة بريطانية في المدى الطويل .

أمـا أسباب تـأخيـر هـذه الحملة فتـرجـع إلى المشـاكـل التي واجهت البريطانيين وهددت مصالحهم في بومباي والتي تسمى بحـروب الجوركـا في عام ١٨١٤ ـ ١٨١٥ إضافةً إلى حروب أخـرى واضطرابـات في المقاطعـات الهندية ، وما كادت حكومة بومباي تخضع « اتحاد المهراتا » عام ١٨١٨ بعد حرب طويلة طاحنة في داخل شبه جـزيرة الهنـد حتى أخذت تنتـظر مقترحـات هذه الحملة العسكرية[٥٣] .

ولا ننـس أن أهم الأسباب التي ساعدت الحملة البريـطانية هـو سقوط الدولة السعودية الأولى حليفة القواسم ، وبمجرد سقوطهـا أسرعت بـريطانيـا الإعداد للحملة ، علماً بأن الاستعدادات لهـذه الحملة كانت قـد بدأت منـذ ١٨١٦ ولكنها لم تعلن إلا في سبتمبر عام ١٨١٨ أي بعد نجاح حملة إبراهيم باشا إضافةً إلى تلك الأسباب التي ذكرناها بانشغال بريطانيـا في حروبهـا في

أوروبا والهند . واستعدت لهذه الحملة بالمعدات والأسلحة وبجيش بري قوي مكون من أوروبيين وهنود إضافةً إلى المساعدة التي قدمها سلطان عمان .

ولنجاح الحملة البريطانية المزمع القيام بها عقب الانتهاء من السيطرة على الوضع في الهند كان عليها أن توجه المزيد من الاهتمام بشأن القواسم ولهذا جرت اتصالات مكثفة بين الحاكم العام للهند وحاكم بومباي حول أوضاع القواسم وموانئهم الرئيسية وقوتهم البحرية والقتالية وولائهم السياسي حتى يمكن على ضوئها أن يتم وضع الاستعدادات اللازمة للحملة البريطانية والقوى التي يمكن أن تقدم مساعدتها والنتائج التي يمكن أن تسفر عنها ، واستند الساسة البريطانيون في اتصالاتهم على التقارير التي بعث بها وكلاؤهم السياسيون في المنطقة وكبار العسكريين ورجال البحرية الهندية خلال عام ١٨١٨ ، وقد جاءت تلك التقارير بمعلومات مهمة للحملة منها أن الموانىء الرئيسية على طول الساحل العربي هي رأس الخيمة ـ جزيرة الحمرا ـ أم القوين ـ عجمان ـ الشارقة ـ دبي ـ وفي أقصى الشمال الزبارة ـ خور حسان ـ القطيف ـ العقير ـ كما أن ـ أبو ظبي ـ الميناء الرئيسي لبني ياس ـ ، وموانىء القواسم في الساحل الشرقي من الخليج العربي هي ـ نخيلو ـ خارج ـ موغو ـ لنجة ـ كانجتون ـ هذه الموانىء تشارك في الأعمال البحرية ، ومما جاء في التقارير بأن القبائل البحرية تستطيع أن تضع في البحر ٨٩ سفينة حربية كبيرة و ١٦١ سفينة حربية صغيرة وأكثر من ١٠ آلاف مقاتل ، وإن قوة القواسم العسكرية مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل تدعمها المدفعية القوية في تحصينات المدينة وأهم ما يشغل الحاكم في بومباي هو التعرف على آراء الحاكم العام في الهند حول أهداف الحملة العسكرية والسياسية ، وهل تكون الأهداف تدمير أسطول القواسم وإزالة التحصينات(٥٤) القائمة في الموانىء التابعة لهم أم إقامة سلطة بريطانية في الخليج العربي للحيلولة دون نشاط القواسم في المستقبل ، وقد جاءت الإجابات بعد الحملة بإقامة السلطة البريطانية في المنطقة نتيجةً لممارساتها العسكرية والسياسية .

وقد بعث الحاكم العام في الهند رسالة إلى حاكم بومباي في ٧ نوفمبر

عام ١٨١٨ أوضح فيه قناعته الخاصة بأن تكون الحملة أكبر من التوصيات التي قدمها العسكريون البريطانيون إذا كان هناك تفكير في سحق القواسم ، وفي رأيه ألا تقل هذه القوة عن خمسة آلاف مقاتل وأن هذه القوة لا يمكن توفيرها في الهند قبل انتهاء موسم الغوص في الخليج العربي لذا ينبغي تأجيل الحملة لمدة عام وأن هذا التأخير سيكون في صالح البريطانيين ، فالأنباء الواردة من الجزيرة العربية تشير إلى احتمال انتصار إبراهيم باشا في نهاية العام مما يحول دون حصول القواسم على أية مساعدات من تلك الجهات بل يمكن دعوة إبراهيم باشا للمعاونة في عمل مشترك ضد رأس الخيمة وبالنسبة لأهداف الحملة العسكرية والسياسية فإنه طلب من حاكم بومباي أن يترك اتخاذ قرار بشأنها لحين اقتراب موعد قيام الحملة(٥٥) .

بعثة سادلير والاتصال بإبراهيم باشا في الجزيرة العربية :

أبلغ المقيم البريطاني في الخليج العربي السلطات البريطانية في الهند بسقوط الدولة السعودية الأولى في أيدي القوات المصرية التي وصلت إلى شواطىء الخليج العربي ، وعندئذٍ قرر « هاستنج » الحاكم العام في الهند إرسال بعثة تحمل كتاباً إلى إبراهيم باشا يهنئه فيه بانتصاره ويلفت انتباهه إلى الأخبار السائدة في الخليج العربي بأن إبراهيم باشا ينوي التغلب على حلفاء السعودية وبصفة خاصة القواسم أعداء بريطانيا ، ومن مصلحة الطرفين القيام بعمل مشترك لسحق هؤلاء فإذا وافق إبراهيم باشا على مقترحات الحاكم العام في الهند فعليه الاتصال « بنبيان » حاكم بومباي الذي لم يكن مقتنعاً بجدوى تلك الاقتراحات ، ففي الوقت الذي أبدى فيه استعداده لقبول أية مساعدة من إبراهيم باشا لإلحاق الهزيمة بالقواسم فإنه لم يكن مقتنعاً بأن هدوء الأحوال في الخليج العربي يمكن تحقيقه مستقبلاً بتأكيد سلطة القوات المصرية على طول الشاطىء العربي وإنما يتم تحقيق هذا الهدوء بجعل سلطان عمان مسؤولاً عن المناطق التي سيتم إخضاعها بين « رأس الخيمة » و « رأس مسندم » الواقعة تحت سيطرة القواسم فضلاً عن جزيرة البحرين التي ستمكنه مواردها من تعزيز

سلطته في الخليج العربي بعد أن وافق شاه إيران على التنازل عن كل ادعاءاته في هذه الجزيرة(٥٦) .

وعندما عرضت آراء « بنيان » على مجلس الرئاسة في بومباي في ابريل عام ١٨١٩ ووجهت بمعارضة شديدة من قبل الأعضاء وخاصة «فرانسيس» سكرتير المجلس وقال إن القواسم يفضلون العمل التجاري على المغامرة البحرية ولذا فإن قيامهم بشن الاعتداءات على السفن البريطانية جاء نتيجة تدخل بريطانيا دون مبرر في شؤون الخليج العربي وأن سلطان عمان ليس بالزعيم المناسب الذي يمكن أن يعهد إليه بأمر السيادة على الخليج لضعفه وتردده وعدم شعبيته وإن وضع الإمارات العربية وجزيرة البحرين تحت السيطرة العمانية سيدفع القواسم وآل خليفة إلى القتال لتحرير أنفسهم من سيطرة سلطان عمان مما قد يؤدي إلى بذر بذور الأعمال البحرية من جديد في الخليج العربي ولذا فإن السلطات البريطانية إذا ما رغبت في أن يكون لها حليف قوي في الخليج العربي فالأفضل اتخاذ شيخ « أبو ظبي » أو شيخ الكويت إذ لم يسبق لأيهما ارتكاب أعمال بحرية على السفن الأجنبية ، أما « واردن » أحد أعضاء المجلس فأوصى بإرسال حملة محدودة يقتصر عملها على إعادة الشيخ سلطان بن صقر إلى زعامة القواسم لشخصيته القوية وخبرته في هذا المجال وتعاونه مع جميع الأطراف ورحب بالتعاون مع إبراهيم باشا(٥٧) .

وقد بعث حاكم بومباي بالكابتن « سادلير » مبعوثاً من قبل حكومة بومباي في عام ١٨١٩ في مهمة خاصة إلى معسكر إبراهيم باشا يهنئه باستيلائه على الجزيرة العربية ثم يطلب منه التعاون مع الحكومة البريطانية والتخلص من القواسم عن طريق إعداد حملة مشتركة تتولى بموجبها بريطانيا القيام بحملة بحرية على موانىء القواسم بينما يقوم إبراهيم باشا بالحملة البرية ضد معاقل القواسم وجاءت تعليمات « بنيان » حاكم بومباي إلى مبعوثه الكابتن سالدير فيما يلي نصه(٥٨) :

« سبق لعلمكم أن سعادة إبراهيم باشا قد حالفه الحظ قبل أشهر معدودة

مضت في السيطرة على درعية والقبض على سلطان بن سعود (عبد الله بن سعود) زعيم الوهابيين الأول ، وإن سعادته تابع انتصاراته حتى شواطىء الخليج عازماً ، كما هو معتقد ، على إبادة قبائل (القواسم) نتيجةً للأعمال الوحشية التي ارتكبوها بحق رعايا الباب العالي للدولة العثمانية ، ولسوء الحظ أن هذه الوحشيات لم تقتصر على هؤلاء بل امتدت إلى دول أخرى على هذا الجانب من الهند . يرغب الحاكم العام من وراء إنجاز هذا الهدف أن يعلم سعادته بتأييد الحكومة البريطانية له ومساعدتها إياه ، لذلك هي تواقة إلى إجراء اتصالات مع إبراهيم باشا بغرض أخذ العلم من سعادته عن الطريقة المثلى التي يمكن أن تطبقها قواتنا العسكرية البرية والبحرية للانضمام في الجيش التركي بقصد تسهيل عمليات سعادته لمحو الجواسميين ولكي توجه إليهم العقوبة التي تستحقها تلك الوحشيات ، كما تستحق زيارة قواتنا طالما ترتكب مثل تلك الجرائم الفريدة من نوعها » .

ومما جاء في تعليمات حاكم بومباي في حالة موافقة إبراهيم باشا ما يلي[٥٩] : « إذا كان سعادة إبراهيم باشا راغباً في الاستفادة من المساعدة البريطانية وهذا أمر قد يكون شبه مؤكد ، فإنه سيجري مباحثات معك بكل رحابة صدر لبحث الخطط التي ربما يكون قد هيأها ، وأنت مفوض في أن تؤكد لسعادته أن الوقت قد يكون مواتياً للتعهد بإجراء عمليات من هناك بعد انتهاء الرياح الموسمية مباشرة وسنكون على استعداد لإرسال سفن حربية وقوات عسكرية كافية إلى الخليج للتعاون مع سعادته في إخضاع رأس الخيمة بحيث تعود بعد أداء مهمتها وتبقى المنطقة محتلة من قبل قوات الجيش التركي ، بالإضافة إلى أنه ينبغي على سعادته أن يوزع قوات ذات كفاءة عالية لتخدم في تغطية الحصار » .

ولم تنجح جهود بعثة «سادلير» في الحصول على المساعدة أو التعاون المشترك مع القوات المصرية لضرب القواسم لأن محمد علي كان قد قرر الإنسحاب من الجزيرة العربية بعد الإنتهاء من مهمته التي كلفه بها الخليفة العثماني في الجزيرة العربية .

خطط وآراء بريطانية قبل الحملة :

إضافةً إلى الخطة البريطانية للعمل المشترك مع القوات المصرية في الجزيرة العربية كانت هناك خطة بريطانية أخرى أعدت لسلطان عمان تقضي بجعله مسؤولاً عن الإمارات العربية والبحرين والسيطرة عليها مقابل دفع جزية سنوية عن سيادته للبحرين ، أما الخطة التي تم الإتفاق عليها فهي أن يشمل قبول العون البحري والعسكري من سلطان عمان والاحتلال النهائي لجزيرة قشم تحت سلطته لكن دون تكليفه الإسهام المادي في ذلك(٦٠) .

كما كانت حكومة الهند قد بعثت بالكابتن « سادلير » إلى مسقط أيضاً في شهر مايو عام ١٨١٩ ونجح « سادلير » في المباحثات التي أجراها فيما بين ٧ إلى ١٨ مايو مع سلطان عمان في الحصول على تقرير دقيق للوضع السياسي للقواسم وقواهم العسكرية إلى جانب وعد من السلطان بالتعاون شخصياً مع الحملة البريطانية على رأس قوات كبيرة وتعهد بالمعاونة في النقل والشحن البحري ، ولكن سعيد بن سلطان حاكم عمان رفض التعاون مع القوات المصرية خوفاً من أن يمتد نفوذ المصريين إلى بلاده(٦١) .

وسبقت هذه الحملة عدة آراء تطالب باستخدام القوة العسكرية ضد القواسم وخاصة في السنوات التي تلت قبل الحملة عندما تزايدت العمليات البحرية والغارات الشديدة من قبل القواسم ضد السفن البريطانية وحلفائهم مما شكل خطراً على مصالحهم . ومن الذين دعوا إلى استخدام القوة أمثال « وليم بروس » المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي و « مستردیلوك » السفير البريطاني في طهران وكما أيد هذه الآراء بشدة وهو « وليم هيد » الضابط في البحرية البريطانية عندما نشر انطباعاته بعد الزيارة التي قام بها إلى العراق والخليج العربي في عام ١٨١٦ ومما جاء في قوله :

إنه مما يخدش الكرامة الوطنية حقاً التفاوض مع مثل هؤلاء (القواسم) الذين لا يعرفون القوانين والذين أضبحوا يشكلون خطراً على الملاحة

البريطانية أكثر مما كان يفعله عدو الوطن الأساسي « يعني الفرنسيين[٦٣] » .

إن هذه الآراء توضح لنا ما مدى كـره البـريطانيين للقـواسم وتسميتهم « بالقراصنـة » وشدة انـزعاجهم من تلك القـوة الوطنيـة الصاعـدة في الخليج العربي التي وقفت أمام توسعاتهم الاستعمارية والسيطرة الاقتصادية في هذه المنطقة والتحكم فيها .

وقد وضعت عدة مشاريع أمام حاكم بومباي للتدخل ضد القواسم لكي يختار أحد هذه المشاريع لدخول الخليج العربي ، ولو أن آراءه الشخصية تميل إلى التدخل العسكري. ولكن في النهاية اختار حلاً وسطاً يقضي بتدخل في النواحي السياسية بعد الانتهـاء من الحملة والعمليات العسكـرية ويسـاعدهم حلفاؤهم إيران وعمان على تحقيق أهداف بريطانيا في الخليج العـربي وذلك بزيادة نفوذ سعيد بن سلطان حـاكم عمان في بعض منـاطق القواسم وجـزيرة « القشم » مع استرجاع المناطق التي أخذت من عمان .

أما حليفتها إيـران فيمكن مساعـدتها وتقـويتها عن طـريق مد سيـطرتها بالمساعدة البريطانية على السواحل الشرقية من الخليج العربي « جنوب إيران » ونلاحظ أن بريطانيا تسلم مناطق وممتلكات القواسم في السـاحـل الشرقي من الخليج إلى إيران بعد انتهاء الحملة على رأس الخيمـة مما يـزيد من النفـوذ الإيراني في تلك المنطقة بعد انتزاع أملاك القواسم بالقوة .

التعليمات العسكرية للحملة :

وقد اتفقت الأراء البريطانية حول إنشاء قاعدة دائمة ومرابطة قوة عسكرية في الخليج العربي بينما عارض الحاكم العام في الهند هذه الفكـرة ، وكانت الحملة التي يجري إعدادها في بومباي خلال الصيف قد أوشكت على الانتهاء وكان قائدها في انـتظار التعليمات الخـاصة بتـوزيع قـواته بعـد أن فرغت من مهمتها وعندما أبلغ جنرال « وليم جوانت كير » حاكم بومباي في شهر أكتوبر أنه يستعد للإبحار كان الأخير متردداً في موقفه ولم يكن إمامه مفر من صرف النظر

عن الخطوط الرئيسية للسياسة . وأبلغ القائد « وليم جرانت كير » بأنه سوف يتلقى التعليمات الخاصة بالأهداف السياسية للحملة فيما بعد إما منه شخصياً أو من الحاكم الذي سيخلفه نظراً لأن خدمة حاكم بومباي « نبيان » أوشكت على الانتهاء. وفي يوم ٢٧ ـ ٢٨ اكتوبر صدرت التعليمات العاجلة إلى «وليم جرانت كير » بالإقلاع إلى رأس الخيمة والاستيلاء عليها وتدمير أسطول القواسم العسكري وجميع مستودعات الذخيرة وأبلغ أن يتوجه بعد ذلك إلى الشارقة فالجزيرة الحمراء وغيرها من سواحل المنطقة ممن لهم علاقة بالقواسم وتدمير المعدات والسفن التابعة لتلك الإمارات العربية ، كما أبلغ « وليم جرانت كير » بأنه قد يحصل على مساعدات من سلطان عمان بعد أن أصبح اشتراك إبراهيم باشا والقوات المصرية في العملية أمراً مستبعداً ، وأرسل كتاباً إلى حاكم فارس يتضمن شرحاً لأهداف الحملة ودعوته للمشاركة في العمليات التي سوف تتخذ ضد موانىء القواسم الواقعة على الساحل الشرقي من الخليج « جنوب إيران » مع التأكيد على احترام حقوق السيادة الإيرانية ، كما كلف القائم بالأعمال البريطاني في طهران ببذل أقصى جهد في وسعه لتطمين حكام إيران من وجود الأسطول البريطاني في المياه الإقليمية لإيران بأعداد كبيرة ، وقد حذرت بريطانيا « وليم جرانت كير » من محاولة استخدام قواته على أي منطقة من الساحل تتعدى المسافة اللازمة لإطلاق نيران مدفعيته على تجمعات القواسم ، وأن يقوم بالاستيلاء على رأس الخيمة ويضع فيها قوة بريطانية ترابط فيها وربما تصل معلومات من « سادلير » عن مدى استجابة إبراهيم باشا للمقترحات البريطانية بشأن الاحتلال المشترك ، ومن ضمن التعليمات الصادرة إلى القائد « وليم جرانت كير » أن يقترح موقعاً في الخليج العربي يصلح لإقامة قاعدة بريطانية دائمة(٦٣) .

التعليمات السياسية للحملة :

بناءً على عدة توصيات والاقتراحات إلى الحكومة العامة في « كلكتا » ، التي قررت بعد دراستها للحملة البريطانية من جميع النواحي وتم إعلان

المبادىء الأساسية والتي أرست قواعدها بشأن السياسة البريطانية التي يجب اتباعها في الخليج العربي بعد انتهاء الحملة ، التي كانت قد صدرت لها التعليمات العسكرية وعلى ضوئها خرجت من بومباي .

وأهم ما اشتملت عليها التعليمات السياسية للحملة البريطانية ما يلي(٦٤) :

١) يجب الاحترام للأوضاع السياسية الداخلية القائمة في الخليج العربي مع مراعاة عدم تأييد أحد ضد الآخر .

٢) استبعدت البحرين عن سيطرة سلطان عمان وجعلها تحت السيطرة البريطانية .

٣) عدم تشجيع العثمانيين في نفوذهم في الخليج العربي بعد أن استولى إبراهيم باشا على شبه الجزيرة العربية .

٤) تأمين الملاحة في الخليج العربي مع حق التفتيش للسفن المشتبه بها بالاشتراك مع المسؤولين فيها .

كانت هذه الأهداف أهم ما جاء في شأن السياسة البريطانية في الخليج العربي قبل قيام الحملة البحرية ، وأعطيت لقائد الحملة « وليم جرانت كير » كافة الصلاحيات العسكرية والسياسية ، وقد ترك له كثير من التصرفات الشخصية مع وضع هدف واحد يجب أن يحقق وهو إيقاع عقاب موجع بقواسم رأس الخيمة والقضاء على قوتهم قضاءً تاماً بالاستيلاء على المدينة وتحطيم جميع السفن والقوارب ، وتدمير كل شيء يمكن استخدامه في عمل عسكري أو بحري أينما وجدوه(٦٥) .

إن هذه التعليمات تؤكد مدى الشدة والتطرف في معاملاتهم للقواسم ، وكما منحت له صلاحيات كثيرة كمثل تنصيب من يراه مناسباً في الحكم على رأس الخيمة سواء سلطان بن صقر أو غيره ، وتدمير المواقع

القاسمية التي تساندهم على الساحل الشرقي من الخليج الغربي وكذلك الذي يمكن استخدامه كقواعد أو ملاجىء لهم .

القوات البريطانية التي أعدت للحملة :

كانت هذه من أكبر الحملات العسكرية التي استخدمتها القوات البريطانية ضد الإمارات العربية في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، وتتكون الحملة حسب ذكر المؤرخ البريطاني ج .ج . لوريمر ، كانت السفن الحربية التي وضعت تحت تصرف « وليم جرانت كير » تتجمع بعضها في بومباي والبعض الآخر في الخليج العربي كالآتي(٦٦) :

سفينة « ليفربول » ٥٠ مدفعاً ، « إيدن » ٢٦ مدفعاً ، « كاردو » ١٨ مدفعاً ، « تلجموت » ١٦ مدفعاً ، « بامريا » ١٦ مدفعاً ، « أورورا » ١٤ مدفعاً ، و « نوتيلوس » ١٤ مدفعاً ، و « اريل » عشرة مدافع ، « فستال » عشرة مدافع ، وبلغ عدد السفن الشاحنة المتخصصة لنقل القوات البرية والمعدات الحربية ١٨ سفينة نقل ، أما الجانب العسكري للحملة فكان يتكون من فرقة من المدفعية البريطانية وفرقتي « ٤٧ » و « ٦٥ » والبطارية الأولى من الفرقة الثانية للهنود المشاة ، وجماعات الجناحين من البطارية الأولى للفرقة الثالثة للهنود المشاة ، وبطارية بحرية ونصف فرقة من الفدائيين ، أما مجلس القيادة فكان يتكون من العقيد « أ. ج. ستانوس » مساعداً للقائد العام - والرئيس - « و. ويلسون » مساعد القائد الأول ، « والرئيس ج . ف سادلير » مترجماً ثم حل محله الكابتن « ت . بيروت تومسون » ، كما تم تسليح وإعداد جنود الفرقة المدرعة الخفيفة .

هذا بالإضافة إلى القوات العمانية التي شاركت بقيادة سعيد بن سلطان حاكم عمان على رأس فرقاطتين تحملان ٦٠٠ جندي بالإضافة إلى القوات البرية الزاحفة من عمان إلى رأس الخيمة عن طريق البر ولكن القوات البرية العمانية وصلت متأخرة .

وبهذه الأسلحة والجنود والمعدات العسكرية الضخمة اشتركت بريطانيا في القضاء على القواسم ومدينة رأس الخيمة التي استطاعت أن تقاوم الغزو الكبير وتصمد أمامها لعدة أيام واستبسلت إلى آخر لحظة رغم عدم التوازن في القوة من ناحية العدد الضخم والعدة والعتاد والأسلحة الكثيرة التي استخدمتها بريطانيا مع إمكاناتها الكبيرة كدولة استعمارية .

وبعد أن أبحر « وليم جرانت كير » على السفينة « ليفربول » من بومباي وعلى ظهرها القسم الأوروبي من الجنود ، وتبعته بقية الحملة خلال أيام قليلة ، وصلت إلى مسقط في نوفمبر السفينة « ليفربول » والتقى القائد « وليم جرانت كير » سعيد بن سلطان حاكم عمان ودارت معهم مفاوضات بشأن الحملة ثم توجه إلى الخليج العربي ولحق به الأسطول البريطاني .

معركة راس الخيمة :

في يوم ١٨ نوفمبر غادر الجنرال « وليم جرانت كير » مدينة مسقط وبعد ثلاثة أيام لحق بقية الأسطول قرب الساحل الشرقي من مدخل الخليج ولكن « وليم جرانت كير » أبحر إلى رأس الخيمة على الطراد ليفربول تاركاً بقية قطع الأسطول في جزيرة « قشم » وكان يرافقه الطراد والسفينة « بنارس » التي قامت بمسح لمداخل رأس الخيمة واستطلاع الطرق المؤدية إليها ، ثم قام القائد « جرانت كير » وأركان حربه والمهندسون باستكشاف المدينة عن بعد ، وكان فصل الرياح الشمالية يقترب بسرعة وإن أي تأخير في إنزال القوات البريطانية سوف يقضي على نجاح الحملة ولهذا أمر « جرانت كير » السفينة « بنارس » بالتوجه إلى جزيرة قشم لتستعجل وصول قوارب النقل اللازمة للهجوم وبقية الأسطول الذي كان يشق طريقه إلى رأس الخيمة في يوم ٢ ديسمبر ، وكان سكان رأس الخيمة قاموا بتعزيز وسائل الدفاع عن المدينة بصورة مكثفة بعد الحملة البريطانية الفاشلة على رأس الخيمة في نوفمبر عام ١٨١٦ ، وأقيم حولها سور ارتفاعه نحو تسعة أقدام وعرضه قدمان ، وبني سور آخر أقيمت

عليه بعض الأبراج بارتفاع قدره عشرون قدماً حول المدينة وإلى القسم الجنوبي مباشرة أنشئت قلعة مربعة إضافةً إلى عدد من الأبراج الأخرى التي تحيط بالنصف الأسفل من شبه جزيرة رأس الخيمة وكان بعضها يختفي وراء مزارع النخيل وقدر عدد المقاتلين في المدينة في حدود أربعة إلى سبعة آلاف مقاتل(٦٧) .

وصلت قوات الحملة البريطانية إلى رأس الخيمة في ٢ من ديسمبر عام ١٨١٩ ، وتم محاصرة رأس الخيمة بهذه الأعداد الضخمة التي تفوق القواسم نوعاً وعدداً ، وقام الأهالي بإرسال النساء والأطفال إلى مزارع النخيل خارج المدينة استعداداً لمواجهة البريطانيين بقيادة زعيمهم الشيخ حسن بن رحمة القاسمي وأخيه إبراهيم .

وفي فجر يوم الثالث من ديسمبر قامت عملية الإنزال عند قاعدة شبه الجزيرة تحت غطاء كثيف من القصف المتواصل قامت به سفن الأسطول وأنزل الجنود على بعد ميلين من المدينة وتم إنزال خمسمائة بحار من سفن الأسطول لتعزيز القوات العسكرية ، وقد يرجع ضعف المقاومة التي جوبهت بها عملية الإنزال إلى الهجوم المضلل الناجح الذي قامت به السفينة الحربية « ارورا » و « نوتيلوس » اللتان تقدمتا إلى مدخل الخليج وفتحتا ناراً في ذلك الاتجاه مما جلب انتباه المدافعين وانصرف باقي اليوم في تعزيز مراكز القوات البريطانية ونصب البطاريات وحفر الخنادق وفي فجر الرابع من ديسمبر وقعت معارك عنيفة وتعرضت مواقع القواسم الأمامية للهجوم ونجحت قوات من الفرقة السابع والأربعين في السيطرة على مرتفع يبعد حوالي ٩٠٠ ياردة عن أقرب جزء من التحصينات ، وتقدمت قوة من الفرقة الخامسة والستين إلى مسافة عشرين ياردة من القلعة المربعة الكبيرة في حين كان القصف مستمراً وعنيفاً من سفن الأسطول ونجح البريطانيون في إقامة متراس متقدم نصبت فيه البطارية وباشرت بالقصف ولكن أحد مدافع القواسم تمكن من تدمير هذا المتراس ، وفي اليوم الخامس ازدادت المعارك ضراوة ومن الفجر تقدمت سفن الأسطول من المدينة لتشارك المدافع الأرضية القصف بكثافة ولم يؤثر ذلك في معنويات

القواسم الذين كانوا يردون بمدافعهم بكل قوة ، وفي اليوم السادس أنزل المزيد من المدافع من سفن الأسطول واستمر القصف بعنف ، وأصبح القواسم يعانون من نقص في الذخيرة مما جعلهم يطلقون الصخور الكبيرة على القوات البريطانية ثم اندفعوا من وراء تحصيناتهم لالتقاط القذائف البريطانية قبل انفجارها ليعيدوا إطلاقها مباشرة على المهاجمين واستمر القصف حتى المساء وفوجيء أحد المتاريس البريطانية بهجوم انتحاري من جانب مجموعة من القوات القاسمية بقيادة إبراهيم بن رحمة فوقع الاشتباك بالسلاح الأبيض ولكن تعزيزات أخرى وصلت من الفرقة الخامسة والستين فدار قتال عنيف وتعرضوا للطعن بالحراب وجرح قائدهم الشيخ إبراهيم بن رحمة واضطروا للانسحاب ، وقد كرر القواسم محاولة أخرى قبل الفجر بهجوم آخر ولكنه لم يحقق أي نجاح(٦٨) .

وفي صباح اليوم السابع من ديسمبر قام القائد « وليم جرانت كير » بدراسة الموقف فوجد أن المدافع من عيار ١٢ رطلاً و ١٨ رطلاً لم تُجدِ وأن تأثيرها كان بسيطاً على الأسوار والقواسم كانوا يستخدمون قنابلها لإعادة إطلاقها على القوات البريطانية لأنها تلائم حجم مدافعهم ولهذا فإنه طلب إنزال مدفعين كبيرين من عيار ٢٤ رطلاً من السفينة الحربية « ليفربول » وفتحت المدافع الكبيرة نيرانها فأحدثت تأثيراً واهتزت أبراج القلعة وحاول القواسم الاستفادة من هذه القنابل فوجدوها لا تلائم مدفعيتهم لكبر حجمها فعادوا إلى القنابل اليدوية والصخرية واستمر القصف طيلة اليوم الثامن من ديسمبر وبدون انقطاع حتى في خلال الليل وفي اليوم التاسع استطاعت القوات المهاجمة أن تحدث ثغرة كبيرة في القلعة واتخذت الاستعدادات اللازمة لاقتحامها واندفعت القوات المهاجمة من الخندق وتقدمت نحو الثغرة ولكنها لم تجابه بأية مقاومة من القواسم الذين انسحبوا خلال الليل نحو التلال المحيطة .

دخل الجنود المدينة وبدأوا عملية نهب وسرقة على الرغم من أوامر القيادة العسكرية ويقول أحد البريطانيين(٦٩) :

« كانت خيبة أمل المهاجمين أنهم لم يجدوا ما يسلبونه ، فقد نقل

القواسم معهم كل الأشياء الثمينة خارج المدينة ولم يخلفوا وراءهم سوى العجول والماعز وقد شوهد الجنود البريطانيون يسوقونها بشكل قطعان نحو الساحل ، خمسة وعشرة وعشرين ، وكل جندي لم يكن يسمح بالتدخل في غنيمته ونقلوا أكبر عدد ممكن من الماعز إلى سطح السفن » .

وبعد دخول القوات البريطانية إلى مدينة رأس الخيمة واحتلالها تم إنزال العلم القاسمي ورفع محله العلم البريطاني وبدأ تدمير المدينة وتحصيناتها والأبراج والأسوار حسب الأوامر الصادرة إلى قائد الحملة من حكومة الهند البريطانية .

ومنذ رفع العلم البريطاني انتهى عهد الاستقلال ليس في رأس الخيمة وإنما في الإمارات العربية وبدأ عهد الاستعمار بعد مقاومة عنيدة وصراع بينهم دام عدة سنوات وقد يكون نصف قرن ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر في مختلف البحار العالية وسواحل الخليج العربي .

وأعلن الشيخ حسن بن رحمة رغبة في التسليم في اليوم التالي على أن تضمن سلامته وأتباعه ، وأجيب بتعهد السلامة وعندما حصل على التعهد بالأمانة والسلامة تقدم إلى القائد البريطاني « وليم جرانت كير » ويرافقه أربعة من أتباعه وبمجرد وصوله إلى المعسكر حجز عليه ووضعه تحت الإقامة لحين ورود تعليمات من حكومة الهند بشأن هذا القائد وأتباعه الذين احتجزوا معه .

معركة رمس ١٨ ـ ٢٢ ديسمبر :

بعد انتهاء المعارك في رأس الخيمة توجهت الحملة البريطانية إلى موقعة أخرى في مدينة « الرمس » التي تبعد عن رأس الخيمة ستة أميال في الشمال الشرقي منها ، وهي من أهم قواعد الزعيم الشيخ حسين بن علي الذي تولى نائباً للحاكم في رأس الخيمة بعد احتجاز الشيخ سلطان بن صقر في الدرعية ، وعندما وصلت الحملة إلى مدينة « الرمس » وجدت أهلها قد هجروها واتجهوا

إلى الداخل في منطقة « ضية » التي تبعد ميلين وتقوم فيها قلعة حصينة على هضبة مرتفعة .

أما السفن التي اشتركت في حصار المدينة فهي « كاردو » و « أرورا » و « نوتيلوس » وفي اليوم الثامن عشر من ديسمبر تقدمت قوة مكونة من الفرقة الخامسة والستين وفرقة من البطارية الأولى في الفرقة الثانية للمشاة الهنود و ٣٠ جندياً يعملون على مدفعين زنة رطلين ومدفعين مورتار عيار ثماني بوصات وأربعة مدافع ميدان نحو « ضيه » بقيادة العقيدة « وارين » من الفرقة الخامسة والستين وأشرف على العمليات القائد « جنرال وليم جرانت كير » بنفسه .

وفي اليوم التاسع عشر بدأ القواسم في التراجع نتيجة القصف الشديد ولعدم وجود ذخيرة كافية تمكنهم من مقاومة هذا الهجوم ، وكانوا يحاربون أثناء انسحابهم عن كل شبر في وسط النخيل عندما طلبوا من الشيخ حسين بن علي أن يستسلم لكنه رفض طلبهم وظل يقاتلهم ، وكانت استحاكامات ودفاعات « ضيه » قوية مما اضطر البريطانيين في اليوم التالي إلى إرسال تعزيزات من القوات البريطانية من الفرقة السابعة والأربعين بقيادة الرئيس « باكهاوس » والبطارية الأولى من الفرقة الثالثة للمشاة الهنود وفي اليوم الحادي والعشرين تم تطويق مدينة « ضيه » وفرض حصار شديد(٧٠) .

وفي هذه المعارك لقي الضابط أ . ج مايثون من الفرقة الخامسة والستين مصرعه على يد القواسم عندما حاول الاقتحام ، وعلى أثر هذه المقاومة الشديدة أمر القائد « وليم جرانت كير » بإحضار مدافع من عيار أربعة وعشرين رطلاً من السفينة « ليفربول » وقد وجدوا صعوبة كبيرة في نقلها من السفينة إلى الموقع نتيجة لثقلها ووعورة الموقع وبعد أن تم وضعها في مواجهة القلعة من الجهة الشمالية الشرقية ، ووضع مدافع من عيار رطلين في مواجهة الشيخ حسين بن علي من الناحية الغربية وفي اليوم الثاني والعشرين ، بدأ القصف من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية عشرة ظهراً بطريقة كثيفة وشديدة(٧١) .

ونتيجةً لهذا القصف الشديد منذ يوم الثامن عشر من ديسمبر إلى الثاني

والعشرين منه أحدث تصدعاً في جدران القلعة . وعندما تقدم طابور المشاة إلى هذه الثغرة في الجدار رأى العلم الأبيض مرفوعاً على القلعة واستسلم المدافعون مقابل تأمين حياتهم ورفع العلم البريطاني عليها .

وبذلك أصبحت مدينة رمس ثاني مدينة تسقط في يد البريطانيين بعد مقاومة عنيفة وشديدة ، وبعد استسلام القلعة في « ضيه » سار الأسرى إلى مدينة « رمس » بعد أن سلموا أسلحتهم وتم هدم القلعة واستحكاماتها، وتم تدمير منزل الشيخ حسين بن علي القاسمي ، وبسقوط قلعة « ضية » سقطت الحرية وانتهت المقاومة ضد الاستعمار .

مهاجمة ممتلكات القواسم في الساحل الشرقي :

مع بداية عام ١٨٢٠ اتجه الجنرال « جرانت كير » إلى مهمة أخرى وهي تصفية أملاك القواسم في الساحل الشرقي من الخليج العربي والتي تقع في جنوب إيران ولم تكن المشكلة معارضة القواسم وإنما معارضة الحكومة الإيرانية لأي عمليات بريطانية في سواحلها الجنوبية ، غير أن التعليمات التي يحملها القائد «جرانت كير » من حكومة الهند البريطانية واضحة وصريحة بمهاجمة جميع الموانىء التابعة للقواسم التي تنطلق منها سفنهم مهما كان موقف الحكومة الإيرانية في هذا الموضوع وطلب من الكابتن « هنري ديلوك » السفير البريطاني في طهران الاتصال بالشاه حول هذه المسألة والوصول إلى اتفاق معه حولها . وكان « ديلوك » تناول الموضوع مع وزراء الحكومة الإيرانية في اجتماعه معهم بتاريخ ١٨١٩/١٢/٢٢ وأطلعهم على الخطوات التي كانت تنوي حكومة بومباي اتخاذها لردع القواسم أينما وجدوا في الخليج العربي طلب من حكومة إيران بألا تدع العابثين بالأمن أن يفلتوا من العقاب لمجرد أنهم يسيطرون ويمتلكون جنوب إيران ولكن الحكومة الإيرانية اعتبرت ذلك تدخلاً يجرح كبرياءها نظراً لعدم مقدرتها في محاربة العرب المقيمين في جنوب إيران وخاصة القواسم ، وكان رد شاه إيران أنه لا يعلم عن أية أعمال

بحرية يقترفها رعاياه وأنهم حتى لـو حدث وهـاجموا بعض السفن التي تـرفع العلم البريطاني فإن الإجراء السليم أن تطلب الحكومة البريطانية تعويضاً من الشاه عن تلك الأعمال ، ولا أن تلجأ إلى اتخاذ عمليات معادية ضد حرمة[٧٢] أراضيه[٧٣] .

ولكن القائد البريطاني « جرانت كير » لم يكترث بأية تحذيرات مصمماً على تنفيـذ تعليمـات الحملة وقـام في الأسبـوع الأول من فبـرايـر بعمليـات استطلاع في الساحل الشرقي من الخليج قبل بدء عملياته وقبل أن يغادر رأس الخيمة وصلت أخبار تذكر بأن بعض سفن الأسطول قد بدأت بالفعل عملياتها على الساحل الشرقي من الخليج ، وبذلك انتهت عمليات التمشيط التي قامت بها سفن الأسطول لساحل الإمارات العربية بعد معركة « رمس » دون أية مقاومة تذكر وبدأت أساطيل الحملة من رأس الخيمة إلى جزيرة « الحمرا » وهدمت استحكـاماتهـا والقلاع المـوجودة هنـاك ثم توجهت إلى أم القـوين وعجمـان والشارقة وغيرها من المدن والموانىء ثم أكملت عملها في الساحل الشرقي من مدينة لنجة القاسمية ولافت وجزيرة قشم وغيرها من ممتلكات القـواسم هناك وكانت تحرق السفن التي تعثر عليها في طريقها وتدمر وتهدم القلاع والحصـون في تلك المناطق .

هوامش ومراجع الفصل الثالث

(١) معهد البحوث والدراسات العربية ـ دولة البحرين ـ ص ١٩ .
(٢) عادل رضا ـ عمان والخليج قضايا ومناقشات ـ ص ١٥٧ .
(٣) مركز الوثائق والدراسات ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة تاريخية ووثائق ـ ص ١٩ .
(٤) جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ـ ص ٢١٦ .
(٥) د. صبري فارس الهيتي ـ الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ـ ص ١٧٨ .
(٦) معهد البحوث والدراسات العربية ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠ .
(٧) معهد البحوث والدراسات العربية ـ نفس المرجع ـ ص ٢٠ .
(٨) د. محمد غانم الرميحي ـ البحرين وقضايا التغير السياسي والاجتماعي ـ ص ٢٥ .
(٩) حربي محمد ـ الاستراتيجية الغربية في الخليج العربي ـ ص ١٣ .
(١٠) عادل رضا ـ المرجع السابق ـ ص ٢١٦ .
(١١) د. سليمان محمد الغنام ـ جريدة الاتحاد الصادرة بتاريخ ٢٦ : ٣ : ١٩٧٧ .
(١٢) د. ناجي صادق شراب ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة في السياسة والحكم ـ ص ٣٠ .
(١٣) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي ـ ص ٢٩٤ .
(١٤) د. محمود علي الداود ـ الخليج العربي والعلاقات الدولية ـ ص ١٩ .
(١٥) فالح حنظل ـ المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ـ ج ١ ـ ص ٢٩٥ .
(١٦) د. جمال زكريا قاسم ـ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ـ ص ٩٢ .
(١٧) د. فؤاد سعيد العابد ـ سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ جـ ١ ـ ص ٣٩ .
(١٨) ج . ج لوايمر ـ دليل الخليج القسم التاريخي ـ جـ ٢ ـ ص ٩٧٩ .
(١٩) صالح محمد العابد ـ دولة القواسم في الخليج العربي ـ ص ٢١٤ .
(٢٠) ج . ج ـ لوايمر ـ المرجع السابق ـ ٩٧٩ .
(٢١) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٩٣ .
(٢٢) صالح محمد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٢١٩ .
(٢٣) صالح محمد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٢٢٥ .
(٢٤) ج . ج ـ لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٨٢ .
(٢٥) د. محمد علي الداود ـ المرجع السابق ـ ص ١٩ .
(٢٦) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي ـ دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ـ ص ٣٠٥ .

(٢٧) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ـ جـ ١ ـ ص ١٨٨ .
(٢٨) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٧ .
(٢٩) ج . ج . لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٨٦ .
(٣٠) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٧ .
(٣١) صالح محمد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٣ .
(٣٢) صالح محمد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٢٤٧ .
(٣٣) حسين بن علي الوحيدي الخنجي ـ تاريخ لنجة ـ حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج ـ ص ١٦ .
(٣٤) ج . ج . لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٩٠ .
(٣٥) ج . ج . لوايمر ـ نفس المرجع ـ ص ٩٩٠ .
(٣٦) صالح محمد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .
(٣٧) صالح محمد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٢٥٩ .
(٣٨) ج . ج لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٩٣ .
(٣٩) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ المرجع السابق ـ ص ١٩٣ .
(٤٠) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ جـ ١ ـ ص ٣٣٢ .
(٤١) رودولف سعيد روث ـ سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ـ ص ٧٤
(٤٢) رودولف سعيد روث ـ نفس المرجع ـ ص ٧٤ .
(٤٣) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٣٣٦ .
(٤٤) ج . ج . لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٩٥ .
(٤٥) ج . ج . لوايمر ـ نفس المرجع ـ ص ٩٩٨ .
(٤٦) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٣٣٨ .
(٤٧) صالح محمد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٣٦٩ .
(٤٨) صالح محمد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٢٧٣ .
(٤٩) ج . ج . لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ٩٩٨ .
(٥٠) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٣٤٧ .
(٥١) ج . ج . لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٠٢ .
(٥٢) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣١٥ .
(٥٣) د. صلاح العقاد ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ ص ٧٩ .
(٥٤) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ المرجع السابق ـ ص ١٩٦ .
(٥٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ نفس المرجع ـ ص ١٩٧ .
(٥٦) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ نفس المرجع ـ ص ١٩٨ .
(٥٧) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ نفس المرجع ـ ص ١٩٩ .
(٥٨) الكابتن ج . فورستر سادلير ـ رحلة عبر الجزيرة العربية ـ ص ١٥٧ .

(٥٩) الكابتن ج. فورستر سادلير ـ نفس المرجع ـ ص ١٥٨ .
(٦٠) ج.ج. لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٠٧ .
(٦١) ج.ج. لوايمر ـ نفس المرجع ـ ص ١٠١١ .
(٦٢) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٠١ .
(٦٣) جون . بي ـ كيل ـ بريطانيا والخليج ـ ص ٢٤٨ وانظر :
محادثات حكومة بومباي السرية مجلد ٤٢ رقم ٤٥ تاريخ ١٨١٩/١٠/١٧ .
(٦٤) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٢ .
(٦٥) ج.ج. لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ١٠١٣ .
(٦٦) ج.ج. لوايمر ـ نفس المرجع ـ ص ١٠١٤ .
(٦٧) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢٤ .
(٦٨) صالح محمد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٣١٤ .
(٦٩) صالح محمد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٣١٥ ـ ٣١٦ .
(٧٠) ج.ج. لوايمر ـ المرجع السابق ـ ص ١٠١٩
(٧١) ج.ج. لوايمر ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٢٠
(٧٢) جون ـ بي ـ كيس ـ المرجع السابق ـ ص ٢٦٥

الفصل الرابع

الإمارات العربية من اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ حتى الانسحاب البريطاني

أولاً ـ الاتفاقيات بين بريطانيا والإمارات العربية :

- المعاهدة « الأولية او التمهيدية » ١٨٢٠ بين بريطانيا والإمارات العربية .
- اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ .
- اتفاقية الهدنة البحرية الأولى ١٨٣٥ .
- اتفاقية الهدنة البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ .
- بريطانيا والاتفاقيات الإضافية لعام ١٨٥٦ و ١٨٦٤ .
- تغير السياسة البريطانية تجاه الإمارات والاتفاقية المانعة لعام ١٨٩٢ .

ثانياً ـ إمارة القواسم :

- إمارة القواسم في عهد سلطان بن صقر (١٨٠٣ ـ ١٨٦٦) .
- خالد بن سلطان (١٨٦٦ ـ ١٨٦٨) ثم سالم بن سلطان .
- صقر بن خالد بن سلطان (١٨٨٣ ـ ١٩١٣)
- سلطان بن صقر بن خالد

ثالثاً ـ إمارة ابو ظبي :

- إمارة ابو ظبي في عهد شخبوط بن ذياب (١٧٩٣ ـ ١٨١٦) .
- طحنون بن شخبوط (١٨١٨ ـ ١٨٣٣) .
- خليفة بن شخبوط (١٨٣٣ ـ ١٨٤٥) .
- سعيد بن طحنون (١٨٤٥ ـ ١٨٥٥) .
- زايد بن خليفة (١٨٥٥ ـ ١٩٠٩) .
- خليفة بن زايد .
- طحنون بن زايد (١٩٠٩ ـ ١٩١٢) .
- حمدان بن زايد (١٩١٢ ـ ١٩٢٢) .
- سلطان بن زايد (١٩٢٢ ـ ١٩٢٦) .
- صقر بن زايد (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨) .
- شخبوط بن سلطان بن زايد (١٩٢٨ ـ ١٩٦٦) .

أولاً ـ الاتفاقيات بين بريطانيا والإمارات :

أولاً ـ المعاهدة « الأولية أو التمهيدية » ١٨٢٠ بين بريطانيا والإمارات العربية :

بعد انتهاء المعارك في « رأس الخيمة » و « رمس » ، بدأت المحادثات السياسية بغية الوصول إلى حل يكفل للبريطانيين عدم استعادة القواسم لقواهم البحرية أو إنشاء أسطول مما يشكل تهديداً للسفن البريطانية والاستقرار والأمن لمصالحها في المنطقة .

وذلك عن طريق السيطرة على الإمارات العربية وإخضاعها للنفوذ السياسي البريطاني خطوة أولى يعقبها عند أول فرصة إخضاعها اقتصادياً وعسكرياً إذا لزم الأمر وقد حدث ذلك في الفترة ما بين الحربين وبخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبناءً على هذه المفاهيم بدأت المحادثات بين الجانبين وكانت غير متكافئة ، وأطلق القائد البريطاني الجنرال « وليم جرانت كير » سراح الزعماء من الأسر قبل المحادثات لعدة أسباب ، منها أنه رأى البلاد في حالة من الفوضى والاضطراب وإن فك الزعيمين حسن بن رحمة ، وحسين بن علي وأتباعهما يحقق الاستقرار والأمن ، أما السبب الآخر هو جعلهم يوقعون على المعاهدة مع بريطانيا لتضمن السيطرة الكاملة على الإمارات العربية .

وعبر الأهالي عن فرحتهم بإطلاق سراح زعمائهم وأصبحوا يدخلون أسواق المدينة لشراء احتياجاتهم التموينية من الأرز والتمور وغيرها وبدأوا في العودة إلى ديارهم .

وبدأ القائد البريطاني « وليم جرانت كير » يوقع الاتفاقيات مع شيوخ الإمارات العربية بعد السيطرة على الإمارات إثر الهزيمة التي لحقت بأبنائها نتيجة لنفاد الذخيرة فانتهز هذه الفرصة السانحة وقام بهجوم معاكس على رأس الخيمة انتهى بتدمير المدينة والأسطول القاسمي ومن ثم فرض معاهدات متعاقبة ظالمة من جانب واحد نتج عنها تمزيق المنطقة وترسيخ أقدام الاستعمار البريطاني لما ينوف على قرن ونصف[1] .

وإن القصد من الاتفاقية الأولية هو تجريد سكان الإمارات العربية من أي نوع من الأسلحة والمدافع والسفن البحرية واستلامها وتدمير الأبراج والقلاع والاستحكامات التي تشكل نوعا من الدفاعات وبالتالي تشكل خطراً على بريطانيا من استعادة أبناء الإمارات نفوذهم وقواهم ، وجاءت هذه الأعمال من جانب الغزاة حتى لا يكون هناك أي أمل للمقاومة ضد بريطانيا إلى الأبد ، وهذه الاتفاقية الأولية كانت كخطوة أولى نحو عقد تسوية عامة وطلب « وليم جرانت كير » إلى كل شيخ من شيوخ الإمارات العربية الكبار التوقيع على اتفاقية أولية كشرط مسبق لتولية مسؤولياته[2] .

وكان الشيخ سلطان بن صقر القاسمي أول من وقع المعاهدة الأولية[3] أو التمهيدية مع القائد « جرانت كير » ومما جاء في هذه المعاهدة بأن يقوم الشيخ سلطان بن صقر بتسليم كافة القلاع والسفن والمدافع الموجودة في الشارقة وعجمان وأم القوين وتوابعها إلى الجنرال « وليم جرانت كير » وسيترك الجنرال مراكب صيد اللؤلؤ ومراكب صيد الأسماك أما بقية المراكب فستكون تحت تصرف الجنرال ، ويسلم الشيخ سلطان بن صقر جميع السجناء الهنود إذا كان أحد منهم لا يزال عنده ، ولن يسمح الجنرال لقطعات الجيش أن تدخل المدن لنهبها وتخريبها ، أما المادة الأخيرة جاء فيها ، بعد تنفيذ هذه

.الالتزامات فإن الشيخ سلطان بن صقر سينضم ويدخل في اتفاق السلام أسوة ببقية العرب الأصدقاء المسالمين ، وبهذه الشروط فإن حالة العداء تكون قد انتهت بين الجنرال « كير » وبين الشيخ سلطان بن صقر وأتباعه ولكن ستبقى مراكبهم محظوراً عليها دخول البحر ، وبعد ذلك وقعت المعاهدة التمهيدية مع الشيخ حسن بن رحمة الذي كان مصاباً بالمرض إثر المعركة والسجن كما وقع الشيخ حسين بن علي شيخ « رمس » ووقع عليها كافة شيوخ الإمارات العربية وأيضاً عبد الجليل بن ياس نيابة عن آل خليفة باعتبارهم حكام قطر والبحرين(٤) .

وهكذا أحكمت بريطانيا سيطرتها على الإمارات العربية وجردتها من الأسلحة الدفاعية ، ولم تكتف بهذه الاتفاقية الأولية أو التمهيدية بل عمدت إلى توقيع إتفاقية السلم الشاملة بعد أن أخذت الالتزامات من المذكورين بتلك الشروط التي جاءت في الاتفاقية التمهيدية .

ومما يجدر بالإشارة أو التساؤل أن بريطانيا وقعت هذه المعاهدات مع بعض الشيوخ كأنهم مستقلون تماماً كبقية الموقعين وبذلك بدأت في تقسيم الإمارات العربية إلى أجزاء صغيرة بشكل رسمي معترف به حتى لا يتوحدوا ويسترجعوا قواهم ويشكلوا تهديداً لمصالحها في المنطقة ، وكان هذا بداية لتكريس الانقسام في الإمارات العربية .

ثانياً ـ اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ :

وقعت هذه الاتفاقية بعد اتفاقية الأولية أو التمهيدية ، في شهر يناير عام ١٨٢٠ ، وعرض القائد البريطاني « وليم جرانت كير » نص اتفاقية السلام العامة على كبار شيوخ الإمارات العربية ، تاركاً الباب مفتوحاً لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادىء العامة التي تحتويها .

وتختلف شروط اتفاقية السلام العامة عن الاتفاقية الأولى التي أبرمت مع زعيم القواسم الشيخ سلمان بن صقر القاسمي في عام ١٨٠٦ ، إذ أن اتفاقية

عام ١٨٢٠ فرضت من جانب واحد وهو المنتصر « بريطانيا » ولم يكن أمام الطرف الآخر الذي تحطمت قواته سوى الإذعان « الإمارات العربية »[٥] .

نظراً لأهمية اتفاقية السلام العامة في تاريخ الإمارات العربية وتاريخ الخليج العربي سنشير إلى أهم ما جاء في بنودها[٦] :

تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال البحرية وبصفة دائمة وكل عمل من الأعمال البحرية الذي يرتكب بصفة فردية يعتبر ضاراً بالإنسانية ما دامت لا توجد أي حرب رسمية بين الحكومات ، وتلتزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء برفع علم أبيض ويخترقه لون أحمر ـ رمزاً على جنسيتها ولا يجوز استعمال شعار آخر ، وكان مفهوماً أن اللون الأحمر في الوسط استمرار للعلم الأحمر الذي كان يرفعه القواسم ومعظم القبائل العربية التي تعمل في البحر كانت ترفعه على سفنها ، والحكومة البريطانية لن تتدخل في المنازعات والخلافات المحلية المعتادة ويجب على القبائل أن تحل خلافاتها مع بعضها ، أما بالنسبة للسجل التجاري الذي تحمله السفن التجارية فإن « وليم جرانت كيز » قسمه إلى نوعين من السجل ، الأول : تحدد فيه كل سفينة مقاساتها وحمولتها وغيرها من المواصفات الفنية ، والثاني : يكتب فيه الميناء الذي خرجت منه وميناء الوصول ، وأن تظهر هذه السجلات إذا قابلت السفن البريطانية ويجب تنفيذ هذا الطلب ، أما إذا رغب رؤساء العرب في إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي لتوقيعها جاز لهم ذلك لتسهيل دخول سفنهم إلى الموانىء البريطانية ولعمليات التفتيش ، ويشترط عرض للسجلات سنوياً على المقيم السياسي البريطاني .

ومما جاء في الاتفاقية بأنه إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن العمليات البحرية ، وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض في عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة ، وطلبت بريطانيا من العرب الكف عن تجارة الرقيق من الساحل الشرقي لأفريقيا على السفن التجارية ، وسمحت بريطانيا للسفن

العربية التي تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى موانيها وموانى حلفائها والتجارة فيها بكل حرية وإذا هوجمت إحدى السفن العربية فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الإعتبار ، وأما المادة الختامية فجاء فيها تعتبر جميع الشروط المذكورة في الإتفاقية أنه يجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التي انضم إليها الموقعون وضرورة إعادة توقيع الشيوخ على هذه الاتفاقية من حينٍ لآخر .

تبرز أهمية هذه الاتفاقيات بأنها أصبحت وسيلة شرعية للبريطانيين لمواصلة تدمير قوى القواسم العسكرية والبحرية الأخرى إذ تقدمت سفن الأسطول البريطاني على طول ساحل الإمارات مدمرة سفن القواسم وتحصيناتهم في كل من جزيرة « الحمرا » و « عجمان » و « أم القوين » و « الشارقة » و « فشت » و « أبو حيل » ولم تواجه أية مقاومة ، وأمر القائد البريطاني « وليم جرانت كير » بخلع الشيخ حسن بن رحمة بعد أن أملى عليه معاهدة السلام العامة التي تمثل انعطافاً خطيراً في علاقة بريطانيا بالخليج العربي إذ أصبحت الأساس الذي ارتكزت عليه الهيمنة السياسية والاقتصادية على إماراته وتحددت علاقاتها به باعتباره جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من أمبراطوريتها في الهند ، وإن عزل حسن بن رحمة بعد توقيعه يعتبر مؤشراً لما سيسفر عنه من نتائج إذ أن عزله بدون التوقيع قد يضعف من قوة تأثير المعاهدة على أفراد القواسم ولكن توقيعه يثبت استسلامه للسيطرة البريطانية ومعاملة القائد البريطاني الشيوخ كقوى مستقلة بغض النظر عن تبعيتهم للشيخ الأعلى للقواسم كان أمراً حاسماً في تحطيم الإتحاد القاسمي منذ تلك الفترة وقد أشارت مقدمة الاتفاقية إلى ذلك فلم تشر إلى كونها اتفاقية بين بريطانيا وزعيم القواسم وإنما[٧] » بين الحكومة البريطانية والقبائل العربية الذين هم أطراف في هذا الاتفاق » .

وبموجب هذه الاتفاقية استولى البريطانيون على كل ما تبقى لدى القواسم من السفن والقوارب إضافةً إلى ذلك فإن الاتفاق كان يحظر على القواسم في المستقبل التعرض ليس للمصالح البريطانية فحسب وإنما

للمصالح الأجنبية الأخرى بما في ذلك الإيرانيون أعداء القواسم ، وقضى الاتفاق على أية مقاومة قد يظهرها عرب الخليج العربي في وجه الاعتداءات والغزوات التي تقوم بها الدول الطامعة فيها وحال دون دفاع عرب الإمارات عن وجودهم ومصالحهم الحيوية بل وكيانهم القومي في الخليج العربي(٨) .

وتجدر الإشارة أن حكومة الهند البريطانية لم تكن تنوي إيفاد تلك الحملة العسكرية للدخول في اتفاقيات مع حكام الإمارات العربية وإنما كانت تهدف من وراء ذلك إلى تدمير قوتهم وإزالة أولئك الحكام من المناطق التي كانوا يحكمونها ولكن جنرال « وليم جرانت كير » أثناء قيامه بمهام الحملة تعذر عليه عملياً تنفيذ أوامر بريطانيا إذ انسحب أولئك الحكام إلى المناطق الداخلية في حين كانت تعليمات الحملة تشترط قصرها على المناطق الساحلية فقد وجد أنه من المستحب أن يصدر عفواً عنهم ويشجعهم على العودة إلى مناطقهم على أساس التحالف مع بريطانيا ولهذا لم تقبل حكومته إجراءاته الدبلوماسية في بداية الأمر ولم تنظر إليها بعين الاعتبار لأنها ترغب في انتهاج سياسة أعنف مع المنهزمين(٩) .

ولهذا نجد حكومة بومباي أشادت بقيادة الجنرال « وليم جرانت كير » للعمليات العسكرية مقدرة الدوافع الإنسانية لسياسته ولم تكن راضية عن إفراطه في التساهل مع شيوخ الإمارات العربية ، وطلبت ضرورة فرض شروط أخرى أكثرقوة وتشدداً قبل فوات الوقت، وكانت ترى أن الشيوخ الذين أسهموا في مهاجمة مصالحها في الخليج العربي والمناطق الأخرى أكثر من غيرهم يجب عزلهم عن إماراتهم ووضع شيوخ محليين بدلاً منهم أو تحويل إماراتهم لحكم سلطان عمان .

وكانت حكومة بومباي ترغب في سجن الأسرى الذين وقعوا في قبضة القائد البريطاني « كير » وعدم إطلاق سراحهم ، واستاءت كثيراً لإطلاق سراح الزعماء مثل الشيخ حسن بن رحمة والشيخ حسين بن علي ورغبت حكومة الهند البريطانية في فرض الرقابة على موانىء الإمارات العربية وتحديد حجم

السفن التجارية وتقييد تصدير الاخشاب من الهند ، والمخالفون لتجارة الرقيق لم يشملهم أية عقوبة وغيرها من الاعتراضات الكثيرة على البنود التي جاءت في الاتفاقية إضافة إلى تصرفات « كير » الشخصية.

ولكن الجنرال « كير » رد على اعتراضات حكومة الهند رداً لائقاً ومقنعاً ومدافعاً عن تصرفاته الحكيمة فقال ، إن القبض على جميع الرؤساء المسؤولين يتطلب تتبعهم في داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت تعليمات الحكومة الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية، مما جعل العفو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة[١٠] .

وكان من رأى « كير » إن أي شرط يفرض على السفن التابعة لأبناء الإمارات من موانيء معينة يعني أن تخرج إلى البحر دون تسليح إنما يعني في نفس الوقت فرض مزيد من الأعباء على الحكومة البريطانية بالحماية التي يصبح واجباً توفيرها لمنع الاعتداء عليها وبذلك لم تعط أية حماية للإمارات العربية كما أنها في نفس الوقت جردت الإمارات من وسائل الدفاع عن النفس وحرقت السفن الحربية ودمرت الحصون والأبراج واستولت على الأسلحة والذخائر فتركت الإمارات في وضع مكشوف أمام الأعداء .

وأجاب القائد « كير » على جميع الاعتراضات التي وجهتها حكومة الهند البريطانية التي قبلت فيما بعد وجهة نظر « كير » ووافقت عليها ووقعت على الاتفاقية وأن الأحداث أثبتت صحة نظر القائد « وليم جرانت كير » التي كانت أوعى لنجاح السياسة البريطانية بل أصبحت هذه المعاهدة هي الدعامة الأساسية للنفوذ البريطاني في الساحل العربي من الخليج[١١] .

ثالثاً ـ اتفاقية الهدنة البحرية الأولى ١٨٣٥ :

شهدت الفترة من عام ١٨٢٩ إلى ١٨٣٥ نزاعات مستمرة بين القبائل العربية وامتدت إلى البحر وعرضت التجارة والمصالح البريطانية في الخليج العربي إلى مخاطرة جديدة ، وقد يرجع إلى أحداث عام ١٨٣٤ التي كانت

على جانب كبير من الخطورة لدرجة أصبح معهـا الأمن البحري في الخليـج يهدد التواجد البريطاني من تزايد نفوذ القـوى في الإمارات وذلـك عندمـا قام والي صحار حمود بن عزان بهجوم على مدينة « سويق » في ساحل الباطنة أثناء غياب سلطان عمان إلى أفريقيا ودفع بابنه هلال بن سعيد إلى طلب المساعدة من سلطان بن صقر وخليفة بن شخبوط، فاستجابا لهذا النداء، وبعد ذلك بدأ أسطول أبو ظبي يقوم بمهاجمة السفن التجارية البريطانية والأعمال البحرية في مدخل الخليج العربي ويرسل الغنائم إلى أبو ظبي ولم يكتف بهذا دائماً تحدي الأسطول البريطاني الذي تصدى بدوره لها دون أن يحقق أي نجاح في بادىء الأمر بل كانت كفة أسطول أبو ظبي راجحة واستولى على سفينة بريطانية ولكن لم يستمر طويـلاً وأخذ الأسـطول البريـطاني يبذل جهـوداً مضاعفـة لمجابهـة المـوقف وبصعوبـة استطاع أن يستـرد السفينـة التي وقعت في الأسـر وأجبـر خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي على دفع تعويضات عن هذه العملية[١٢] .

ووجدت بريطانيا عـاجزة عن المـوقف ولكن بعض الظروف سـاعدتهـا عندما جاء الشيخ شخبوط بن ذياب والد خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي إلى مدينة « باسيدو » في مايو عام ١٨٣٥ يقابل «هينيل» المقيم البريطاني ويـدفع التعويضات التي فرضها الأسطول البريطاني على أبو ظبي مقابل استيلائه على تلك السفينة ، فوجد « هينيل » فرصة لايجاد تسويـة موقتة بين القـواسم وبني ياس بعدما ساءت العلاقات بينهما فترة من الزمن وأدى إلى مناوشـات بحريـة بينهما ، وبالفعل توصل « هينيل » إلى تسوية قبلهـا الطرفـان مما حـدا به إلى محاولة إقناع بقية شيوخ الإمارات العربية بالدخول في هذه التسوية واشترط أن تضمن الحكومة البريطانية هذه التسـوية لتعـطيها فـاعلية ولكن مجلس رئـاسة بومباي رفض ذلك واقترح قيام هدنة بحرية خلال موسم الغوص لعـام ١٨٣٥ فقط . وافق شيوخ الإمارات ووقعوا اتفاقية الهدنة في الحادي والعشرين من مايو عام ١٨٣٥ وتقضي بوقف النزاعات البحرية لمدة ستة أشهـر ومعاقبـة كل من يخل بهذه الاتفاقية بدفع تعويض مناسب وأن يبلغ المقيم البـريطاني أو قـائد الأسطول البريطاني المتجول عن آية مخالفة ليقوم باتخاذ الإجراءات اللازمـة

للحصول على التعويض المناسب من المعتدي[١٣] .

واستطاع « هينيل » أن يقنع حكام الإمارات العربية بالاعتراف بالخطوط الملاحية الرئيسية الواقعة على امتداد الساحل الإيراني كمياه محايدة لا يحق لأي من سفن الإمارات العربية التوافد إليها وبهذه الطريقة استطاع أن يحصر الحرب البحرية بين الإمارات عن طريق رسم خط وهمي يقسم مياه الخليج إلى قسمين وعرف هذا الخط بالخط الفاصل أو المانع ويبدأ من جزيرة « أبو موسى » إلى جزيرة « ميري » ثم يمتد إلى الشمال الشرقي على طول الخليج ويقسم مياهه إلى قسمين متساويين ، ولكن « موريسون » الذي خلف هينيل أثناء إجازته استطاع إقناع الحكام بتجديد الهدنة في ابريل عام ١٨٣٦ وأعاد رسم الخط الفاصل أو المانع مراعياً أن يكون بعيداً عن الساحل الإيراني وأصبح الخط الجديد يمتد على الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم إلى نقطة تبعد مسافة عشرة أميال تقريباً جنوب جزيرة « أبو موسى » وإن هذا التعديل سيساعد إيران على ضم جزيرتي « أبو موسى وصيري » إذ أنه أدى إلى خنق الملاحة العربية من مدخل الخليج وحصرها في مسافة أميال قليلة في عرض البحر، وأبدى حكام الإمارات معارضة شديدة لتثبيت ذلك الخط ومنهم سلطان بن صقر الذي أكد بأن موانىء « خورفكان » و « دبا » على بحر عمان من توابعه وإن منع سفنه من القيام بالدوران حول راس مسندم سيمنعها من الاتصال بها ولكن « موريسون » رفض ذلك ، ووافق حكام الإمارات على عقد اتفاقية جديدة للهدنة البحرية ووقعت في ١٣ أبريل ١٨٣٦ ولا تختلف كثيراً عن الإتفاقية السابقة وامتدت فترة الهدنة من ستة إلى ثمانية أشهر[١٤] .

وجدد اتفاقية الهدنة البحرية في ١٥ أبريل عام ١٨٣٧ واقترح الشيخ سلطان بن صقر إقامة هدنة بحرية دائمة بدلاً من اقتصارها على ثمانية أشهر ولكن « هينيل » رفض هذا الاقتراح مفضلاً الأخذ بنظام الهدنة لأنه يعطي الحكام تأكيداً لدى انتهائه بحرية الاشتباك بين بعضهم البعض واقترح « هينيل » على سلطان بن صقر إذا كان حريصاً على سلامة سفن القواسم

العائدة من الهند عند نهاية كل عام أي بعد انتهاء الهدنة في نوفمبر إطالة أمد المدة من ثمانية أشهر إلى عام كامل بدلاً من جعلها دائمة فوافق زعيم القواسم سلطان بن صقر كما وافق الشيوخ الآخرون عليه ووقع الجميع أول اتفاقية للهدنة السنوية في ١٨ ابريل عام ١٨٣٨ وظلت تجدد سنوياً بعد ذلك في الأعوام القادمة ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، وعندما عبر الحكام عن رغبتهم في أن تصبح الهدنة السنوية هدنة دائمة ، رفض « هينيل » خشية أن يكون طول المدة قيداً على العدوان لدى عرب المنطقة مما قد يؤدي إلى انهيار اتفاقيات الهدنة بالكامل(١٥) .

مما لا شك فيه أن هذا النظام أثبت نجاحه ولكن أتاح الفرصة لبريطانيا أن تفرض سيطرتها للتحقيق في الحوادث المخالفة لذلك النظام وتطبيقه وفرض عقوبات في حالة المخالفة مما أدى إلى التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية في الإمارات العربية فيما بعد ، وبرغم اقتراح سلطان بن صقر بعقد اتفاقية دائمة قد يعتقد البعض أن ذلك يشكل عبئاً على القواسم الذين تعتمد قوتهم العسكرية على إمكاناتهم البحرية على عكس سكان أبو ظبي الذين تعتمد قوتهم العسكرية على إمكاناتهم البرية(١٦) .

وكان فرض هذه الاتفاقية بالغ الخطورة بالنسبة إلى قوة الإمارات العسكرية وخاصة الأسطول البحري مما أضعف مقاومة الإمارات العسكرية في الخليج العربي فقد منعت هذه الاتفاقية عرب الخليج والتابعين لهم من التصدي لأعدائهم صراحة والحيلولة دون رفع السلاح للدفاع عن أنفسهم بوجه المعتدي ، فقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تتوقف الأعمال العدوانية في البحر بين مواطنينا والتابعين لنا وأن وضع الهدنة غير قابل للخرق(١٧) . ووضعت خطر المانع أو الفاصل وبالتالي منعت سفن الإمارات من تجاوز هذا الخط مما كان له أثر كبير في عدم تجاوز السفن التجارية وكذلك الحربية ومع الأيام انتهى الاسطول العسكري للإمارات نظراً لعدم إمكانية خروجه أبعد من الخط الفاصل أو المانع وتحجمت قوة الأسطول ثم تدهورت فيما بعد .

أما ما جاء في المادة الثالثة من الاتفاقية فكان أخطر بالنسبة لرد الاعتداءات التي تقع على عرب الإمارات ، لأن هذه المادة منعت العرب من الرد على الاعتداءات التي يتعرضون لها والاكتفاء بإشعار المقيم السياسي البريطاني في الخليج بوقوع تلك الاعتداءات وجاء في تلك المادة أنه « في حالة وقوع عدوان في البحر على أي من مواطنينا أو تابعينا الذين يعتبرون فرقاء في الهدنة فإننا لن نلجأ إلى الانتقام مباشرة بل نقوم بإخبار المقيم الذي سوف يتخذ الخطوات اللازمة للحصول على تعويض عن الأضرار الحاصلة »(١٨) .

ويتضح ذلك عندما تعرضت مدينة لنجه وجزيرة صري للاحتلال الإيراني فحاول أبناء الإمارات الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم في أملاكهم ولكن بريطانيا منعتهم وطلبت منهم عدم تجاوز الخط المانع أو الفاصل وبذلك أعطت المجال لإيران لاحتلال تلك المناطق العربية التابعة للقواسم .

رابعاً ـ اتفاقية الهدنة البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ :

في عام ١٨٤٢ طلب المقيم البريطاني الجديد « روبرتسون » من حكومة بومباي تعديل النظام المتبع بشأن الاتفاقات السنوية ويستبدل به إبرام اتفاق دائم يحرم جميع المنازعات البحرية دون تحديد لمنطقة معينة لكن السلطات البريطانية خشيت من أن يحملها إبرام هذا الاتفاق مسؤولية لا تتحملها ميزانيتها واقترحت عقد اتفاق موقت لمدة عشر سنوات كتجربة يمكن تحويلها إلى دائمة وبعد المباحثات مع الشيوخ العرب وافقوا عليها من أول يونيو عام ١٨٤٣ إلى نهاية مايو عام ١٨٥٣ وتتوقف خلالها جميع الاعتداءات البحرية وعبرت الأطراف الموقعة عن تجديدها أو جعلها دائمة وفي الرابع من مايو عام ١٨٥٣ وقعوا على الاتفاقية الدائمة ، ولم تختلف بنودها عما سبقتها من اتفاقيات ، وتعهد فيها بالتوقف عن الإتيان بأية اعتداءات بحرية وفي حالة اقترافها تقوم الأطراف الموقعة بمعاقبة المعتدى وإلزامه بالتعويض اللازم ولا يتم العقاب بالرد بالمثل وإنما إبلاغ المقيم السياسي البريطاني في الخليج أو قائد الحامية البريطانية في « باسيدو » بجزيرة قشم لاتخاذ اللازم للحصول على التعويض ،

واستطاعت بريطانيا أن تستغل هذه الاتفاقية في فرض سيطرتها على الإمارات مما مكنها أن تصبح حكماً مستديماً يفرض الغرامات على المشيخات ويوقع بها الكثير من المظالم والاجحاف(١٩) .

ونلاحظ أن اتفاقيات الهدنة البحرية لم تتطرق إلى الحروب البرية بين الإمارات وقد يرجع ذلك إلى أن بريطانيا لم تكن يهمها من عقد اتفاقيات الهدنة سوى حصول سفنها على حق المرور بأمن وسلام في مياه الخليج العربي والمناطق الأخرى دون أن يتعرض لها أحد من أبناء الإمارات العربية بسوء أو بأية عمليات بحرية ، لأن السياسة البريطانية كانت تقضي بعدم التورط في الاشتباكات البرية نظراً للتعليمات العليا من الحكومة الهندية وحكومة بومباي إلى قادتها العسكريين في الخليج العربي خلال حملاتهم البحرية التي تقضي باستمرار بأن يقتصر النشاط العسكري على الساحل وأن لا تمتد العمليات إلى الداخل إلا إذا اقتضت الضرورة ، وكثيراً ما كان البريطانيون يلجأون إلى السكوت أو الموقف السلبي عن إعطاء تفسيرات واضحة لبعض الشيوخ العرب عن الموقف البريطاني في حالة تعرضهم للاعتداءات من قبل غير الموقعين على الاتفاقيات أو في حالة تعرضهم للغارات التي تجيئهم من البر ، وقد تكون المعارك الحربية البرية لا تهمها إلا إذا تعرضت مصالحها للخطر أو عندما حاول زايد بن خليفة إقامة منع الحروب البرية وكان يفرض الأمن والاستقرار في الإمارات العربية ولكن المقيم البريطاني تصدى له عدة مرات ومنعه من التدخل في شؤون الإمارات لغرض الأمن والاستقرار وكان يتخوف من أن تدخل زايد بن خليفة قد يؤدي إلى اتحاد بين الإمارات مما يعرض تواجدها في المنطقة إلى خطر من جديد ، إضافة إلى ذلك فإن اتفاقيات الهدنة البحرية لا تقيد موقعيها بوجوب مراعاة السلام في البحر تجاه غير الموقعين عليها ولا تمنع هؤلاء من توجيه هجماتهم البحرية على الإمارات المنضمة إليها ، وقد أشرنا إلى الهجمات الإيرانية على جزر الإمارات وخاصة « صري » وكيف أنها احتلتها في حين منعت بريطانيا الإمارات من الدفاع عن حقها ، وبذلك فرضت الأمن من جانب واحد وأحكمت قبضتها على الإمارات العربية

بعد أن أفقدتها عناصر قوتها بتدمير مراكزها وحرق سفنها ولم يعد في مقدورها مزاولة نشاطها وبعد أن قضت على قوتهم البحرية لم تقدم لهم ضماناً للحماية من الاعتداءات البرية[٢٠] .

ونلاحظ في اتفاقيات الهدنة البحرية أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على أن يظهر نظام الهدنة كما لو كان برغبه الشيوخ أنفسهم وليس مفروضاً عليهم بفعل الضغط البريطاني إذ أن ديباجة الاتفاقية جاء فيها ما يلي[٢١] :

« لقد جربنا لسنوات عديدة الفوائد والمزايا الناتجة من الهدنة البحرية التي اتفقنا عليها فيما بيننا وذلك عن طريق وساطة المقيم البريطاني في الخليج والتي تجددت من وقت لآخر واستمر مفعولها إلى وقتنا هذا ،حيث أننا نشعر بالارتياح التام الناجم عنها كما أننا ندرك فداحة الشرور التي ظهرت في الماضي نتيجةً لقيام منازعات بحرية فيما بيننا » .

ومما جاء فيه بأنهم تيقنوا من فوائده الجليلة وخاصة بالنسبة لمواسم الغوص التي أصبحت المصدر الأساسي للاقتصاد الوطني بعد أن فقدت الإمارات العربية قوتها البحرية بعد فرض النفوذ البريطاني واستخدامها السفن التجارية مما كان له أثر في تدهور اقتصادها وصارت بحاجة ماسة إلى المساعدات البريطانية مما أعطاها الفرصة لتستغل ظروف الإمارات لتزيد من نفوذها في المنطقة ، ولهذا نجد أن نظام الهدنة البحرية أثبت مقدرته على دعم النفوذ البريطاني أكثر مما حققته اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ ، إذ أن نظام الهدنة كان يهدف أساساً إلى قمع النشاط البحري بالقضاء على أسباب ذلك النشاط بتحريم الحروب البحرية في حين كانت اتفاقية السلام ١٨٢٠ تهدف إلى القضاء على النشاط البحري عن طريق فرض العقوبات على ممارسة ذلك النشاط ، وأن نظام الهدنة كان يرتبط بفاعلية الرقابة البحرية وقبل اتفاقية الهدنة عام ١٨٣٥ كان الأمر يقضي بإرغام الشيوخ على دفع تعويضات عن الإعتداءات التي يقترفها رعاياهم في البحر وبعد توقيع اتفاقية الهدنة كان الشيوخ أنفسهم

طبقاً لنصوص الاتفاقيات هم الذين يفرضون العقوبات على مرتكبيها من رعاياهم قبل أن يعلم بها المقيم البريطاني كأن يقوم بجولة تفتيشية أو رقابة على ساحل الإمارات في فصل الربيع وبعد عام ١٨٣٦ أي بعد توقيع اتفاقية الهدنة الأولى أصبح يقوم بجولة لتجديد الاتفاقية ، وكان المقيم البريطاني يوزع بعض الهدايا في الوقت الذي كانت الخزانة البريطانية في « بوشهر » تمتلىء بآلاف الريالات التي حصلت من شيوخ العرب بمثابة الغرامات لأتفه الأسباب . وأن نظام الهدنة وفرض الأمن البريطاني مما ساعد على قيام عمليات المسح البحري الذي قام به فريق من ضباط بحرية بومباي استمر ثلاث سنوات ١٨٣٥ ـ ١٨٣٨ ، من أجل إعداد الخرائط من النوع الذي يرشد السفن كما أدى إلى استخدام الملاحة البخارية البريطانية في المنطقة وخاصة السفن الحربية البخارية الكبيرة وكان منظرها غير مألوف لدى سكان الإمارات وحمولتها الضخمة ومدافعها الثقيلة كانت مؤشراً لتفوق النفوذ البريطاني ومحو الأثر الذي نتج عن ظهور القوات المصرية وما حدث من علاقات بين القادة المصريين وبعض شيوخ المنطقة وأمرائها[٢٢] .

وكما قلنا بأن بريطانيا كانت توحي للشيوخ العرب باتفاقيات الهدنة في حين نجدهم قاموا بهذه المبادرة لإحلال الأمن فيما بينهم ولكن بريطانيا استغلت نظام الهدنة لصالحها ، فقد كانت اتفاقية السلام العامة ١٨٢٠ تحرم على عرب الإمارات أن يتعرضوا للسفن والأسطول البريطاني بينما كانت لا تمنع أبناء الإمارات من الاقتتال فيما بينهم مما حال بينهم وبين مصدر رزقهم إلا وهو الغوص على اللؤلؤ فاضطروا إلى توقيع اتفاقية الهدنة لتحرم الاقتتال في موسم الغوص لمدة خمسة أشهر ثم ثمانية ثم سنوية ثم أصبحت دائمة عام ١٨٥٣ ، وكأن بريطانيا تعمدت إلى استمرار القتال بين الحكام بهدف تعميق الخلاف وبذر بذور عدم الثقة[٢٣]، وهذه الاتفاقيات أعطت لبريطانيا الفرصة للتدخل في شؤون الإمارات العربية وكانت تعارض أياً من حركات التوحيد وعارضت المحالفات كما حدث عندما تدخلت لفض تحالف أقامته إمارتا عجمان وأم القوين وعملت على إضعاف وتفكيك أية إمارة قوية كما

حدث في الشارقة ، وبعد توقيع الاتفاقيات الدائمة ضمنت بريطانيا بموجبها إشرافاً أقوى على شؤون الإمارات العربية حيث أقرت احترام جميع الشروط التي وردت في الاتفاقيات السابقة حتى عام ١٨٤٣ ، واتخذت من الاتفاقية الدائمة أداة لتشديد قبضتها على الإمارات العربية لضمان المرور السلمي لتجارتها وأصبحت هذه الاتفاقية الركيزة الأساسية للسلطة البريطانية في الإمارات العربية ومنحتها حق التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات واستخدام السلاح لقمع أية محاولة من الإمارات للتخلص من السيطرة البريطانية وأن بريطانيا تركت مجالات النزاع البري بين الإمارات حتى بعد الاتفاقية الدائمة لكي تؤجج روح العداء والفرقة بين هذه الكيانات بهدف فرض سيطرتها والاحتفاظ بزمام الحكم(٢٤) .

وتتضح لنا من خلال دراسة الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع الإمارات العربية في الفترة من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٥٣ بأنها كانت تقضي بإنشاء تحالف وصداقة بين بريطانيا والإمارات العربية لتحقيق أهداف بريطانيا في تلك الفترة الرامية إلى مكافحة العمليات البحرية وتجارة الرقيق وصيانة السلام في مياه الخليج العربي ولذا فإن الحكومة البريطانية عهدت إلى ممثليها في شركة الهند الشرقية تولى مهمة الحراسة والإشراف على تطبيق بنود وأهداف الاتفاقيات السابقة وكانت الحكومة البريطانية تقوم بتطبيق المهمة والسلطة المخولة لها عن طريق هذه الاتفاقيات بكل دقة وشدة ، ولم تخول بريطانيا لنفسها حق التدخل في الأمور الداخلية ضمن اختصاص حكومات الإمارات والتي لا علاقة لها بالمخالفات التي ترتكب في مياه الخليج وهذا يعني من الناحية الرسمية أن بريطانيا قد اعترفت باستقلال هذه الإمارات في تسيير شؤونها الداخلية(٢٥) . ولكن من الناحية الفعلية كانت تتدخل في الشؤون الداخلية للإمارات خاصة إذا تعرضت مصالحها للخطر أو كان هناك توجه إلى الاتحاد أو التحالف فيما بين الإمارات .

وقد تكون أهمية الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا في الفترة ١٨٢٠ ـ ١٨٥٣ تكمن أنها هيأت الجو لتفهم واضح للعلاقات بين بريطانيا

والإمارات العربية وكان مفهوما لدى حكام الإمارات العربية بأن سياسة الحكومة البريطانية تجاه الخليج العربي لن تتدخل في شؤونهم الداخلية ما داموا ملتزمين بعدم مهاجمة السفن البريطانية أو التعرض لمصالحها في مياه الخليج العربي وبالنسبة لتجارة الرقيق فإن بريطانيا التزمت بالقبض على السفن التي تحمل على ظهرها رقيقاً وتطبق على أصحابها أحكام المعاهدة العامة للسلام(٢٦) واتفاقيات منع الرقيق .

خامساً ـ بريطانيا والاتفاقيات الإضافية لعام ١٨٥٦ و ١٨٦٤ :

وجدت الحكومة البريطانية بأن الاتفاقية الدائمة غير كافية لإرضاء أطماعها ووجدت فيها ما ينظم العلاقة مع الإمارات العربية تحت إشرافها دون حقها في تفتيش السفن ولذا فإنها فرضت على الإمارات العربية عقد اتفاقية إضافية في مايو ١٨٥٦ تختص بالقضاء التام على تجارة الرقيق وجاء في مقدمتها(٢٧) :

أبلغ الكابتن « جونز » المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أنه قد سقطت مادة كان من المفروض أن تكون من بين مواد الاتفاقية البحرية التي أبرمت بين الإمارات العربية والحكومة البريطانية بهدف منع استيراد وتداول الرقيق وموعد سريان هذه الاتفاقية الأول من مايو عام ١٨٤٧ ، وفيها تعهد شيوخ العرب بأن يكونوا ملزمين بتنفيذ نصوص هذه المادة من باب الصداقة مع الحكومة البريطانية ورغبة منهم في مساعدتها على بلوغ هدفها الذي تسعى إليه .

وقد نصت هذه المادة على ما يلي :

« عندما يصل إلى علمي وأتحقق أن رقيقاً قد أدخل إلى منطقتي من أية جهة أو إلى أية منطقة تخضع لنفوذي فإنني بموافقتي التامة وحريتي الكاملة أقوم بالتحفظ على هؤلاء الرقيق وأقوم بتسليمهم إلى السفن البريطانية .

وأنه في حالة وثوقي من أن الرقيق قد نقلوا بواسطة سفن تابعة لي أو تابعة

لشعبي أو اتباعي ولم تستطع طرارادات الحكومة أن تلحق بها فإنني أعتبر نفسي ملزماً بغض النظر عن مكان إنزال أولئك الأرقاء بفرض الحصار على القارب العاصي وربانه حتى تصلني تعليمات فيما بعد بشأنهم من المقيم في بوشهر » .

ولم تكن هذه الاتفاقية الإضافية لسد ثغرة في الاتفاقية الدائمة كما قال المقيم البريطاني بل لزيادة السيطرة والهيمنة البريطانية على الإمارات العربية ، وإلا كيف غاب عن السلطات البريطانية سد هذه الثغرة طوال تلك المدة الزمنية ، ودأبت على تأكيد سيطرتها بين حين وآخر بفرض اتفاقيات متتالية لتجدد قيودها على الإمارات العربية إذ لم تكد تمضي بضع سنوات على تلك الاتفاقية حتى فرضت اتفاقية جديدة عام ١٨٦٤ لحماية خطوط التلغراف وعدم التدخل في العمليات التلغرافية التي تقوم بريطانيا بها في أراضيهم أو بالقرب منها لما في ذلك من أثر على ازدهار التجارة في المنطقة وعن استعدادهم لمعاقبة أي فرد يقوم بأي عمل من شأنه تعريض خطوط ومحطات التلغراف للخطر التي تتيح المجال للرعايا بإرسال برقياتهم مس خلالها ، وتبين من ذلك بأن بريطانيا كانت توحي لشيوخ العرب أن ما تقوم به ليس إلا لمصلحتهم ومصلحة رعاياهم وفي حقيقة الأمر كان لخدمة مصالح بريطانيا وأهدافها ، فبعد ثورة الهند عام ١٨٥٧ أدركت أهمية نقل أخبار ما يجري في المنطقة إلى بريطانيا بأسرع ما يمكن مما جعلها تفكر في إنشاء خطوط تلغرافية بين مستعمراتها في الهند وأوروبا عن طريق الخليج العربي إضافةً إلى خدمة التجارة البريطانية(٢٨) .

سادساً ـ تغير السياسة البريطانية تجاه الإمارات والاتفاقية المانعة لعام ١٨٩٢ :

بدأت بريطانيا تواجه قوى منافسة جديدة لنفوذها في المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٨٨ قام بعض المسؤولين الإيرانيين بمحاولة إقامة قاعدة لهم على الساحل وإبعاد النفوذ البريطاني مما جعل المقيم السياسي البريطاني يسرع بزيارات للإمارات العربية للحصول على تعهدات بعدم

إقامة علاقات ثنائية مع أية دولة أجنبية ، وهناك ظهر التنافس الألماني المتمثل في شركة « الونكهاور » في البحرين والتقارب الألماني العثماني وإقامة مشروع خط سكة حديد برلين بغداد ومحاولات روسيا للوصول إلى المياه الدافئة وكذلك النفوذ الفرنسي في عمان وأصبح الخليج العربي مسرحاً للتنافس الدولي مما يهدد التواجد البريطاني وإذا بادرت بريطانيا إلى عقد اتفاقيات جديدة مع الإمارات العربية في الثمانينات من القرن التاسع عشر سميت بالاتفاقيات الانفرادية أو اتفاقيات المنع والتحريم لأنها تمنع أي نفوذ غير النفوذ البريطاني في المنطقة(٢٩) .

وأدركت بريطانيا مغزى التحركات الدولية وبخاصة العثمانية التي ترمي إلى إبعاد النفوذ البريطاني من المنطقة وجعلها تحت السيادة العثمانية التي قد تستغل تذمر شيوخ الإمارات من النفوذ البريطاني والتأثير في مواقفهم وجذبهم لدائرة نفوذها والتخلص من الغرامات التي فرضتها بريطانيا ، ولهذا لجأت بريطانيا إلى أسلوب جديد في التعامل يوحي بالتساهل معهم والعمل من أجل مصالحهم وتطمئن إلى وقوفهم بجانبها ضد أية محاولات عثمانية لمناهضة النفوذ البريطاني وكان سلطان بن صقر يدرك حراجة موقف بريطانيا التي تعمل على استغلال هذه الفرصة وأوضح للمقيم أن التعويضات التي تفرضها بريطانيا على من يخل بالاتفاقيات السابقة تجعله في موقف حرج وإن دوره في هذا المجال أصبح دوراً إيجابياً دون مقابل وتحصيل الغرامات منهم وتسليمها للمقيم ولا يحصل على أي نصيب منها ولهذا فلا بد من إعادة النظر في هذا الأمر ومنحه نسبة معينة مما يقوم بتحصيله وقد لقي اقتراحه تجاوباً من المقيم البريطاني الذي رفع توصية بهذا الشأن لحكومته التي أقرتها بدورها(٣٠) .

وبدأت السياسة البريطانية إلى إقامة علاقة ودية مع حكام الإمارات العربية وتخلت عن إطلاق تسمية « القرصنة » على العمليات البحرية وأصبحت تطلق عليه « الاضطرابات البحرية » ، وهذه التسمية أقرب إلى الحقيقة من « القرصنة » علماً بأن القوة البحرية للقواسم التي كانت تشكل عامل الاستقرار الرئيسي لقوة الإمارات البحرية قد أضعفت في هذه الفترة لبيع

القواسم الكثير من سفنهم للهنود وغيرهم للتخلص من الضغط البريطاني المفروض عليهم فأراحوها من خطرهم وبالتالي لم تعد عمليات بحرية التي أولت بريطانيا اهتمامها دون أن تتدخل فيما يجري من منازعات برية بين الإمارات التي كانت ترى فيها أضعافاً لهذه الإمارات دون أن تؤثر في المصالح البريطانية وعلى العكس من ذلك أعطت لبريطانيا فرصة في الإبقاء على ضعفها وتفككها مما يخدمها ويجعلها في منأى عن قيام قوة قادرة على التصدي للمخططات الاستعمارية الرامية إلى فرض هيمنتها على مقدرات المنطقة وإخضاعها لسيطرتها[٣١] .

أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى عقد إتفاقية المانعة هو الأحداث السياسية التي وقعت في الخليج العربي ومنها إخضاع العثمانيين عام ١٨٧١ نجد والإحساء ومدوا نفوذهم إلى قطر ، وبرغم تحديد الحكومة العثمانية أهدافها من الحملة لاستعادة نفوذ الدولة العثمانية على إقليم نجد إلا أن بريطانيا كانت قلقة من الحملة العثمانية هناك ولم تشعر بالارتياح تجاه هذا التفسير بعدما رافق الحملة العثمانية على الإحساء ونجد وقطر من اشاعات تعتبر الإمارات العربية أراضي عثمانية وتأكدت هذه الإشاعات بعد الحملة عندما صدر في العدد الأخير من مجلة بغداد الرسمية في يونيو ١٨٧١ ، أن البحرين وثماني مدن في الإمارات العربية تعتبر جزءاً من إقليم نجد العثماني ، كما انزعجت بريطانيا من مجيء السفن الحربية العثمانية إلى مياه الخليج العربي لأول مرة بعد غيبة ثلاثة قرون ومما زاد في قلق بريطانيا عدم اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقيات البريطانية مع الإمارات العربية مما اضطر السفير البريطاني في اسطنبول تقديم نسخ من الاتفاقيات البريطانية مع الإمارات إلى وزارة الخارجية العثمانية ولكن الباب العالي رفض الاعتراف بهذه الاتفاقيات أو الإلتزام بها، وقد رافق هذا الموقف العثماني منذ ١٨٧١ ظهور نزاع حول خور العديد بين إمارة أبو ظبي وقطر التي وجد حاكمها جاسم بن محمد ثاني تشجيعاً وعوناً من الباب العالي في هذا النزاع ، وحاول العثمانيون إجراء اتصالات مباشرة مع زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي مما اتفق البريطانيون ودفعهم

إلى مراجعة كل ارتباطاتهم مع الإمارات العربية وضرورة عقد اتفاقية جديدة تربط الإمارات العربية بعلاقات سياسية أوثق معهم[٣٢].

وهناك عامل آخر أظهر حاجة بريطانيا إلى عقد اتفاقية المانعة هو نشاط الحكومة الإيرانية وأن زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى البحرين والإمارات العربية في عام ١٨٨٧ ، أثارت شكوك المقيم السياسي البريطاني باحتمال وجود روسية وراء التحركات الإيرانية ، واتخذ المقيم البريطاني الاحتياطات اللازمة وحصل في ديسمبر من شيوخ العرب على تأكيد كتابي بأنهم لن يتصلوا أو يعقدوا اتفاقاً تحت أي ظرف من الظروف مع أية جهة أو حكومة بدون موافقة الحكومة البريطانية ولن يسمحوا لمندوب أية دولة بالإقامة في أراضيهم ، وبعد ذلك ظهر نشاط أوروبي جديد بمجيء الفرنسيين واتصالهم بالإمارات العربية عام ١٨٩١ مما أثار الشكوك من وراء ظهور الفرنسيين دوافع سياسية عندما زار الفرنسي « ميوشابي » حاكم أم القوين واجتمع معه ثلاث مرات وقدم له الهدايا مما أقنع حاكم أم القوين بمزايا رفع العلم الفرنسي على سفنه كما فعلت قبيلة بني « بو علي » في مدينة صور بجنوب عمان ووافق حاكم أم القوين على توجيه رسالة إلى الحكومة الفرنسية يتعهد فيها بحسن استقبال المواطنين الفرنسيين في إمارته مما اضطر المقيم البريطاني الجديد « العقيد تاليوت » إلى مجابهة هذا الموقف الذي يهدد الوجود البريطاني واقترح على الحكومة البريطانية إلغاء التعهدات الكتابية التي حصل عليها البريطانيون من الإمارات العربية عام ١٨٨٧ على أن يحل محلها اتفاقية جديدة فوافقت بريطانيا على هذا الاقتراح[٣٣] .

ومن نصوص هذه الاتفاقية المانعة ما يلي[٣٤] :

١) لن أدخل بأي حال من الأحوال في اتفاقية أو في مراسلات مع أية حكومة فيما عدا الحكومة البريطانية .

٢) لن أوافق على إقامة أي وكيل لأية حكومة أخرى في إمارتي بدون موافقة الحكومة البريطانية .

٣) لن أتنازل مهما كانت الأحوال ولن أبيع ولن أرهن أو عدا ذلك لن أقبل احتلال أي جزء من إمارتي إلا إلى الحكومة البريطانية .

إن بريطانيا بادرت إلى عقد هذه الاتفاقية لاحتواء المنطقة والحيلولة دون سيطرة قوي أخرى وسميت بالاتفاقيات الانفرادية لأنها تمنع أي نفوذ غير النفوذ البريطاني وبعقد هذه المعاهدة بلغت بريطانيا ذورة نفوذها وهيمنتها على الشؤون الخارجية للإمارات العربية والذي انعكست سلبياته فيما بعد فحرم على الإمارات العربية الانفتاح على العالم الخارجي أو حتى الاحتكاك دولياً لفهم التيارات الدولية الخارجية ، وتبدو هذه الاتفاقيات وكأنها طبعت بالطابع الشخصي ولم تفرض في الوقت ذاته أي التزام على بريطانيا وإن كان البعض يرى أنها تضمنت ولو بشكل عرفي تعهداً بريطانياً بحماية الإمارات العربية من أي اعتداء خارجي وهذا التعهد يتفق وحماية المصالح البريطانية والحيلولة دون مزاحمة أي قوة أخرى للتواجد البريطاني وتعكس اهتمامها بتأمين طريقها التجاري إلى الهند ، وأعطت الاتفاقية الأساس القانوني لوضع الإمارات تحت الحماية البريطانية وتفويض المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية والخارجية ، ومن النتائج التي ترتبت عليها أنها عمقت بذور الفرقة والشك بين الإمارات من جهة وعملت على تداخل حدود الإمارات بشكل يثير النزاع من جهة ثانية(٣٥) .

وهناك من يرى بأن المعاهدات أضفت على الإمارات العربية عاملاً توحيدياً واتسمت الاتفاقية بسمات مشتركة وطبقت بنفس الشروط وبشكل مماثل على جميع الإمارات العربية وإن عدم اكتراث بريطانيا بالأمور الداخلية جعل الحقائق الاجتماعية والسياسية للإمارات بمنأى عن التجزئة والتصدع من جراء فرض سلطة الدولة المهيمنة أو المسيطرة وأضفت صفة الاعتراف والاستمرارية ، وعدم تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية كان مقصوداً منه زيادة الشقاق والصراع بين الأشقاء وعدم محاولتهم فض الخلافات بينهم وظلت هذه الخلافات سمة المنطقة وهذا ما أرادته بريطانيا بعدم تدخلها في الأمور الداخلية ما لم تهدد مصالحها بالخطر .

وبتوقيع هذه الإتفاقية فقدت الإمارات العربية مقومات الاستقلال وأدت إلى فرض الحماية وبالتالي مسؤولية بريطانيا عن علاقاتها الدولية ، وطدت العلاقات السياسية مع بريطانيا كما قوت علاقات التبعية معها من جهةٍ ثانية ، واعتبار هذه الفترة فترة تحول من علاقات أساسها التعاون والتفاهم على الأساليب الضرورية لمنع الاعتداءات البحرية على السفن التجارية البريطانية والمحافظة على السلام في مياه الخليج العربي إلى علاقات أساسها فرض الحماية البريطانية على الإمارات العربية التي اعترفت بريطانيا نفسها بالاستقلال مسبقاً ، وإن الحكومة البريطانية تصرفت مع الإمارات العربية في السابق على أساس بأنها أصلاً حكومات مستقلة يحكمها حكام يتمتعون بمظاهر السيادة من الوجهة القانونية[٣٧] .

ويمكن القول بأن بريطانيا لم تعبر عن أية رغبة في فرض سيطرتها على الأجزاء الداخلية من الجزيرة العربية أو في التدخل في الشؤون الداخلية للأجزاء الساحلية من الجزيرة العربية والغرض الأساسي من الاتفاقية المانعة هو المحافظة على وضع بريطانيا التجاري والاستراتيجي في الخليج العربي ومنع تقدم أي نفوذ لكل من فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية التي قضي على نفوذها جميعاً في الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني ، وكانت تهدف إلى منع امتداد نفوذ حكام الجزيرة العربية إلى الساحل الشرقي والجنوب الشرقي من الجزيرة العربية ، وتبدي اهتماماً أكبر بحماية الأقاليم التابعة لحكام الإمارات ضد أي تدخل من الدول الأخرى وذلك لاستمرارية خضوع دول المنطقة للنفوذ البريطاني[٣٨]دون غيره وبخاصة تجاه التواجد العثماني في نجد وقطر والإحساء وتخوفها من توسعه وتقدمه تجاه الإمارات العربية .

وتعتبر الاتفاقية المانعة غير متكافئة ولا مشروعة فرضتها الحكومة البريطانية على الإمارات العربية بعد الحملة العسكرية عام ١٨١٩ والقضاء على قوتها البحرية والبرية ثم عقدت اتفاقيات متتالية إلى عام ١٨٩٢ وتولت بموجبها شؤون الدفاع والخارجية وحق التصرف في ثرواتها بعقد اتفاقيات اقتصادية فيما

بعد ، والتحكم في أي اتصال يتم بين الإمارات العربية وبين الدول الأخرى وفي مقدمتها العالم العربي وحرمت عليها استخدام السلاح وفرص التجارة الخارجية وبالتالي أحكمت قبضتها على الإمارات العربية وعزلها عن شقيقاتها الدول العربية وعن المجتمع الدولي(٣٩) .

ثانياً ـ إمارة القواسم

إمارة القواسم في عهد سلطان بن صقر (١٨٠٣ ـ ١٨٦٦) :

فقد القواسم بعد تدمير عاصمتهم رأس الخيمة عام ١٨١٩ من قبل الحملة البريطانية التي دمرت المدينة وأحرقت معظم سفنهم وبخاصة الكبيرة وحرص القائد البريطاني جنرال « وليم جرانت كير » على عقد اتفاقيات منفردة ومباشرة مع كل حاكم مدينة أو شيخ متحالف مع القواسم مثل أم القوين وعجمان تشجيعاً لهم على الانفصال من كيان هذا الحلف . وقد شجعت هذه الخطوة على استقلال هاتين الإمارتين وأصبحتا حاجزاً يفصل بين أجزاء إمارة القواسم في رأس الخيمة والشارقة وضعت بريطانيا بطرق مباشرة وغير مباشرة العلاقة بين إمارة القواسم في الإمارات العربية وإمارتهم فى لنجة على الساحل الشرقي من الخليج العربي وهكذا تضاءل حجم التحالف القاسمي القديم وأصبحت إمارة القواسم تتكون من المدن الآتية :

الشارقة ، الحيرة ، الحمرية وجزيرة الحمرا ورأس الخيمة ورمس وشعم على ساحل الخليج العربي ، ودبا وخورفكان والفجيرة وكلبا في ساحل الشميلية على خليج عمان ، وضمت في الداخل واحة الذيد الخصبة ذات الموقع الاستراتيجي .

قام الزعيم القاسمي الشيخ سلطان بن صقر بتنظيم إمارة القواسم إدارياً وأجرى تعيينات سياسية وإدارية في المراكز القيادية الرئيسية في الإمارة بعد اتفاقية السلام العامة مع بريطانيا عام ١٨٢٠ ، فعين أخاه الشيخ محمد بن صقر القاسمي حاكماً على رأس الخيمة ، وأخاه الآخر صالح بن صقر حاكماً على الشارقة وبقي متنقلاً بين مدينتي رأس الخيمة والشارقة لغرض فرض

النظام والقانـون وتسيير الأمـور، أما في إمـارة الـوقاسم في لنجـة فكان الشيـخ قضيب بن أحمد بن صالح بـن سعيد بن قضيب بن كايد الأول ، وهكـذا التم شمل الأسرة والدولة القاسمية مرة ثانية(٤١) .

وقـد سيطر الـزعيم القاسمي سلطان بن صقـر من جديـد على أحداث السياسة في الإمارات العربية رغم الحملة البريطانية التي تعرضت لها إمـارته في النصف الأول من القـرن التاسـع عشر ولكن بعـد اتفاقيـة السـلام ١٨٢٠ سرعان ما تطورت مدينة الشارقة بعد اختيارها مقراً للوكيل السياسي البريطاني منذ ١٨٢٣ وأصبحت المركز السياسي والاقتصادي في الإمارات العربية طوال القرن التاسع عشر برغم المشاكل التي عملت على ضعفها منها الخلاف بين أبناء سلطان بن صقر على الحكم وظهور الثورات في أنحاء الإمارة من أجـل الاستقلال خاصة في منطقة رؤوس الجبال والفجيرة والحمريـة ، إن التحدي القاسمي المستمر لبريطانيا في الخليج أثار عداءها ضدهم وقـاموا بـإجراءات قهرية ضد القواسم لتثبت النفوذ البريطاني في المنطقة ، وهي من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف إمارة القواسم وتفككها أيضاً ، إن اتساع إمارة القـواسم وطبيعتها التي يقع جزء منها على ساحل الخليج العربي والآخـر على ساحـل خليج عمان ويفصل بينهما مرتفعات جبال الحجر ذات المسالك الصعبة ، يدل على أن أساس استمرار بقـائها كـان يعتمد على الأسـطول البحري القـوي وإن تحطيم هذا الأسطول على يد البريطانيين كان ضربة شديـدة للمحافـظة على أجزاء الإمارة متماسكة، وكان لقيام اضطرابات في الجـزء المطل على سـاحل عمان وإنكار بريطانيا للقواسم استخـدام البحر لنقـل قواتهـم أثـر في استمرار تفكـك الإمارة ، وفي عـام ١٨٥٥ لم يستطع سلطان بن صقـر إخضاع بعض المتمـردين هناك عن طـريق البحـر وحـاول محـاصـرة مـوانيهم ولكن المقيم السياسي البريطاني أمر سلطان بن صقر عدم نقل قواته بالبحـر وفك الحصـار بموجب اتفاقية الهدنة البحرية واعترض سلطان بأنه يستخدم البحر لوقف ومنع ثورة داخلية ونتيجة لمنع البريطانيين للقواسم أكثر من مرة بعد عام ١٨٥٨ من نقل قواتهم بحراً بعد اتفاقيات الهدنة البحرية الدائمة ، أصبحت أراضي إمارة

القواسم في منطقة الشميلية على خليج عمان ذات اضطراب ومشاكل دائماً .

وكذلك المشاكل التي سادت علاقات القواسم مع عمان أيضاً كانت من الأسباب التي ساعدت على ضعف إمارة القواسم بعد عام ١٨٢٠(٤٢) .

في عام ١٨٦٦ توفي الزعيم القاسمي سلطان بن صقر حاكم الإمارة القاسمية التي بلغت في عهده أقصى اتساعها من رأس الخيمة حتى الشارقة وساحل الشميلية على خليج عمان ولنجة على الساحل الشرقي من الخليج العربي وهو الرئيس الأعلى للقواسم وإمام من أئمة التحالف الغافري في عمان وعاش أكثر من مائة عام حيث ولد عام ١٧٦٣ ـ ١٨٦٦ .

خالد بن سلطان ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨ ثم سالم بن سلطان :

تولى الشيخ خالد حكم إمارة القواسم عام ١٨٦٦ بعد وفاة والده الشيخ سلطان بن صقر علماً بأنه كان متقلداً أمور الشارقة في حياة أبيه منذ عام ١٨٦١ ، واستطاع أن يوحد رأس الخيمة بعدما انفصل بها أخوه إبراهيم ولكنه لم يستمر لأنه جرح جرحاً قاتلاً في معركة بينه وبين حاكم أبو ظبي وتوفي في عام ١٨٦٨ ، وخلف أخاه في الحكم الشيخ سالم بن سلطان الذي حاول وقف التفكك والضعف في الإمارة باستخدام القوة في تحقيق أهدافه ولكنه لم ينجح وتجددت المشاكل والاضطرابات في ساحل الشميلية في مدينة « دبا » ورفضت بريطانيا بشدة إرسال أية تعزيزات عن طريق البحر مما اضطر سالم بن سلطان إلى تسوية سلمية كانت غير مرضية مما أدى إلى استئناف الاضطرابات من جديد . وتدخل تركي بن سعيد حاكم عمان وطالب بمنطقة الشميلية واعترض على سياسة سالم بن سلطان تجاهها ، ولكن المقيم السياسي البريطاني اعترض على دلك مقتنعاً بأن منطقة الشميلية يجب أن تبقى داخل إمارة القواسم ولدلك طلب المقيم من « مايلز » المعتمد البريطاني في مسقط أن ينصح تركي بن سعيد بعدم التدخل في هذه المنطقة ، ووافقت حكومة الهند البريطانية على وجهة نظر المقيم البريطاني « روس » إن كل ساحل الشميلية في خليج عمان إنما هو في نطاق تبعية القواسم وضرورة

إخضـاع منطقـة « روس الجبال » من « مسنـدم » إلى « دبا » لقـوانين الهدنـة البحرية[٤٣] .

صقر بن خالد بن سلطان ١٨٨٣ ـ ١٩١٣ :

وفي عام ١٨٨٣ تولى الشيخ صقر بن خالد الحكم في الشـارقة بعـدما كان نائباً عن عمه واستمر حكمه ثـلاثين عامـاً وقد تعلم درسـاً من فشل عمـه سياسياً وإن حل مشكلات إمارته لا يمكن أن يكون بالقوة العسكرية وإنما يجب أن يلجأ للدبلوماسية ، وإقامة علاقات جديدة مع البريطانيين وإنهـاء شكوكهم تجاه القواسم ، وساعدته في ذلك عدة عوامل وحدث تغير أساسي في موقف البريطانيين من القواسم خلال حكمه وهي[٤٤] :

أولاً : إن الاحتـلال الإيـراني لمـدينـة « لنجـة » وجـزيـرة « صـري » عـام ١٨٨٧ وسياسـة « طهران » العـدوانيـة نحـو القـواسم أدت إلى تضـارب صقر بن خالد والبريطانيين الذين رأوا أن هنالك مخططاً وتحريضاً روسياً وراء التوسع الإيراني في الخليج العربي .

ثانياً : إن وضع القواسم في نهاية القرن التاسع عشر لم يعد خطراً يهدد المصالح البريطانية كما كان ذلك في بداية القرن التاسـع عشر ونهـاية القـرن الثامن عشر .

ثالثاً : أن ازدياد النفوذ الفرنسي في عمان في أواخر القرن التاسع عشر أسهم في تنمية التقارب بين القواسم والبريطانيين ودفع بحكومة الهند البريطانية إلى إعادة النظر في موضوع سيادة سلطان عمان على شبـه جزيـرة « مسندم » ومطالبه في منطقة ساحل الشميلية .

وحدث عدة تغيرات في السياسـة الداخليـة للشيخ صقـر بن خالـد بعد الاحتلال الإيراني لجزيرة « صـري » منها تسـوية خـلافاتـه مع عمـه سالم بن سلطان ، وجد صقر بن خالد أنه من الحكمة أن يتحـالف مع زايـد بن خليفة حـاكم إمارة أبـو ظبي وقد أثبتت الأعـوام القادمـة مـدى نفـع هـذا التحـالف للشارقة .

كـانت بريـطانيا تتـدخل في شؤون الإمـارات العـربيـة وبخاصـة إمـارة القـواسم ، وهي التي سـاعـدت بشكـل رئيسي في النـزاعـات والحـركـات الانفصالية كما حصل بين رأس الخيمة والشارقة في عام ١٨٥٩ عندما حدثت محـاولات لفصل رأس الخيمـة عن الشارقـة واستمرت حتى نجـح حميد بن عبد الله في الاستقلال برأس الخيمة عام ١٨٦٩ ، وعندما حاول حاكم الشارقة الشيـخ سـالم بن سلطان استعـادة تبعيتهـا لسلطتـه لقي معـارضـة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العـربي ووصلت إلى حد التهـديد بـاستعمال القوة مما اضطر حاكم الشارقة إلى التراجع ، ولكن عندما تولى الشيخ صقر بن سلطان الحكم على الشارقة عام ١٨٧٣ وانتهج سياسة دبلوماسية مع بريـطانيا وتحسنت العـلاقات بينهمـا استطاع في أواخـر عهده إعـادة رأس الخيمة إلى حظيرة الشارقة تحت حكم الإمارة القاسمية الموحدة[٤٥] .

وذلك عندما توفي الشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان بن صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة عام ١٩٠٠ ، ووصل نبأ وفاته إلى مسامع صقر بن خالد قرر العمـل بسرعـة لضم رأس الخيمة إليـه وأرسل ابن عمـه حمـد بن مـاجـد بن سلطان بن صقر الذي تولى حكم مدينة « كلبا » وما جاورها بعد وفاة والده في وقت مبكر من هذا العام وطلب منه دخول مدينة رأس الخيمة وإعلان نبأ عودتها إلى الاتحاد القاسمي وفي أوائل عام ١٩٠١ عاد حمد بن ماجد إلى حكم كلبا وعين ابنه خالد بن صقر والياً على رأس الخيمة وخلفاً لجده من والدته الشيخ حميد بن عبد الله[٤٦] .

إن النصـر السياسي الـذي أحرزه صقـر بن خـالـد بتـوحيـد الإمـارتين القـاسميتين أثار طمـوحه في استعـادة الأمن والاستقرار في منـطقـة الشميليـة وبخاصة عندما قتل أحد القواسم من اتباع رأس الخيمة في ميناء دبـا وطلب من ابنـه خالـد بن صقر بـإعداد جيشـه إلى الشميلية لفـرض الأمن هناك وتحـرك خـالد بن صقـر على رأس جيشه متجهـاً نحو منـطقة الشميليـة ، وعنـد بلدة « البثنة » جرت معركة بين الانفصاليين في تلك المنطقة وقوات رأس الخيمـة التي انهزمت وتراجعت القوات القاسمية وعادت إلى رأس الخيمة مما اضـطر

زعيم القواسم صقر بن خالد إلى إصدار أوامره إلى كتيبة من الفرسان والهجانة بأن تتوجه إلى رأس الخيمة ومنها إلى ساحل الشميلية لمحاربة الانفصاليين هناك ، ولكن تدخل زايد بن خليفة حاكم إمارة أبو ظبي أدى إلى حل المشكلة وتخفيف حدة التوتر ثم ساهم زايد بإحلال السلام وبالطرق السلمية بين زعيم القواسم والانفصاليين فهدأت الأوضاع وساد السكون(٤٧) .

وكان المقيم البريطاني أحال موضوع تلك المشاكل إلى السلطات الحكومية البريطانية للتحكيم فيها وقد استغرق صدور القرار البريطاني وقتاً طويلاً لحساسية المشكلات في منطقة الشميلية وفي نوفمبر عام ١٩٠٣ أثناء زيارة « لورد كيرزون » للشارقة أعلن قرار حكومة الهند في هذه القضية الذي بين السياسة البريطانية الجديدة تجاه القواسم نتيجةً للظروف المستجدة في ساحة الإمارات العربية وقال كيرزون(٤٨) :

« أنتم جميعاً تدركون أن هذا الجزء من الساحل المعروف بساحل الباطنة « الشميلية » في الجانب المقابل لشبه جزيرة عمان يقع تحت سلطان رئيس القواسم . ومع ذلك فسلطته محل جدل في بعض الأجزاء . ومن المرغوب فيه أن يتوقف الجدل حول هذا النزاع » .

وأن اعتراف بريطانيا بحقوق القواسم في السيادة على الساحل « الشميلية » كان هاماً جداً لوحدة الإمارة القاسمية وكذلك زيارة « كيرزون » الذي أكد سياسة الحكومة الهندية وموقفها الجديد تجاه القواسم .

وفي عام ١٩٠٨ توفي خالد بن صقر والي رأس الخيمة واقترح كبار العائلة القاسمية أن يتولاها سالم بن سلطان الذي كان معتزلاً وقتذاك في الحمرية ووافق الزعيم القاسمي صقر بن خالد وأرسل عمه سالم ليخلف ولده وهذا التصرف لم يكن حكيماً في نظر البريطانيين الذين عانوا الأمرين من تصرفات سالم بن سلطان في قضية أوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى مع شركة « فنكهاوس » الألمانية إضافة إلى موافقة من البريطانيين أنفسهم ، وسرعان ما أعلن سالم بن سلطان استقلال رأس الخيمة عن إمارة القواسم

الموحدة وأصبح الاعتراف باستقلال هذه الإمارة الجديدة بين عام ١٩١٠ ـ ١٩٢١ مشكلة بالنسبة للسلطات البريطانية في الخليج العربي ، وفي عام ١٩١٣ توفي الشيخ صقر بن خالد وكان ابنه سلطان قاصر السن فخلفه الشيخ خالد بن أحمد في حكم الشارقة حتى عام ١٩٢٤[٤٩] .

سلطان بن صقر بن خالد :

بعد أن تولى الشيخ سلطان بن صقر الحكم عام ١٩٢٤ جرى تغير في السياسة البريطانية تجاه المنطقة فمنذ بداية الثلاثينات من القرن العشرين أخذت بريطانيا تعمل على إحكام سيطرتها على الإمارات العربية بصورة أشد عما كانت عليها من قبل وازدادت المصالح بإنشاء شبكة من الخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى عبر الخليج العربي ، وفي ١٩٢١ وافقت لجنة الشرق الأوسط التابعة للخارجية البريطانية على تقرير وزارة الطيران بضرورة التأسيس الفوري للطريق الجوي ، ووقع الاختيار في البداية على رأس الخيمة ولكن حاكمها رفض وهذا يتناقض مع تعهدات الإمارة السابقة مع بريطانيا التي عرضت على حاكم رأس الخيمة إيجاراً كبيراً للمطار وضريبة عن كل طائرة تهبط وأن تدفع له مبالغ سنوية وشهرية في مقابل التسهيلات التي يمنحها للمطار وإبقاء قوات لحراستها إلا أنه أصر على موقفه المعارض ، ووجدت بريطانيا من الضرورة إقامة المطار في الشارقة وجرت اتصالات تمهيدية مع شيخها سلطان بن صقر الذي اتخذ الموقف المتصلب في بداية الأمر إلا أنه وافق في النهاية على توقيع اتفاقية مع الحكومة البريطانية في يوليو ١٩٣٢ ، وهكذا استطاع حاكم الشارقة أن يتمتع بمركز هام بين الإمارات العربية باتفاقه مع الحكومة البريطانية باستخدام إمارته بمثابة مطار للخط الشرقي الواصل بين البصرة وكراتشي والتابع للخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار كما نشأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية قاعدة عسكرية في الشارقة تابعة لسلاح الطيران الجوي[٥٠] الملكي .

ثالثاً ـ إمارة أبو ظبي :

إمارة أبو ظبي في عهد شخبوط بن ذياب ١٧٩٣ ـ ١٨١٦ :

تناولنا في الفصل الثاني عن بني ياس وعن الشيخ شخبوط بن ذياب الذي تولى زعامة آل بوفلاح عام ١٧٩٣ وكان من الزعماء ذوي الأفق الواسع وفي عهده تأكدت زعامة البوفلاح على بني ياس ، واستطاع بمواقفه الصلبة المشاركة في صد الغزوات الأجنبية التي تعرضت لها عمان من القوى الخارجية وتحالف مع البوسعيد حكام عمان وأرسى بداية عهد من الإلفة والمودة مع حكام عمان ، وقام بخطوة جريئة ذات أثر سياسي واقتصادي بالغ في حياة إمارة أبو ظبي ونقل مقر حكمه من ليوا في الداخل إلى المدينة الجديدة التي بدأت تتشكل في جزيرة أبو ظبي وفتح أمام شعبه نشاط البحر بخيراته الواسعة سواء في مجال التجارة أو الملاحة أو الغوص والصيد ، وأصبحت أبو ظبي في مركز يجعلها قوة معترفاً بها في المنطقة ولكنه في عام ١٨١٦ تنازل عن الحكم لأولاده محمد ثم طحنون ثم خليفة وتوفي عام ١٨٣٣ ، وقد عاصر شخبوط بن ذياب في أواخر حياته خروج قبيلة آل بوفلاسه تحت زعامة المكتوم إلى دبي واستقرارهم هناك واستطاع بحكمته أن يوقف الصدام بين ابنه خليفة وبين البوفلاسة في دبي[٥١] .

طحنون بن شخبوط ١٨١٨ ـ ١٨٣٣ :

كان طحنون شخصية نشطة محبة للعمل وصارت أبو ظبي في عهده من القوى المهمة في الإمارات العربية ، وازدهرت أبو ظبي كمدينة في حياته ، فتطورت من بدايتها المتواضعة وازدادت أهميتها ومواردها وأصبح لها ميناء مهم وبالتدرج برع البدو في صناعة السفن وصيد الأسماك واللؤلؤ وأصبح لهم

أسطول يضم ثلاثمائة سفينة من مختلف الأحجام يعمل عليها أكثر من ٢٥٠٠ رجل ، وعند وفاته في ابريل عام ١٨٣٣ ، كانت أبو ظبي كإمارة قوية سياسياً وعسكرياً في جنوب شرقي الجزيرة العربية ، وكان طحنون موضع تأييد قبائل أبو ظبي وقد وصفه أحد الذين كانوا ضمن بعثة بريطانية لمسح الإمارات العربية عام ١٨٢٤ بقوله(٥٢) .

« طحنون زعيم أبو ظبي ، شخصية تحب الرياضة شبه الحربية ، وتجيد فنون القتال ، قوي البنية ، مشهور بالشجاعة ويمكنه قيادة ٤٠٠ جندي مدربين تدريباً عالياً » .

خليفة بن شخبوط ١٨٣٣ - ١٨٤٥ :

تولى خليفة بن شخبوط حكم أبو ظبي بعد أخيه طحنون وقبل توليه مرت على أبو ظبي فترة مضطربة من الصراع بينه وبين أخيه سلطان الذي قاسمه الحكم في فترة من الزمن ثم استطاع خليفة أن ينفرد بالحكم وحده ، ومن خلال الصراع انفصل البوفلاسة عن بني ياس وذهبوا إلى دبي لينفردوا بالسلطة فيها ، ورغم أعباء الحكم وما يتبعه من مسؤوليات فقد كان للشعر عند خليفة بن شخبوط دور لا يقل أهمية عن المعارك الحربية(٥٣) .

سعيد بن طحنون ١٨٤٥ - ١٨٥٥ :

تولى سعيد بن طحنون بعد عمه خليفة وطوال فترة حكمه تواترت على أبو ظبي سنوات قاسية في مواجهة الأخطار الأجنبية ، وكان سعيد بن طحنون صلباً قوياً في دفاعه عن حقوق بلاده وصيانة أرضه ، تماماً كما كان آباؤه وأجداده واستطاع بحكمته أن يستميل إلى جانبه بعض قبائل المنطقة ، وقد اشتهر عنه أنه كان قاضياً قديراً يفصل في المنازعات بين مواطنيه طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويحفظ أصول الدين(٥٤) .

زايد بن خليفة ١٨٥٥ - ١٩٠٩ :

تم اختيار زايد بن خليفة بعد ابن عمه سعيد بن طحنون لحكم إمارة

أبو ظبي وقدر لزايد بن خليفة أن يحكم الإمارة مدة طويلة ابتداءً من عام ١٨٥٥ إلى عام ١٩٠٩ مما أدى إلى استقرار الحياة وازدهارها في إمارة أبو ظبي وفي تاريخ الإمارات العربية حتى لقبه الجميع بزايد الكبير احتراماً وتقديراً له وجدير بالذكر أن عمره كان عندما استلم الحكم عشرين عاماً.

سيطر زايد بن خليفة على الوضع السياسي في شرق الجزيرة إلى الجنوب من الإحساء في الأعوام من ١٨٧١ ـ ١٩٠٩ وذاع صيته بين أبناء المنطقة ويرجع سبب سيطرته على السياسة في جنوب شرق الجزيرة إلى حكمته وقوة شخصيته وشجاعته وحالفه التوفيق في سياسته الداخلية والخارجية(٥٥) ، إضافةً إلى مصاهرته من القبائل العربية في الإمارات وأنجب مجموعة من الأبناء لعبوا دوراً بارزاً في تاريخ الإمارات العربية كالشيخ خليفة بن زايد ثم طحنون وحمدان وسلطان وصقر ثم أحفاده شخبوط وزايد ما زالوا يلعبون دوراً هاماً في تاريخ الخليج العربي والوطن العربي وبخاصة زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة الرئيس الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبو ظبي .

وابتداءً من عام ١٨٦٩ تعاون زايد بن خليفة مع الإمام عزان بن قيس إمام عمان ووطدا معاً نفوذهما في منطقة البريمي والعين ، وكان واضحاً نفوذ كل من إمام عمان على « البريمي » و « حماسا » و « صعرا » ونفوذ أبو ظبي على قرى « العين » و « هيلي » و « القطارة » و « الجيمي » و « المعترض » و « المويجعي »(٥٦) .

وما كاد ينتهي القرن التاسع عشر إلا وكان نفوذ زايد بن خليفة امتد على الشطر الأكبر من الأراضي الداخلية والمجاورة لساحل الإمارات ، بل وحتى على مقاطعة الظاهرة العمانية ، وتوسع سلطانه حتى بات نفوذه متفوقاً على نفوذ سلطان عمان ، مما جعل حكام البوسعيد يوكلون إليه مهمة حماية الأمن والعناية بمصالحهم هناك . وإن الخطر الوحيد الذي هدد أمن حدوده هو مواجهة الزحف العثماني في منطقة خور العديد وتمكن من وقفهم هناك عندما تعرضت

إمارة أبو ظبي للتوسع العثماني عام ١٨٧١ ودافع عن حدود إمارته في تلك المنطقة(٥٧) .

تعاون زايد بن خليفة مع المكتوم حكام دبي وتوثقت علاقات المودة بينه وبين جيرانه ، وساد الاستقرار والرخاء في إمارة أبو ظبي وزادت القوة العسكرية وخلال الأعمال التوسعية لزايد بن خليفة في منطقة الظاهرة عام ١٨٨٧ واجه بعض المتاعب من قبل الذين كانوا يعارضون نفوذه وتوسعه إلى تلك المناطق ، وشجعهم على المعارضة تركي بن سعيد حاكم عمان وأمدهم بالمساعدات المالية والعسكرية ضد زايد بن خليفة ولكنها وصلت متأخرة بعد فوات الأوان أما زايد فقد أمضى هناك شهرين وأوقع فيهم الهزائم وبعدها رجع إلى أبو ظبي منتصراً ومعه شيخان من المعارضين وقعا في الأسر(٥٨) ، وارتفع اسم زايد بن خليفة في منطقة الظاهرة وتوطد نفوذه هناك .

وفي عام ١٨٧٥ قام العقيد « اس . بي . مايلز » المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بزيارة إلى واحة البريمي وأرسل تقريراً إلى حكومته جاء فيه ، بأن القبيلة الرئيسية في المنطقة هي قبيلة بني ياس وأن رئيسها زايد بن خليفة وهو رجل قوي الشخصية وهو الرجل الوحيد الذي يتمتع حقيقةً بالنفوذ والسلطة ، فهو وقبيلته يتزعمان كل المناقشات في البريمي(٥٩) .

أما « برسي كوكس » الذي كان يعمل معتمداً سياسياً في مسقط ثم أصبح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، كان قد قام برحلة عام ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ يقول كيف تابع رحلته منفرداً من أبو ظبي إلى واحة البريمي ثم إلى مدينة مسقط عن طريق « وادي سمايل » وقال أنه كان طوال هذه الرحلة من مدينة أبو ظبي وحتى مدينة عبري في حماية ورعاية زايد بن خليفة ويذكر « كوكس » أن سلطان عمان قد عهد بشؤون الأمن والنظام في أراضيه بأرض الظاهرة لزايد بن خليفة لما يتمتع به من شهرة ونفوذ هناك وكتب(٦٠) يقول :

« إن نفوذ الشيخ زايد أقوى من نفوذ أي حاكم آخر في طول الساحل المتصالح وامتد نفوذه في ثبات لصالح السلام العام . . . . لقد بنى نفوذ بني

ياس في هذه الواحة مع أنه هناك قبائل أخرى أكبر عدداً كانت تدفع الجزية راضية لزايد » .

وأصبح زايد بن خليفة يسيطر على المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية وعلى إقليم الظاهرة العماني والمناطق المجاورة لها حيث كانت القبائل تقدم له الطاعة والولاء ، وكان يتدخل في المسائل والمشاكل التي تتعرض لها الإمارات العربية الأخرى ويفض النزاعات .

أولاً ـ الحالة الاقتصادية :

انتعشت الحياة الاقتصادية لإمارة أبو ظبي في عهد زايد بن خليفة وازدهرت الزراعة وزاد عدد المزارع والبساتين في واحة « العين » وواحة «ليوا» وزاد النشاط البحري أيضاً والتجارة وبخاصة تجارة اللؤلؤ التي كانت في بداية عصرها الذهبي مع بداية حكمه وراجت تجارة اللؤلؤ في أسواق الهند وعواصم أوروبا ، وأن جزيرة « دلما » تمتعت بأهمية خاصة بالنسبة للغوص واللؤلؤ وكثر عدد مغاصاتها في المنطقة المحيطة بين جزيرتي أبو ظبي و « دلما » ، التي اشتهرت بشكل فاق سمعتها على الجزر الأخرى في الخليج العربي وكان يؤمها تجار اللؤلؤ من مختلف أنحاء الخليج العربي وخاصة في أيام الغوص ، لأنها تقع في منطقة « المغاصات » ، وقد كتب الوكيل البريطاني في الشارقة تقريراً عام ١٩٠٦ يقول فيها(٦١) :

« تكون جزيرة دلما مأهولة بالسكان بصورة مكثفة أثناء موسم جمع اللؤلؤ إذ يؤمها مواطنون من قطر والبحرين ولنجة ومدن الساحل العربي الذين يتاجرون باللآلىء والسلع المختلفة وكانوا يدفعون إلى شيخ أبو ظبي ضريبة بمعدل ٤٠ أو ٣٠ ريالاً لكل تاجر ومن ١٠ إلى ٦ ريالات لكل تاجر صغير « الطوش » باللآلىء لا يعدو رأسماله ألف روبية تقريباً » .

كان زايد بن خليفة يبسط سيطرته على جزيرة دلما والجزر الواقعة بين أبو ظبي وخور العديد عن طريق « والي » يقيم في « دلما » ويشرف على حفظ

الأمن والنظام في تلك الرقعة البحرية ، ويتم جمع الضرائب والعائدات الجمركية عن طريق « المزكي » وهو موظف يعمل في جمع الزكاة التي تفرض على اللؤلؤ، والغوص على اللؤلؤ مباح في مياه الخليج الواقعة بين قطر والإمارات العربية بشرط أن يدفعوا الضرائب المستحقة عن استخراج اللؤلؤ لحاكم إمارة أبو ظبي ، أما الضرائب الأخرى التي تفرض على جزيرة دلما غير ضرائب اللؤلؤ فكانت بمعدل ٢,٥ في المائة على جميع المستوردات ما عدا اللؤلؤ ، وإن شيخ أبو ظبي هو المسؤول عن السماح لمن يريد صيد الأسماك على شواطىء الإمارة بعد استخراج رخصة لصيد الأسماك ، والإشراف على الصيد يمتد على طول الساحل حتى خور العديد ، ويقتصر هذا الإشراف قرب السواحل وفي الأخوار[٦٢] ، والصيد الذي يتم عن طريق نصب الشباك . أما الصيد في البحار العميقة فمباح للجميع وليس هناك أي إشراف كذلك الذي يفرض عليها في المياه الإقليمية للإمارة ، وكانت توجد في أبو ظبي محكمة تسمى «سليقة الغوص»، وتنظر في القضايا المتعلقة بالغوص والنزاعات التي تحدث بينهم أثناء فترة الغوص واستخراج اللؤلؤ[٦٣] ، ويخضع جميع الصيادين من بني ياس لأحكام هذه المحكمة .

أما المنطقة الأخرى التي تشكل مورداً آخر من الموارد الاقتصادية للإمارة فهو النشاط الزراعي ، أما مناطقها فتمتد في واحة العين وتكثر فيها المساحات الزراعية ثم واحة « ليوا » والمناطق المحيطة بها ، ويرجع سبب الازدهار الزراعي إلى اهتمام حكام أبو ظبي وبخاصة عهد زايد بن خليفة حيث ازدادت المساحات الزراعية في واحة « العين » ، التي أصبحت تشمل عدة قرى جديدة أنشئت في عهده وهي قرية « المسعودي » و « الهيلي » و « القطارة » و « المعترض » و « الجيمي » إضافةً إلى مدينة العين ، أما السبب الآخر للازدهار الزراعي هو أن بني ياس قاموا بشراء آبار جديدة وحفروا عددا كبيرا من الآبار وقاموا ببناء عدة[٦٤] أفلاج وكان بعضها يستغرق عدة شهور بل أحياناً سنوات في حفرها وبنائها ، ومن أهم الأفلاج التي حفرت في عهد زايد بن خليفة هو فلج المسعودي الذي بناه ابنه الكبير الشيخ خليفة بن زايد الذي

استغرق بناؤه أكثر من أربعة عشر شهراً وذلك لجلب المياه لري مزرعة جديدة أنشأها الشيخ خليفة بن زايد في المسعودي .

ثانياً ـ الشؤون الإدارية :

ويمكن أن نقسم المناطق الإدارية في أبو ظبي أثناء حكم زايد بن خليفة إلى أربعة أقسام هي :

أ) مدينة أبو ظبي :

وهي عاصمة الإمارة ومقر الحاكم الرئيسي ومركز تجاري وسياسي هام ومنها يدير شؤون الإمارة ، ويربطها مع البر طريق صغير من الحجارة والرمل (أما في الوقت الحاضر فهناك جسور مع البر) .

ب) جزيرة دلما :

وهي من المناطق الإدارية المهمة من الناحية الاقتصادية ويشمل الجزر على الساحل الممتد بين أبو ظبي وخور العديد وهو من أهم المراكز التجارية وبخاصة تجارة اللؤلؤ وفي أيام الغوص يقيم فيه « والي » يمثل حاكم إمارة أبو ظبي وقد سبقت الإشارة إليه .

جـ) منطقة الظفرة (ليوا) :

وهي الموطن الأصلي لبني ياس وتشتهر بالزراعة وخاصة النخيل ، وتجيء الزكاة عن التمور بنسبة عشرة في المائة في ما يزيد على النصاب وهو ٧٠٠ كيلو جرام أو ثلثا الطن وإن أغلب الولاة في هذه المنطقة كانوا من الأسرة الحاكمة نظراً لموطنهم الأصلي ، أما مقر الوالي في تلك المنطقة فهو « ماريا » في واحة ليوا ويشرف منها على القرى الواقعة والمحيطة بها ، وهو المسؤول عن حفظ النظام والأمن في تلك المنطقة ويحل المشاكل والنزاعات التي تحدث بين الرعايا ويعتبر مسؤولاً أمام الحاكم ويمارس سلطته على هذه المناطق ويساعده في أغلب الأحوال « مزاك » أي جامع الزكاة وأن سلطته تمتد في المناطق المجاورة لها مثل « البطين » و« البطينة » و« كوفة » و« صاروج »

و « الرملة الحمراء » و « بينونة » ، والـوالي مسؤول عن جمع الـزكاة للحـاكم وتسوية الخلافات التي تحدث بينهم[٦٥] .

د) منطقة العين :

وهي من المناطق الزراعية الهامة والتي تكثر فيهـا البساتين وتـزرع فيها الخضـار والثمار وتكثـر فيها المياه العـذبـة والعيـون ، وهي من أهم وأشهـر الواحات في الجزيرة العربية وأجملها وتشمل على ست قرى يحكمها « الوالي » من قبل زايد بن خليفة ويدعى أحمد بن هلال من قرية « المسعودي » ويشرف على قرى منطقة العين .

هـ) خور العديد :

أما منطقة خور العـديد فكـانت تخضع لحـاكم أبو ظبي مبـاشرة وكـان زايد بن خليفة يشرف على خور العديد بنفسه وأنه دافع عنها أمام العثمانيـين الذين حاولوا التوسع تجاه خور العديد .

عام ١٩٠٩ توفي زايـد بن خليفة حـاكم أبو ظبي وإمـام من أئمة الكتلة الهناوية بعد أن حكم أربعة وخمسين عاماً وقد قضى نحبه وهو في فراشه بين أولاده خليفة وطحنون وحمدان وصقر وسلطان (ومن أولاده الذين قضوا نحبهم قبله كان سعيد وهزاع ومحمد) فتم نقله على نعش بسيط ثم قبر بسيط في مقبرة تقع على سفح تل رملي صغير في منطقة البطين حيث يقع مركز شرطة المرور والنجدة الآن ، وقد نعاه الشعراء من كل حدب وصوب ، هذا الـرجل الـذي دانت له أبو ظبي والأقسام الشمالية من سلطنة عمان من منطقة الظاهـرة وامتد نفوذه وحلفه ليشمـل الفجيرة ودبي والشجين في رؤوس الجبـال وبلغت القوة العسكرية لأبو ظبي أقصاها في عهده ويقول المؤرخ البريطاني كيلي[٦٦] :

« لم يسبق لأي من حكـام البوفـلاح أو غيرهم من شيـوخ السـاحـل أن مارس نفس السلطان الذي وصل إليه زايد في شرق الجزيرة » .

خليفة بن زايد :

وحين وفاة زايد بن خليفة اجتمع مجلس العائلة الحاكمة ومعهم مشايخ وأعيان بني ياس لانتخاب الحاكم الجديد واتفق على أن يخلفه ابنه الأكبر خليفة بن زايد الذي كان يمتاز برجاحة عقله واتساع أفقه وشخصيته القوية مثل أبيه لكن خليفة لم يقبل أن يخلف والده ولم يكن راغباً في الحكم والسيادة بل كان يفضل أن يعيش هادئاً في مزارعه في مدينة العين ، فقرر المجتمعون أن تؤول المشيخة والسيادة إلى ولده الثاني طحنون الذي تقبلها رغم أنه كان مصاباً بالخدر في رجليه من جراء سقطة[٦٧] جواد جمح به .

طحنون بن زايد ١٩٠٩ ـ ١٩١٢ :

لم يستمر حكم طحنون بن زايد سوى ثلاث سنوات وقد سعدت إمارة أبو ظبي في عهده برخاء اقتصادي لا مثيل له ، إذ شارك أهل أبو ظبي مشاركة كبيرة في أعمال الغوص بالخليج العربي بحثاً عن اللؤلؤ وكان لهم حينئذٍ من المراكب العاملة في هذا النشاط الحيوي أكثر من ٤١٠ سفن ، ويقدر عدد العاملين عليها من أهل أبو ظبي ٢٠٪ من عدد الغواصين في الخليج العربي ، كما أصبحت جزيرة دلما التابعة لإمارة أبو ظبي مأهولة بالسكان بصورة مكثفة وخاصة أثناء موسم جمع اللؤلؤ وكان يؤمها تجار من قطر والبحرين ولنجة وغيرها من مدن الخليج العربي الذين يتاجرون باللؤلؤ والسلع المختلفة[٦٨] .

حمدان بن زايد ١٩١٢ ـ ١٩٢٢ :

عند وفاة طحنون بن زايد عرض حكم إمارة أبو ظبي على خليفة بن زايد للمرة الثانية ولكنه رفض مثلما رفضها في المرة الأولى فتولى السلطة أخوه حمدان بن زايد واستطاعت أبو ظبي خلال تلك السنوات العشر أن تعيش فترة كاملة من الهدوء والاستقرار والتقدم بفضل تجارة اللؤلؤ المزدهرة ، واشتهر حمدان بن زايد بالسماحة والحلم والكرم وقد أحبته لذلك قبائل أبو ظبي كثيراً وما زال أهالي أبو ظبي يذكرونه حتى الآن بكل خير فقد كان وما زال بسيرته العطرة نسخة من شخصية والده زايد الكبير .

ونجح حمدان خلال عشر السنوات التي قضاهـا في الحكم في تحقيق الأمن الداخلي لإمارته والاحتفاظ بالإمارة التي ازدهـرت واشتهرت منـذ حكم والده . ثم حكم سلطان بن زايد خمسة أعوام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦ استمر خلالهـا في علاقات طيبة مع جيرانه من حكام الإمارات العربية وقد ظـهرت شجـاعته وحكمته أثناء نزاع نشب بين بعض سكان عمان من ناحية وبعض قبائـل إمارة أبو ظبي وانتهى الأمر بفضله ومقدرته إلى استتبـاب النظام وعـودة الصفاء إلى النفوس ، وقد خلف سلطان بن زايد بعد وفاة شقيقهْ صقر بن زايد عام ١٩٢٦ وكانت فترة حكمه قصيرة إلى درجة لم تمهله لإنجاز الكثير من الأعمال(٦٩) .

شخبوط بن سلطان ١٩٢٨ ـ ١٩٦٦ :

يعتبر شخبوط بن سلطان أول من تـولى حكم إمارة أبـو ظبي من أحفاد زايد الكبير ، وقد طالت فترة حكمه مدة ثمانيـة وثلاثين عـاماً وهـو أكبر أبنـاء سلطان بن زايد سناً وتسلم الحكم وهو شاب في الثانية والعشرين وتميز حكمه بالهدوء والسكينة بفضل القسم الذي أخذه أفراد الأسرة الحاكمة على أنفسهم بعد فترة الاضطراب التي سادت الإمارة ومما يؤثر عن شخبوط عنايته الكبيـرة بقضية مياه الشرب في أبو ظبي وفي عهده تم مشروع مد أول خط لأنابيب مياه الشرب من منطقة « الساد » قرب مدينة العين إلى مدينة أبو ظبي(٧٠) .

بعد الحرب العالمية الثانية مع نهايـة الخمسينات بـدأ الانهيار يـدب في إمارة أبو ظبي بينمـا انتعشت إمارة دبي التي أصبحت مـركزاً تجـارياً لـلإمارات العـربية وسـاعدهـا موقعهـا المتوسط بين الإمـارات العربيـة ، وانتعشت إمـارة الشـارقة أيضـاً التي اختيرت لبنـاء القاعـدة الجـويـة لسـلاح الـطيـران الملكي البريطاني ومطار للطيران المدني بين بريطانيا وكـراتشي في الوقت الـذي ظلت فيه إمارة أبو ظبي متخلفة إلى أن حـدث تحول جديد في الأعـوام الأخيرة بعث الآمال في إمارة أبو ظبي لاسترداد زعامتها السابقة على الإمارات العربية ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى اكتشاف(٧١) النفط بكميات هائلة قـدر لها أن تقـوم بالحياة العصرية .

هوامش ومراجع الفصل الرابع

(١) د. سليمان محمد الغنام - جريدة الإتحاد الصادرة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٦ في أبو ظبي .

(٢) ج.ج. لوريمر - دليل الخليج - ج ٢ - ص ١٠٢٣ .

(٣) Aitchison. C.U.A collection of Treaties Engagements and Samads Relating to India and The neighbouting Countries. Vol. VIII. «Lalecuttal 1856» Treaty No. lxIII.

(٤) فالح حنظل - المفصل في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة - ص ٣٦٦ .

(٥) د. جمال زكريا قاسم - تجربة دولة الإمارات العربية - ص ٩٥ .

(٦) يمكن الاطلاع على معاهدات السلام العامة بالرجوع إلى

I.O. & R - Pmd 5/7/195 Pol - Dept. Exsisting Treaties between the British goverment and the trucial chiefs.

(٧) صالح محمد العابد - دور القواسم في الخليج العربي - ص ٣٢٦

(٨) سليم طه التكريتي - المقاومة العربية في الخليج العربي - ط ١٢

(٩) د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٩٥

(١٠) د. صلاح العقاد - الاستعمار في الخليج الفارسي - ص ١٠٧

(١١) د جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٩٥

(١٢) د. فؤاد سعيد العابد - سياسة بريطانيا في الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر - ج ١ - ص ١٧٦

(١٣) د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع - ص ١٧٧ - ويمكن الاطلاع على اتفاقية الهدنة البحرية الأولى في ٢١ مايو ١٨٣٥ بالرجوع إلى :

I.O. & R. - Boards Colls. Vol. 1596, No. 64625, Hemnell To - Chieft Secretary of the govt. of India, Basidu, 26 May 1835.

(١٤) د. جمال زكريا قاسم - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول - ص ٥٣٠ .

(١٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي - دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر - ص ٢٣٠ .

(١٦) د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٣٥٣ .

(١٧) سليم طه التكريتي - المرجع السابق - ص ١٢٣ .

(١٨) سليم طه التكريتي - نفس المرجع - ص ١٢٣ .

(١٩) د. بدر الدين عباس الخصوصي - المرجع السابق - ص ٢٣٣ .

(٢٠) د. بدر الدين عباس الخصوصي - نفس المرجع - ص ٢٣٥ .

(٢١) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٥٦١ .
(٢٢) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٥٥ .
(٢٣) د. ناجي صادق شراب ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة في السياسة والحكم ـ ص ٣٨ .
(٢٤) د. ناجي صادق شراب ـ نفس المرجع ـ ص ٣٩ .
(٢٥) د. حسين محمد البحارنة ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ ص ٣٥ .
(٢٦) د. حسين محمد البحارنة ـ نفس المرجع ـ ص ٣٥ .
(٢٧) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٥٧٤ .
(٢٨) د. فؤاد سعيد العابد ـ سياسة بريطانيا في الخليج العربي ـ (١٨٥٣ ـ ١٩١٤) جـ ٢ ـ ص ٧٩
(٢٩) د. ناجي صادق شراب ـ المرجع السابق ـ ص ٤٠ .
(٣٠) د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٨٠ .
(٣١) د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ٨١ .
(٣٢) د. محمد مرسي عبد الله ـ دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ـ ط ٣ .
(٣٣) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ٣٢ .
(٣٤) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٧٠٣ .
(٣٥) د. ناجي صادق شراب ـ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ ص ٥٥ .
(٣٦) د. ناجي صادق شراب ـ نفس المرجع ـ ص ٥٥ .
(٣٧) د. حسين محمد البحارنة ـ المرجع السابق ـ ص ٣٦ .
(٣٨) د. حسين محمد البحارنة ـ نفس المرجع ـ ص ٣٧ .
(٣٩) د. سيد نوفل ـ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ـ ص ٢٧ .
(٤٠) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٩ .
(٤١) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤١ .
(٤٢) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٠ .
(٤٣) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ١٣٤ .
(٤٤) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ١٣٤ .
(٤٥) د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ٨٣ .
(٤٦) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٧٢٥ .
(٤٧) فالح حنظل ـ نفس المرجع ـ ص ٧٣٣ .
(٤٨) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٤ .
(٤٩) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ١٣٥ .
(٥٠) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي ـ دراسة تاريخ الإمارات العربية ١٩١٠ ـ ١٩٤٥ ـ ص ٣١١ .
(٥١) حمدي تمام ـ القائد والمسيرة ـ ص ٣٣ .

(٥٢) حمدي تمام ـ نفس المرجع ـ ص ٣٣ .
(٥٣) حمدي تمام ـ نفس المرجع ـ ص ٣٤ .
(٥٤) حمدي تمام ـ نفس المرجع ـ ص ٣٤ .
(٥٥) جي . بي . كيلي ـ الحدود الشرقية للجزيرة العربية ـ ص ١٤١ .
(٥٦) مكتب الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي في عامين ـ ص .
(٥٧) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ـ ص ١٤٢ .
(٥٨) ج . ج . لوديمر ـ المرجع السابق ـ ص ١٦٩ .
(٥٩) كلود موريس ـ صقر الصحراء ـ ص ٢٥ .
(٦٠) كلود موريس ـ نفس المرجع ـ ص ٢٤ .
(٦١) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٤ .
(٦٢) الأخوار مفردها ـ (خور) وهو عبارة عن خليج صغير تكثر فيه الأسماك .
(٦٣) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٥ .
(٦٤) فلج هو مفرد لكلمة « الأفلاج » وهو نظام الري شبيه بالترعة ويتم حفرها في باطن الأرض من المجاري المائية أو النبع إلى مكان الزراعة ويستعمل للشرب أيضاً ومدينة العين تكثر فيها الأفلاج .
(٦٥) جي . بي . كيلي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٦ .
(٦٦) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٧٥٢ .
(٦٧) فالح حنظل ـ نفس المرجع ـ ص ٢٥٢ .
(٦٨) حمدي تمام ـ المرجع السابق ـ ص ٤١ .
(٦٩) حمدي تمام ـ نفس المرجع ـ ص ٤٣
(٧٠) حمدي تمام ـ نفس المرجع ـ ص ٤٤ .
(٧١) د جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٥ .

الفصل الخامس

الإمارات العربية وعلاقاتها مع إيران والسعودية

أولاً ـ الإمارات العربية وعلاقاتها مع إيران :

- اطماع إيران في الخليج العربي .
- الجزر العربية .
  (١) جزيرة ابو موسى .
  (٢) جزيرة الطنب الكبرى .
  (٣) جزيرة الطنب الصغرى .
- التاريخ المبكر للجزر العربية .
- الاحتلال الإيراني لإمارة « لنجة » وجزيرة « صري » .
- الاطماع الإيرانية على الجزر العربية .
- الإحتلال الإيراني لجزيرة « هنجام » .
- استمرار الاعتداءات الإيرانية والموقف البريطاني
- امتياز الأوكسيد الاحمر ومسالة النزاع حول ملكية الجزر العربية .
- الجامعة العربية والجزر .
- سياسة إيران الدولية .
- الموقف البريطاني من الجزر .
- الاحتلال الإيراني للجزر العربية .
- موقف الشارقة .
- الموقف البريطاني من الاحتلال الإيراني .
- الجزر العربية وجمهورية إيران الإسلامية .

ثانياً ـ الإمارات العربية وعلاقاتها بالسعودية :

- مسالة الحدود الشرقية والخط الأزرق .
- مطالب شخبوط بن سلطان .
- تطور مسالة الحدود حتى الحرب العالمية الثانية .
- قضية الحدود اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال .

أولاً ـ الإمارات العربية وعلاقاتها مع إيران :

٤ ـ أطماع إيران في الخليج العربي :

بدأت إيران تتجه نحو الخليج العربي منذ انتهاء معاركها مع الإيرانيين وانتقال عاصمتها من « تبريز » في الشمال الغربي إلى « أصفهان » في الجنوب ، وتعاون الإيرانيون مع الاستعمار البرتغالي في القضاء على دولة « هرمز » وكان أول شرط لهذا التفاهم أو التحالف أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاه في بسط سلطته على البحرين والقطيف ، مقابل ذلك يسلم الشاه بالحماية البرتغالية « لهرمز » ، بل ويتنازل عن بعض الموانىء على ساحل بلوشستان[١] « مكران » ، ونلاحظ أن الإيرانيين تعاونوا مع الاستعمار الأوروبي لمدّ سيطرتهم وتوسعاتهم في الخليج العربي .

تسكن المناطق الجنوبية من إيران قبائل عربية والقبائل المهاجرة التي ظلت تخرج من الشاطىء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية وتستقر هناك بين أبناء جلدتها ، ولعب عرب جنوب إيران دوراً بارزاً في تاريخ الخليج العربي وبخاصة في النشاط التجاري وفي الملاحة ،منذ عام ١٧٦٠ كانت هناك ثلاث قوات عربية في جنوب إيران على شواطىء الخليج العربي الشمالية وهم عرب « البوشهر » الذين كان يحكمهم يومئذٍ الشيخ ناصر «آل مذكـور»، قبيلة المطاريش العربية في عمان وفي الشمال من بوشهر كان يسكنها عرب « بندر ريق » أما قبائل

بنو كعب فهم سكان « الدورق » المحمرة[٢] .

أما الساحل الجنوبي من إيران الواقع على مضيق «هرمز»، فسكنت فيه قبائل عربية في منطقة « لنجة » و « لارك » وجزيرة « قشم » وغيرها من المناطق المجاورة ، وأهم هذه القبائل عرب من قبيلة « الهولة » غير أن هذه القبيلة لم تلعب دوراً كبيراً في صنع الأحداث خلال عام ١٧٦٠ لأن القواسم حلوا محلهم[٣] .

كانت السيطرة للعرب على جميع سواحل الخليج العربي بقسميها الشرقي والغربي في الوقت الذي كان النفوذ الإيراني ضعيفاً ، وقام نادر شاه بمحاولة لتوطيد نفوذه بين العرب المقيمون جنوب إيران ، واستعان بالفرس في العمليات البحرية ولم يشترك العرب المقيمين جنوب إيران فقد فشلت محاولته لفرض سلطاته على الخليج العربي[٤] ، وعندما أشرك العرب لم يعطهم درجات متقدمة في العسكرية وإنما كانوا بمثابة البحارة وضباط الصف مما أدى إلى تمزيق أسطول نادر شاه واقتسامهم قطعات الأسطول بين العرب ولم تحاول إيران إقامة أسطول بحري حتى الفترة المعاصرة .

ومع مرور الزمن وبالتعاون مع الاستعمار البريطاني استطاع الإيرانيون إخضاع المناطق الجنوبية لسيطرتهم وكان آخرها إخضاع إمارة عربستان وضمها إلى ممتلكاتهم بل ومطالبتهم بالبحرين وضم جزر الإمارات العربية .

فإيران التي رأت عاصفة العروبة تجتاح أقطار العرب حاولت أن تسبق الحوادث فطالبت بجزر البحرين إلى ممتلكاتها ، خوفاً من أن يطالب العرب لا سيما العراق « بالمحمرة » وغيرها من المناطق العربية الداخلية تحت حكم الشاه[٥] ، علماً بأن أيران ضمت إمارة عربستان إلى مملكتها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحت بصر البريطانيين الذين كانت تربطهم معاهدة الدفاع والحماية مع عرب المحمرة ، وجاء ضم إيران بعد أن رفض الشيخ خزعل الطلبات العديدة التي تقدمت بها الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لأجل مد خطوط سكك حديدية عبر « الأهواز » بين « طهران » و « همدان »

و « تبريز » إلى شط العرب[٦] .

ونلاحظ أن مد سكك الحديد إلى عربستان لم يكن سوى امتداد للخطة التي وضعتها إيران لضمها عندما يحين الوقت وتهيأ الظروف الدولية وذلك بعد انتهاء الخطر الروسي من الشمال والبريطاني على جنوب إيران وزوال الدولة العثمانية ووقوع الوطن العربي تحت قبضة الاستعمار البريطاني والفرنسي وبخاصة منطقة العراق والشام والخليج العربي مما جعلها لقمة سهلة في فك الإيرانيين ، وكما فعلت فرنسا بلواء الاسكندرونة وسلمته لتركيا ، حدث نفس الشيء عندما أخلفت بريطانيا وعدها للشيخ خزعل وغضت النظر عن معاهدة الحماية مما شجع إيران على احتلال عربستان وإلقاء القبض على الأمير العربي الذي أرسل مصفداً بالأغلال إلى طهران بعد أن كانت اعترفت به أميراً على « الأهواز » من قبل[٧] ، فهذا يعني أن بريطانيا متواطئة مع الإيرانيين في أطماعهم التوسعية على منطقة الخليج العربي بل وشاركتهم بإمدادها بالسلاح .

الجزر العربية :

قضية السيادة والملكية على الجزر العربية سبب النزاع الرئيسي بين الإمارات العربية وإيران وهذه الجزر هي « صري » و « طنب الكبرى » و « طنب الصغرى » و « أبو موسى » وبالرغم من صغر مساحة هذه الجزر إلا أن أهميتها تكمن في وقوعها قرب مدخل الخليج العربي وبين الممر الملاحي العميق بين هذه الجزر وشواطىء إيران واستخدام هذه الجزر كموانىء وملاجىء للسفن عند اجتياح العواصف كما استخدمها شيوخ العرب مرعى للماشية .

وقبل أن نبدأ دراستنا عن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر يجب علينا أن نلقي بعض الضوء وأن نعرف ما مدى أهمية هذه الجزر العربية من الناحية السياسية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجي في مدخل الخليج العربي .

١) جزيرة أبو موسى :

جزيرة صغيرة هادئة تقع عند مدخل الخليج العربي وتطل عليه تماماً كما يقف الحارس الأمين أمام خزائن المال الدفيق ، والتي تبعد ٤٥ ميلاً عن مدينة الشارقة داخل الجرف القاري العربي وتحت سيادة القواسم حكام الشارقة ومساحتها حوالي ٣٥ كم٢ وطولها ٧ كم وعرضها ٥ كم تقريباً(٨) . وهي جزيرة مستطيلة الشكل .

أما تاريخها فيعود إلى القدم إلى بداية تاريخ القواسم ، وفي الجزيرة قصر قديم يعد تاريخه إلى أكثر من ١١٠ أعوام عندما شيده الشيخ سالم بن سلطان القاسمي ولا تزال اطلال هذا القصر باقية إلى اليوم ، ومن حوله بقايا النخيل الذي كان يزيد عدده عن ٣٠٠ نخلة تنتشر حول الأرض الخصبة المزروعة بالشعير والقمح والحبوب والبصل الذي كانت تصدره جزيرة أبو موسى إلى الشارقة وبقية الإمارات العربية(٩) ، وهكذا كان الحال منذ فترة طويلة أما اليوم فقد اندثرت الزراعة تماماً .

ويتكون سطحها حالياً من سهول رملية مغطاة بأعشاب ، وتنتشر عليها التلال المنعزلة ومنها جبل « محروقة » وتل « العماميل » و « بلد عالي » وأعلى منطقة تقع في منتصف الجزيرة ويبلغ ارتفاعها ٣٦٠ قدماً ، وهي محاطة بمياه عميقة نسبياً ، كما تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب مكونة من ٢٠ بئراً وتوجد عليها حوالي ١٥٠ نخلة ويبلغ عدد سكانها حوالي ألف نسمة معظمهم صيادو أسماك ، كما يعمل البعض بالرعي والزراعة ولكن على نطاق ضيق الآن ، وكانت جزيرة أبو موسى تشتهر بإنتاج الأوكسيد الأحمر وأعطي حق استثمار رواسب الاوكسيد الأحمر المستعمل في صناعة الطلاء الأحمر المانع للصدأ ، لشركة الوادي الذهبي(١٠) ، والذي يتواجد في الجزيرة المستخرج منه حوالي ٤٠ ألف كيس ، ولكن العمل في هذا المنجم قد توقف لفترة ثم أعطي الامتياز مجددا إلى إحدى الشركات في ٦ فبراير عام ١٩٥٢ وعلى الجزيرة بعض قطعان الغزلان المتوحشة(١١) .

وبـدأت أهمية الجـزيرة تتـزايد منـذ عرف أنهـا تحتـوي على بتـرول في مياهها الإقليمية بعد أن أخـذت امتيـازات التنقيب تشيـر إلى وجود كميـات من البترول[١٢] مما يؤكد أهمية الجزيرة من الناحية الاقتصادية .

٢) جزيرة الطنب الكبرى :

تبعـد هذه الجـزيـرة حـوالي ٢٠ كم عن رأس الخيمـة و ١٧ ميـلاً إلى الجنوب الغربي لجزيرة « قشم » و ١٦ ميلاً عن جزيرة « الحمراء » وهي تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة « أبو موسى » وتبعد عنها ٥٠ كم ، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها ٢,٥ ميل ومساحتها حوالي ٩ كم٢ وهي قليلة الارتفاع وأعلى منطقة فيها يبلغ إرتفاعها ١٦٥ قدما فيها بعض المراعي ويتوفر فيها المياه العذبة ويسكنها حوالي ٢٠٠ نسمة .

٣) جزيرة الطنب الصغرى

تبعد عن الساحـل الغربي مسـافة ٩٠ كم وتقـع على بعد ٨ أميـال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى وهي على شكل مثلث يبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وعرضها ثلاثة أربـاع الميل عنـد نهايتهـا الجنوبية ، وتتكون من تلال داكنة اللون تقع في طرفها الشمالي ، ويبلغ أقصى ارتفـاعها ١١٦ قـدماً وهي غيـر مستغلة ويوجـد فيها أعـداد كثيرة من الـطيور البحرية .

التاريخ المبكر للجزر العربية :

كـان القواسم يسيـطرون على الساحلين الشـرقي والغربي من مـدخـل الخليج العربي ومنذ عام ١٧٦٣ سيطر القواسم على جزيرة « القشم » و « مدينة لنجة » و « لفت » و « شناص » على الساحل الشـرقي من الخليج إضـافة إلى تواجدهم في الإمارات العربية ومنذ بداية القرن التاسـع عشر حكم « لنجـة » فرع القواسم من الشيخ قضيب عم الزعيم القاسمي سلطان بن صقر ، وجرى توزيع لملكية الجزر عام ١٨٣٥ بين فرعي القواسم ، وفي فترة حكم سالم بن سلطان ١٨٦٨ ـ ١٨٨٣ وصقـر بن خـالـد ١٨٨٣ ـ ١٩١٣ وخـالـد بن أحمـد

١٩١٣ ـ ١٩٢٤ حدث انقسام داخلي في إمارة القواسم في الإمارات العربية واستقلت إمارة رأس الخيمة عن الشارقة ولقرب جزيرتي طنب من رأس الخيمة استولى عليها حميد بن عبد الله ولقرب جزيرة أبو موسى استولى عليها سالم بن سلطان في الشارقة ، ولم تكن الحكومة البريطانية قد قررت شيئاً حول ملكية جزر القواسم في الخليج العربي لأنها اعتبرتها من الأمور الداخلية وعندما تولى الشيخ علي بن خليفة حكم إمارة لنجة (١٨٧٤ ـ ١٨٧٨) كتب في يناير عام ١٨٧٧ إلى قريبه حميد بن عبد الله حاكم رأس الخيمة يعتبر وثيقة رسمية عن اعتراف قواسم لنجة بملكية الطنب لقواسم رأس الخيمة وجاء فيها(١٣) :

« تكتبون عن البوسميط وتطلبون في أن أمنعهم من الذهاب إلى جزيرة طنب حيث يحدثون أعمالاً تخريبية متنوعة وإن هذه الجزيرة ملك لكم وأنه جرت بينكم وبيني مراسلات كثيرة حولها . وهذه حقيقة وإنني مقتنع أن جزيرة طنب تابعة لقواسم عمان وليس لنا أملاك فيها . ولن يكون هنالك تدخل في هذه الجزيرة دون موافقتكم وحيث أنني أعتبر الحال بيننا واحدا في موضوع الرعية والأرض ، لهذا أعطيتهم السماح بالذهاب هنالك . ولكن حيث تبين الآن أنك غير راض عن قراري هذا وأنك ترغب في منعهم فإنني سوف أمنعهم من الذهاب إلى الجزيرة وادعو الله أن يحفظكم مثل كل شبابنا الذين مضوا » .

الاحتلال الإيراني لإمارة « لنجة » وجزيرة « صري » :

قامت الحكومة الإيرانية باحتلال إمارة لنجة في عام ١٨٨٧ التي كان يحكمها شيوخ القواسم على الساحل الشرقي من الخليج العربي وكانت تتحكم في مضيق « هرمز » وجزيرة « قشم » و« باسيدو » واستولت على المناطق المجاورة لها بعدما ألقت القبض على الشيخ قضيب بن راشد القاسمي حاكم إمارة « لنجة » ونفوه إلى طهران وقامت القوات الإيرانية ببناء قواعد لها في لنجة ومنها بدأت إيران مهاجمة المناطق الأخرى(١٤) .

توفي الشيخ قضيب بن راشد القاسمي حاكم إمارة لنجة متأثراً في سجنه

في طهـران ، ووضعت إمارة لنجـة تحت الحكم العسكـري وأقيمت حـولهـا الثكنات العسكرية للجيش الإيراني ووضعت فيها حامية خاصة مكونة من مائتي جنـدي لحفظ النظام والأمن ، وقـام الإيرانيـون بتنصيب أميـر قـاسمي شـاب هـو محمد بن خليفـة بن سعيد حـاكماً صـورياً على الإمـارة فيما انتـظر الجنـد الإيرانيون في القرى المجاورة للنجـة يعلنـون سقـوط حكم القواسم ووقـوع الإمارة تحت الإدارة الإيرانية مما دفع بأعداد كبيرة من القواسم إلى الهرب إلى الشارقة ورأس الخيمة ، ومن لنجة أصدر أمين السلطان رئيس الوزراء تعليماته إلى معاونية أحمد خان ومدير الجمارك بالتوجه إلى الإمارات العربية وخاصـة دبي لإبرام معاهدة صداقة وفي نفس الوقت أصدر أوامره إلى الشيخ حسن بن محمد المعيني حاكم جزيرة « قشم » بـأن يتوجـه بقوة من المشـاة والمدفعيـة ويستولي على جزيرة « صري » ، ويرفع عليها العلم الإيراني كما أصدر أوامره لقوة إيرانية أخرى بالنزول في جزيرة طنب لترفع العلم الإيراني هناك أيضاً ثم قام بإرسال رسالة إلى سلطان عمان تركي بن سعيد يخبره بأن لنجة قد عادت إلى الحكم الإيـراني وأن الحـاكم القـاسمي المـوجـود فيهـا هـو من التبعيـة الإيرانية(١٥) .

وبعـد الاحتلال الإيـراني لجزيـرة « صري » عـام ١٨٨٧ احتج حـاكم الشارقة الذي أيدته بريطانيا وأجرت مباحثات بهذا الشأن مع الحكومة الإيرانية في محاولة لثنيها عن الاحتلال ولكن دون جدوى ورغم تأكد المقيم البريطاني «رولس» بتبعية الجزيرة للقواسم ، إلا أن الحكـومة الإيـرانية ادعت بـأن قواسم لنجة كانوا يحكمونها وأنهم بعد الاحتلال أصبحوا خاضعين لإيران وأخذ وضع جـزيرة « صـري » كثيراً من الجـدل والمداولات بين بـريطانيـا وإيران وبقيت الحكومة البريطانية مصرة على تبعية الجزيـرة للقواسم في حين أصـرت إيران على تبعيتهـا لها متخـذة من تبعية حكـام القواسـم لإيـران مبرراً لهـذا الادعاء ، واستمر الجدل حتى عام ١٩٠٣ عندما تراجعت بـريطانيـا عن موقفهـا ووافقت على الاحتلال الإيراني للجزيرة وتبعيتها لها مقابل تخلي إيـران عن مطالبتهـا بجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وشريطة أن لا تصبـح الجزيـرة ميناء

لأية قوة أجنبية ، ومن هنا نرى التناقض البريطاني وضعف الحجج الإيرانية التي تعتمد على أن القواسم الحاكمين في الجزر كانوا يجمعون الضرائب للحكومة الإيرانية وتجاهلت ارتباط قواسم لنجة وجزيرة « صري » ببني جلدتهم في الشارقة ورأس الخيمة الذين هم في واقع الأمر أولى وأحق بالجزيرة ولكنها لغة القوة والمصالح الاستعمارية فوق الواقع والحقائق، وكان لهذا التخاذل البريطاني في دعم القواسم أثره في شيوخ الإمارات الذين أيقنوا أنه لا أمل يرتجى من الاعتماد عليها والتخوف إلى مزيد من الأطماع الإيرانية في بقية الجزر ، وأحس المقيم البريطاني بعدم ثقة شيوخ الإمارات العربية ببريطانيا مما دفعه إلى الطلب من حكومته أن يتولى سفيرها في إيران معالجة الموقف بوضع حد للمطامع الإيرانية(١٦) .

كان الشيخ محمد بن خليفة القاسمي يقيم في لنجة وهو مسلوب السلطة والإدارة بعد أن وضعت الحكومة الإيرانية السلطة بيد أحمد خان ، وباشر محمد بن خليفة وأعاد نشاطه السياسي والتنظيم القاسمي وفي عام ١٨٩٨ تمكن من حشد قوة مقاتلة هاجم بها الحامية الإيرانية الموجودة في المدينة وبعملية عسكرية خاطفة أسقط القلعة وأجبر الحاكم الإيراني على التسليم فيما فر بقية جنود الحامية وأعلن الشيخ نفسه حاكماً لمدينة لنجة ووريثاً للحكم القاسمي ، وقد رفع هذا النصر معنويات القواسم في كل مكان وهرعوا إلى لنجة ليشاركوا وليدافعوا عن إمارتهم، أما رد الفعل الإيراني فقد كان فاتراً أول الأمر لأن المفاجأة شلت الحكومة الإيرانية ثم أوعزت إلى أحمد خان باتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة إمارة لنجة ، وقدرت إيران تعداد القوة القاسمية في قلعة المدينة بألفي مقاتل من القواسم ولعدم قدرة الإيرانيين بهجوم معاكس فإنهم انسحبوا ، وفي عام ١٨٩٩ قام أحمد خان بإرسال إحدى سفنه الحربية إلى لنجة لمفاوضة الشيخ محمد بن خليفة القاسمي على الانسحاب وعرض قائد السفينة مبلغ اثني عشر ألف تومان مقابل تركه المدينة وتسليمها للقوات الإيرانية وتعهد بأن يؤمن سلامة الشيخ محمد بن خليفة وعائلته ومقاتليه إذا ترك « لنجة » والذهاب إلى أية جهة ، في حين قام الشيخ القاسمي باستعداداته

ووضع مقاتليه تحت السلاح وأرسل دورياته لمراقبة المياه وباشر بخزن الطعام والوقود في قلعة لنجة وكانت القوات القاسمية لا تتجاوز الألفي مقاتل وزعهم على المواضع الدفاعية(١٧) .

أما أحمد خان فقد تمكن من حشد سبعة آلاف جندي ووزعهم على الأسطول الحربي والجيش البري وصعد بنفسه إلى سفينة القيادة الضخمة « بيرسي بولس » ذات حمولة سبعمائة مقاتل ، وفي صباح يوم ١٨٩٩/٣/٢ وصلت سفينة القيادة إلى مشارف لنجة ورست على مسافة سبعة أميال وبعد تجمع قطعات الأسطول الإيراني هناك تحركت نحو المدينة وبدأ الأسطول بقصف المدينة تمهيداً لنزول المشاة واستمر القتال العنيف لمدة يومين بين القوات القاسمية والقوات الإيرانية ، وأمام كثافة الهجوم الإيراني لم تستطع المقاومة القاسمية الصمود مما دفع بالشيخ محمد بن خليفة أن يطلب من قوته وقف إطلاق النار لكي يتمكن هو وأركان حربه من ترك مواقعهم والانسحاب إلى البحر واستقلوا سفينة إلى رأس الخيمة ، في حين اندفع جنود البحرية الإيرانية نحو قلعة لنجة في صباح اليوم الخامس من مارس عام ١٨٨٩ وأنزلوا العلم القاسمي ورفعوا العلم الإيراني وبذلك سقطت إمارة « لنجة » القاسمية بيد إيران للمرة الثانية وكان سقوطها هذه المرة نهائياً إذ لم تقم للقواسم فيها سلطة أو سلطان بعد ذلك ، وحاول الشيخ محمد بن خليفة استعادة لنجة وشكل جيشاً من اللاجئين ومن المتطوعين من عرب المنطقة مما أثار حفيظة إيران فطلبت من بريطانيا منع القواسم المطرودين من لنجة الموجودين في رأس الخيمة من أية محاولة لغزوها وفي شهر أكتوبر أرسل المقيم البريطاني رسائل إلى القواسم على ظهر المدمرة « هيليوم » يحذرهم فيها من مغبة مساعدة الشيخ محمد بن خليفة على القيام بهجوم لاستعادة لنجة(١٨) .

وجدير بالذكر أن السلطات الإيرانية كانت أوحت للمقيم البريطاني بأنها لن تقوم بأي عمل عدائي ضد إمارة لنجة بعد استعادتها من قبل الشيخ محمد بن خليفة القاسمي على حين كانت سائرة في طريق احتلالها وتم لها ذلك بالفعل دون أن تحرك الحكومة البريطانية ساكناً ، بل اكتفت بتعهد

الحاكم الإيراني بالحفاظ على الأمن في هذه الجزيرة وبذلك حالت دون أن يقوم القواسم باستعادتها بعد أن حشدوا قواتهم في الوقت الذي كان بإمكانهم تحقيق ذلك عام ١٩٠٢ حيث أنها اعترفت بالأمر الواقع(١٩) ، ولكن بريطانيا منعت استعادتها وهددت بالتصدي لأي عمل أو هجوم معاكس على لنجة .

وأمام هذا الموقف البريطاني قد لا نجد تفسيراً منطقياً لها ، كيف تقف بريطانيا مع إيران وتتخلى عن حلفائها القواسم في الوقت الذي كانت تعاني من تدهور نفوذها في إيران وتقدم النفوذ الروسي ، قد تكون بريطانيا أخضعت الإمارات العربية وضمنت رضوخ شيوخها لسيطرتها وراحت تستميل الحكومة الإيرانية وتتجنب الصدام معها علها تكسب وراء سكوتها شيئاً من التعزيز لنفوذها المتدهور في إيران . ويدلنا ذلك من موقف بريطانيا من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي عندما أحست أن علاقته مع أيران قد تطورت إلى درجة باتت تخشى معها أن تؤدي هذه العلاقات إلى فتح الباب أمام تقدم النفوذ الروسي إلى أبو ظبي والإمارات العربية حيث سارعت بريطانيا إلى تحذير الشيخ زايد بن خليفة من مغبة أعماله وطلبت منه قطع علاقاته مع إيران فوراً وهددته باستخدام القوة مما اضطره إلى الامتثال لهذا الطلب وأبلغت إيران بالمعاهدة المانعة لعام ١٨٩٢ بينها وبين الإمارات العربية والتي لا يحق بموجبها لأولئك الشيوخ الدخول في مفاوضات أو مراسلات مع أية جهة دون موافقة الحكومة البريطانية وبالتالي فلا يحق لإيران بناء علاقات مع أي من الإمارات العربية عن غير طريق المقيم البريطاني في الخليج العربي(٢٠) .

الأطماع الإيرانية على الجزر العربية :

استمرت الحكومة الإيرانية في انتهاك سيادة القواسم للجزر العربية ورفعت العلم الإيراني على جزيرتي الطنب عام ١٩٠٤ متجاهلة المحادثات الإيرانية ـ البريطانية في طهران حول سيادة القواسم على الجزر العربية مما أثار ضيق السلطات البريطانية التي أدركت أبعاد وخطورة السياسية الإيرانية تجاه التواجد البريطاني في الإمارات العربية واحتجت وأصرت على إنزال العلم

الإيراني مما اضطرها إلى إنزاله في نفس العام ثم لجأت إلى أسلوب اختلاق التبريرات والتحجج تتذرع بها إمام بريطانيا لتحول دون سيطرة القواسم على الجزيرتين الطنب نفس عام ١٩٠٥ ـ احتجت إيران لدى بريطانيا مدعية أن حاكم الشارقة يقوم ببناء تحصينات في الجزيرتين لكن بريطانيا رفضت الاحتجاج الإيراني واعتبرته مجافياً للحقيقة ولدعم مطالب القواسم طلبت من الشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩١٢ السماح لها بإنشاء منارة في طنب الصغرى ووافق الشيخ صقر على ذلك في ١٣ أكتوبر عام ١٩٠٥ وحصل على تعهد من بريطانيا بضمان تبعية جزيرتي الطنب فاحتجت إيران على ذلك لدى بريطانيا التي لم تعر هذا الاحتجاج أي اهتمام وأكدت مرة أخرى بأن ملكية القواسم للجزيرتين لا نقاش فيه(٢١) .

وبعد الاحتلال الإيراني لإمارة لنجة لقي التجار العرب هناك مضايقات من رجال الجمارك مما دفعهم إلى تحويل تجارتهم إلى جزيرة أبو موسى وعندما ازدهرت هذه الجزيرة خشيت بريطانيا أن تثير حسد السلطات الإيرانية فتقوم باحتلالها فأوعزت إلى القواسم برفع علمهم على جزيرة أبو موسى فنفذ القواسم في عام ١٩٠٣ وفي العام التالي أرسلت إيران أحد موظفي الجمارك وهو بلجيكي لرفع العلم الإيراني مما يدل على الأطماع المادية ، وأمام الاحتجاج البريطاني للحكومة الإيرانية التي نفت علمها بما حدث وأنكرت أن يكون لها أية صلة وأصدرت تعليماتها بإنزال العلم الإيراني ولكنها بينت أن ملكية هذه الجزيرة كما هو الحال في جزيرتي طنب وما زالت غير محدودة لأحد ، وهذا يعني بأن إيران رغم إنزالها العلم لم تقر بحق القواسم في رفع علمهم على هذه الجزيرة واستمرت تثير مطالبها بالبحث في ملكية الجزر بين الحين والآخر دون أن تجد تجاوباً لدى بريطانيا التي أصرت على حق القواسم في الجزر العربية(٢٢) .

وعندما منحت الحكومة الإيرانية لشركة وادي الذهب المحدودة الامتياز للعمل في جزيرة « هرمز » طلبت منها أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى ، وفي عام ١٩٢٥ أرسلت السلطات الإيرانية بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى

لفحص الأكسيد الأحمر ، وبادرت الحكومة البريطانية بتوجيه احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية مؤكداً أن ما تقوم به من نشاط تعتبره بمثابة عمل عدائي قد يؤدي بها إلى ارسال قوة بحرية إلى جزيرة أبو موسى لتأكيد سيادة القواسم شيوخ الشارقة عليها[٢٣] ، مما اضطر إيران إلى سحب رجال البعثة الجيولوجية من جزيرة أبو موسى .

الاحتلال الإيراني لجزيرة هنجام :

تقع جزيرة « هنجام » مقابل السواحل الجنوبية لجزيرة « قشم » ومعظم سكانها من قبائل بني ياس واستقرت هذه القبيلة في جزيرة هنجام عام ١٨٢٦ وقبل ذلك كانت الجزيرة تابعة لحاكم بندر عباس الذي كان يتبع سلطان عمان ، فأخذوا موافقته حسب العادة وأقاموا فيها ، ويشتغل سكان جزيرة هنجام من بني ياس بصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة والملاحة[٢٤] .

ومنذ بدأت إيران سياستها تجاه احتلال الممتلكات العربية ، استمرت المصادمات بين عرب هنجام والحكومة الإيرانية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها وعندما وجد شيخ البوفلاسا عبيد بن جمعة أن سلطنة عمان غير قادرة على تقديم مساعدة فعالة له ولقبيلته طلب الحماية من حاكم دبي وعرض على الشيخ سعيد بن مكتوم أن يكون من أتباعه والذي ناقش الموضوع مع المقيم البريطاني ، وفي مايو عام ١٩٢٨ دخل الشيخ عبيد بن جمعة الفلاسي في نزاع مع إيران قتل أثناءه مدير الجمارك ولم تكن إيران ترغب في هجرة البوفلاسا من هنجام وحاولت تشجيع المهاجرين إلى العودة بمنع نسائهم من اللحاق بأزواجهن الذين هاجروا إلى مدينة « بخا » ولكن ذلك أدى إلى التوتر المتزايد بين عرب هنجام وإيران وعندما كان الشيخ عبيد بن جمعة الفلاسي خال الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي في مكة المكرمة لأداء فريضة الحج حال البريطانيون بين عرب هنجام وبين القيام بعملية انتقامية بأنفسهم لحل مشاكلهم مع إيران[٢٥] .

ومنذ تكوين الأسطول الإيراني زادت الاعتداءات الإيرانية بشكل كبير

وبدأت إيران تمارس سياسة الاضطهاد والتوسع ضد العرب وفي عام ١٩٢٨ قامت باحتلال جزيرة هنجام[٢٦] بعدما طردت حاكمها الشيخ عبيد بن جمعة الفلاسي .

استمرار الاعتداءات الإيرانية والموقف البريطاني :

لم تكن المطامع الإيرانية مقتصرة على الجزر العربية فحسب بل امتدت إلى أكثر من ذلك وكشفت عن توسعاتها وتطلعت إلى بناء إمبراطورية عندما ترتب على حادثة الاعتداء على سفينة لعرب الإمارات قرب جزيرة طنب عام ١٩٢٨ ، مطالبة ايران بعمان والإمارات العربية، ففي بمذكرة بعثت بها الحكومة الإيرانية إلى الوزير البريطاني في طهران أكدت فيها عدم اعترافها بأي من الحكام العرب على الساحل الغربي ، وإن جميع الأشخاص المنتمين إلى قطر والإمارات وعمان والبحرين والكويت يعتبرون بمثابة رعايا إيرانيين ، وإن السلطات الإيرانية من ناحيتها سوف تقوم بإصدار جوازات إيرانية خاصة بهم[٢٧] .

ورفضت الحكومة البريطانية هذه الادعاءات الإيرانية عن طريق وزيرها المفوض في طهران ، وأكدت بريطانيا شرعيتها بالمعاهدات المانعة التي عقدتها مع الحكام العرب في عام ١٨٩٢ ، وكانت تخشى الحكومة البريطانية إذا تجاهلت الاعتداءات الإيرانية ضد السفن ورعايا الإمارات العربية ، أن تكشف عن ضعفها وعجزها في الدفاع عن المصالح العربية وتنفيذ البنود التي جاءت في الاتفاقيات التي عقدتها مع حكام الإمارات العربية، ولذا بادرت إلى إرسال مذكرة تتضمن الإجراءات التي ينبغي على السفن الحربية البريطانية أن تتخذها حينما تصادف عملاً عدائياً إيرانياً من هذا النوع ، وتميزت المذكرة من أربع حالات وهي[٢٨] :

الحالة الأولى : إذا وقع الحادث في المياه المعترف بها مياهاً إيرانية إقليمية .

الحالة الثانية : إذا وقع الحادث في مياه تطالب بها إيران ولكنها لا تجد اعترافاً بذلك من الحكومة البريطانية .

الحالة الثالثة : إذا وقع الحادث في أعالي البحار .

الحالة الرابعة : إذا وقع الحادث في المياه الإقليمية العربية التي تحدد على بعد ثلاثة أميال من السواحل .

ونصت التعليمات في الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغي للسفن البريطانية أن تقوم بأي عمل عدائي إذ أن الحل الأمثل هو الاحتجاج السياسي خاصة إذا كانت السفن التي صودرت من قبل السلطات الإيرانية قد تمت مصادرتها دون سبب معقول .

بالنسبة للحالة الأولى ليس من المعقول أن تتجول السفن العربية في المياه الإقليمية الإيرانية إلا للتجارة فقط ، وإذا صادرتها الحكومة الإيرانية فمعناها أنها لا تعترف بالحكام العرب وبالتالي بالحماية أو المعاهدات البريطانية مع هؤلاء الحكام فإن الاحتجاج السياسي الذي جاء في المذكرة يعتبر تساهلاً للأعمال العدائية الإيرانية ضد السفن العربية التجارية .

أما في الحالة الثانية فإنها توضح ضعف بريطانيا للإدعاءات الإيرانية في المياه التي تطالب بها إيران ولا تجد اعترافاً من الحكومة البريطانية فهي مياه إقليمية للجزر العربية ، فكيف تسكت بريطانيا على اعتداءات إيرانية ضد السفن العربية في المياه الإقليمية العربية ولا تفعل سوى أن تقدم احتجاجاً سياسياً فقط ، فهذا يدل على تجاهل الحق العربي والحماية البريطانية لتلك البلاد .

ويمكن النظر بالنسبة للحالة الثالثة وهي إذا وقع الحادث في أعالي البحار بأنه إذا حدث وإن صادرت أو اعتدت الحكومة الإيرانية ضد السفن العربية فإنها تعتبر قرصنة بحرية ولا يجب السكوت عليها من قبل الحكومة البريطانية ويجب عليها أن تمنع النشاط الإيراني .

أما في الحالة الرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمنع أي نشاط إيراني بصفة خاصة في المياه الإقليمية العربية ، وفي نفس الوقت ينبغي توجيه احتجاج للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها النظر إلى معاهداتها مع شيوخ العرب أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم ، وإنها تعتبر تهديداً مباشراً لها أولاً وللسيادة العربية ثانياً وخطراً على المصالح البريطانية في تلك المنطقة فيجب التصدي لها .

وأننا لنتساءل ماذا فعلت بريطانيا عندما احتلت إيران الجزر العربية وليس مصادرة السفن العربية ؟ هل منعت الهجوم الإيراني أم قدمت عليه احتجاجاً سياسياً ؟ إذا جاز لنا أن نفسر كما جاء في الحالة الثانية أو الرابعة .

فلم تمنع الحكومة البريطانية الهجوم الإيراني على الجزر العربية في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١ كما جاء في الحالة الرابعة ولم تقدم احتجاجاً كما جاء في الحالة الثانية !!

فأين معاهداتها وأين حمايتها على الإمارات العربية ؟ فجميع الأدلة والبراهين تؤكد أن بريطانيا هي التي سلمت الجزر العربية للحكومة الإيرانية إن لم تكن تواطأت معها وساعدتها على احتلال هذه الجزر قبل خروجها من الإمارات العربية .

امتياز الأوكسيد الأحمر ومسألة النزاع حول ملكية الجزر العربية :

عندما حصلت شركة « جولدن فالي » على عقد اختياري ثم وقعت عقد امتياز تجاري عام ١٩٣٥(٢٩) ، مع سلطان بن صقر حاكم الشارقة في جزيرة أبو موسى احتجت إيران إلى الحكومة البريطانية واتخذت موقفاً عدائياً ضدها ، وهذا يعني بأن اكتشاف الأوكسيد الأحمر في أبوموسى كان سبباً في المطالبة الإيرانية بالجزيرة ومحاولة مد سيطرتها ولكن الحكومة البريطانية وقفت وحالت دون تحقيق إيران أهدافها في جزيرة أبوموسى أو الطنب الكبرى .

وقد طلب مندوب شركة الوادي الذهبي السماح له بتقديم طلبه ومقابلة

حاكم رأس الخيمة من الوكيل البريطاني في الشارقة الذي كتب إلى الوكيل البريطاني في البحرين للسماح بإعطاء ترخيص لمندوب الشركة ويخبره بموافقة حاكم رأس الخيمة بالسماح للمهندس بزيارة جزيرة طنب الكبرى للقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة للكشف على معدن الأوكسيد الأحمر(٣٠) ، وطلب حاكم رأس الخيمة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي من ممثلة في الجزيرة بتقديم كافة التسهيلات الممكنة لمهندس شركة الوادي الذهبي ويهيىء له كل ما يحتاجه أثناء إقامته في جزيرة الطنب(٣١) .

ويتضح مما سبق ذكره بأن شيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة كانا يتعاملان مع شركة الوادي الذهبي على أنهما أصحاب الأرض والسيادة فيعطونها الامتياز للكشف عن المغر أو الأكسيد الأحمر دون أية ضغوط إيرانية وأيدتهم بريطانيا في تصرفاتهم وهذا يدل على ممارسة شيوخ القواسم حقوق السيادة الكاملة على الجزر العربية بدون منازع .

ظلت مسألة النزاع حول ملكية الجزر العربية تمثل المشكلة الأساسية في العلاقات بين إيران والإمارات العربية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبرغم الضغوط العربية واهتمام القوى الكبرى بالمنطقة إلا أن المسألة كانت تهم الدول المعنية وهي إيران والإمارات العربية وبريطانيا التي لعبت في الفترة المؤخرة دوراً نشيطاً بين أطراف النزاع بسبب علاقات الصداقة التي تربطها بهم ولو أنها كانت تميل إلى إيران أكثر من الإمارات نظراً للتغيرات التي جرت في الفترة قبيل قرار الانسحاب من الخليج العربي مما جعل إيران تواجه قضية الأمن في المنطقة من جانب واحد وأصبح مضيق هرمز وأمن الخليج يمثلان القضايا الرئيسية لشاه إيران الذي كان يشعر بين عامي ٦٨ ـ ١٩٧١ بنوع من الاستقرار والطمأنينة عندما كان نشاط « السافاك » في أوجه وكثيراً ما صرح بأنه قلق على استقرار جيرانه من العرب ويعلق أن إيران هي حارس الخليج وصمام أمان الاستقرار فيه ، وكانت مطالبة شاه إيران بالبحرين والجزر العربية تعبيراً عن الطموحات القومية الإيرانية وتشجيعاً للعناصر الوطنية في نظره وبأن هذه

المطالب تساعده في توجيه أنظار الشعب الإيراني إلى قضايا خارجية ترضي مشاعره القومية وتبعده عن تشغيل وقته عن التفكير في الأوضاع الداخلية السيئة ونظام حكمه الفردي المستبد[٣٢] .

الجامعة العربية والجزر :

لعبت الجامعة دوراً مهماً في الدفاع عن عروبة الجزر ولكن عدم وجود القوة والأداة التنفيذية لعب دور كبير في قراراتها ، وفي عام ١٩٤٥ كانت المرة الأولى التي نوقشت فيها المطامع الإيرانية في إمارات الخليج العربي عندما اتخذت إيران موقفاً عدائياً وأعلنت الإذاعة أنها تعارض هبوط الطائرات في البحرين الذي تعتبره إقليماً من الأقاليم الإيرانية[٣٣] ، أما الموقف البريطاني فإنها التزمت الصمت برغم وجود قواعد عسكرية لها في جزيرة البحرين .

أما المرة الثانية التي أثيرت فيها مسألة الاعتداءات الإيرانية في نطاق الجامعة العربية كانت عام ١٩٦٤ ، في شهر مارس حيث تلقت أنباء عن احتلال إيران لجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة ، وقد أظهرت التحريات التي أجرتها الجامعة العربية حول هذا الموضوع إن إيران وضعت علامات حول الجزيرة في المياه الإقليمية للشارقة لإثبات تبعية الجزيرة لها غير أن إمارة الشارقة لم تلبث أن رفعت العلامات من الجزيرة وحطمتها تماماً[٣٤] .

وقبيل الاحتلال الإيراني للجزر عقدت جامعة الدول العربية مؤتيمراً بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢ على مستوى وزراء الخارجية العرب لمناقشة التهديدات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية ، وفي هذا المؤتمر قامت العراق بصفتها أقرب الدول إلى إيران ومنطقة الخليج العربي كما أن لها مشاكل وتهديدات مماثلة من قبل مع إيران وتجربتها الطويلة منذ أعوام إلى محاولة لكشف النوايا التوسعية والوقوف في وجهها لمنعها من الإقدام على الاحتلال[٣٥] .

وفي ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧١

بعدما ناقشوا التهديدات الإيرانية على الجزر العربية توصلوا إلى قرار هذا نصه[٣٥] :

أ) تكليف السيد الأمين العام بمواصلة الاتصالات ودعوة سفيري إيران وبريطانيا في القاهرة لإبلاغهما ما دار من بحث في شأن موضوع الجزر العربية الثلاث ، وإن هناك إجماعاً من الدول العربية على موقف موحد فيما يتعلق بعروبة هذه الجزر .

ب) على الدول العربية التي سبق لها أن أجرت اتصالات مع الحكومة الإيرانية والبريطانية في هذا الشأن والعلاقات معها ، أن تواصل هذه الاتصالات مع هاتين الحكومتين باسم جميع الدول العربية على أساس ما جاء في المذكرة المقدمة من الوفد العراقي لإشعار الإيرانيين والبريطانيين بأن هذا البحث ليس آخر المطاف ، وأن الدول العربية سوف تستمر في متابعة الموضوع في جلسات مقبلة . ويمكن أن تجري هذه الاتصالات بطريقة ثنائية أو بطريقة جماعية وستستمر الدول العربية في متابعة الموضوع في الاجتماعات المقبلة .

سياسة إيران الدولية :

كما لاحظنا أن الأطماع الإيرانية التوسعية لم يكن لها حد معين في المنطقة وطالبت بالبحرين مرات ومرات ، عندما فشلت في الحصول على البحرين اتجهت إلى الجزر العربية وتحركت نحوها ، لأنها تمثل أهم المصالح الاقتصادية لوجود البترول وأكسيد الحديد الأحمر وموقعها الاستراتيجي حيث تقع الجزر العربية في وسط الخليج العربي ومن حوله المياه العميقة والممرات الملاحية للسفن ، وتقع على مقربة من مضيق هرمز مما يمكنها من مراقبة السفن الداخلة والخارجة من الخليج العربي .

وإن الإيرانيين هيأوا الجو الدولي لاحتلال الجزر العربية بإقامة علاقات حسنة وقوية مع الدول الكبرى وخاصة مع الاتحاد السوفييتي ، وأثمرت هذه العلاقات بالزيارة التي قام بها رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي « الكسي

كوسيجين » إلى إيران في عـام ١٩٦٦ ونتج عنهـا مشاركـة السوفييت في بنـاء الاقتصاد الإيراني ومنها مصانع الحديد والصلب الثقيلة في مدينـة أصفهان ، وما تبعه بعد ذلك من شراء إيران الأسلحـة السوفييتيـة وخاصـة بعض الدروع والدبابات إضـافـة إلى بيـع النفط الإيـراني بسعـر أقـل من سعـر السـوق إلى السوفييت برغم أن الروس ليسوا في حاجة إلى النفط الإيراني ولكن يتم إعادة بيعـه إلى الأسواق الأوروبيـة ، كما تنتـج عنه تخفيف العـلاقات بين الـروس والأحزاب والجماعات اليسارية في إيران ، ثم اتجه شاه محمد رضا إلى إقامة علاقات أوثق وأقوى مع أوروبا الشرقية والصين الشعبية .

أما علاقة إيران القوية مع المعسكر الغربي وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية فلا تحتاج أي تعليق أو دراسة ويمكن القول أن تلك العلاقة ووضعها في الحلف المركزي وشراءها الأسلحة ، جعلها الدولة المتفـوقة عسكـرياً في منطقة الخليج العربي في مواجهة الدول العربيـة المتفرقـة والمتجزئة سيـاسياً وعسكرياً عكس إيران دولة موحدة قوية إضافةً إلى جيرانها الأقوياء في الحلف المركزي تركيا وباكستان .

وأن الأسلحـة التي حصلت عليها إيـران من مختلف الجهات وخـاصة الـولايات المتحـدة الأمريكيـة ، دعمت قواتهـا بكل مـا تحتـاجهـا من العتـاد الحديث وأصبحت ترسانة ومخـزناً للسلاح في المنـطقة ؛ يجعلنـا نفكر لمن تشتري إيران هذه الأسلحة ضد جيرانها من السوفييت في الشمال أم حلفائهـا باكستان وتركيا ؟ أم ضد العرب وجعلهم تحت التهديد المستمر ، فمعروف أن إيران ليس لها أطماع سوى في الخليج العربي فيجب على العـرب أن ينتبهوا لهذا الخطر في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

الموقف البريطاني من الجزر :

إن بريطانيا هي التي شجعت إيران في مد سيطرتها إلى الجزر العـربية وتواطأت معها قبـل الخروج من الإمـارات العربيـة وبالتـالي هي التي تتحمل مسؤولية الجزر قبل كل شيء . وكثيراً ما كان المسؤولون البريطانيون يصرحون

علناً ويمارسون ضغوطاً بطرق مباشرة وغير مباشرة على الإمارات العربية لتسليم الجزر إلى إيران ومنها ما قاله المعتمد البريطاني بصراحة « مستر بولارد » وهو يكشف عن وجهة النظر البريطانية من مسألة الجزر العربية عندما قال قبيل الاحتلال الإيراني للجزر[٣٦] : -

« ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الاتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع إيران ، فالحصان لا يمكن أن يوضع وراء العربة كما يقول المثل الإنكليزي المعروف ، وطالما أنتم لا تعطون إيران الجزر التي نعتقد أنها بحاجة لها للدفاع عن المنطقة ، فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة إيران لهذا الاتحاد وإيران أقوى دولة في المنطقة » .

وقد صرح حاكم رأس الخيمة في المقابلة التي أجرتها جريدة الجمهورية البغدادية عن طبيعة المفاوضات التي أجراها مع السير « وليم لوس » أجاب الشيخ صقر القاسمي بقوله[٣٧] :

« لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع إيران نسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمويه على العرب وعدم إثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا مليوناً وألف جنيه استرليني سنوياً ولمدة تسع سنوات كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الاتفاق ٤٩٪ من ناتج البترول الذي يستخرج من جزيرة طنب الكبرى ، إلا أننا رفضنا هذا الطلب وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلص منها » .

الاحتلال الإيراني للجزر العربية :

ولم تكد بريطانيا تعلن قرارها بالانسحاب العسكري من الخليج العربي نهائياً في عام ١٩٧١ حتى بادرت إيران باقتناص هذه الفرصة ، إضافةً إلى انقسام إمارات الخليج العربي إلى دويلات مجزأة تحت السيطرة الاستعمارية وانشغال الدول العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة إسرائيل بحيث

لا يمكنها فتح جبهة ثانية[٣٨] ، إضافةً إلى تهدئة الأوضاع الدولية عن طريق إقامة علاقات قوية وجيدة مع معظم دول العالم وخاصة الكبرى . وبرغم ذلك كانت هناك ردود فعل عنيفة في معظم أرجاء الوطن العربي والأوساط الدولية عندما قامت إيران باحتلال الجزر العربية في صباح ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٧١ .

وقد أصدرت حكومة رأس الخيمة بياناً أوردت فيه تفاصيل العدوان الإيراني على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لها وأوضحت فيه كيف قاوم رجال الشرطة الستة الموجودون في المخفر الحملة العسكرية الإيرانية جاء فيها[٣٩] :

« في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ غزت القوة الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

وقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان والمراكز الحكومية في جزيرة طنب الكبرى ، وكان جنود الحملة الإيرانية يقدرون بعشرات الآلاف ، زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات والبوارج الحربية والطرادات كما نزلت قوات أخرى بواسطة طائرات الهليوكبتر وسط الجزيرة . وقامت هذه القوات المعتدية بقصف مركّز على مركز الشرطة وعلى المدرسة الابتدائية القاسمية للبنين الواقعة في وسط البلدة .

وإثر الهجوم العدواني قام أفراد الشرطة وعددهم ستة رجال المكلفون بحراسة جزيرتي طنب وحماية الأمن فيهما بالتصدي لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال واستبسلوا استبسالاً رائعاً يدافعون عن أرضهم ويذودون عن حياض وطنهم بكل طاقاتهم بالروح والدم فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح وكان أن استشهد الشرطي الأول سالم سهيل خميس مسؤول المركز فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن ، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة ، فقد أصيب الشرطي علي محسن محمد

والشرطي محمد علي صالح والشرطي حسن علي محمد بجراح عميقة وكما أصيب الشرطيان محمد عبد الله عبيد والشرطي اللاسلكي حواش عبد الله محمد أيضاً بجراح ورغم ذلك بقيا يقاتلان بشجاعة فذة حتى نفدت ذخيرتهما وكانت القوات الإيرانية قد أحاطت بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهما ، وخلال هذه المعركة الطاحنة فاضت روح الشهيد الشرطي الأول سالم سهيل خميس إلى بارئها فحمل الأهالي جثمانه الطاهر وقاموا بدفنه في أرض الجزيرة تحت تهديد قوات الاحتلال ، أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا إصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهليوكبتر الإيرانية إلى مدينة بندر عباس مع الأسيرين . ثم أعلنت أجهزة إعلام المعتدين أن ثلاثة من أبطالنا قد استشهدوا متأثرين بجراحهم .

هذا وقد طلبت حكومة رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث شهدائنا من قبضة الغزاة المعتدين ليجري تشييعهم تشييعاً رسمياً مهيباً يليق ببطولاتهم وتفانيهم بالدفاع عن أرضهم، ليدفنوا في رأس الخيمة .

« رحم الله أبطالنا الشهداء وأسكنهم فسيح جناته » .

ولقد نتج عن عملية الغزو الإيراني تدمير مخفر الشرطة والمدرسة القاسمية الابتدائية وبعض المنازل في الجزيرة التي اضطر سكانها إلى النزوح إلى رأس الخيمة .

موقف الشارقة :

لقد استطاع الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة المحافظة على بعض السيادة على جزيرة أبو موسى ومراكز الشرطة والدوائر الحكومية وأن يكون الموظفون والشعب تحت سلطة وحكومة الشارقة وأن يكون علم الشارقة مرفوعاً بالإضافة إلى حصوله على المساعدات المالية من إيران والمناصفة في البترول إذا أمكن اكتشافه وأن تسلم إيران للشارقة مبلغاً وقدره ٣,٥ ملايين دولار لمدة تسع سنوات[٤٠] .

الموقف البريطاني من الاحتلال الإيراني :

لقد جاء الموقف البريطاني صباح أول ديسمبر بعدما ضج العالم العربي بما حدث بالأمس ، وزار السفير البريطاني في القاهرة الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون السياسية وقال :

إن الإيرانيين احتلوا الجزيرتين فعلاً وحدث صدام مسلح ، تشعر الحكومة البريطانية بالأسف على ضحاياه وتسيطر إيران الآن على الجزيرتين ، وإن الحكومة البريطانية آسفة لأنها لم تستطع التوفيق بين إيران ورأس الخيمة ورغم أنه قد عرضت مبالغ سخية ومشروعات متعددة على حاكم رأس الخيمة فإنه رفض أية أموال أو مشروعات أو تنازل وقد بذلت بريطانيا المستحيل ليحدث الاتفاق حتى أن إيران اقترحت على الحاكم شراء الجزيرتين ، وإن السفير أكد صغر حجم الجزيرتين وعدم أهميتهما ثم قال بأن الشاه يطالب منذ سنين بهذه الجزر ويهدد باستعمال القوة ويؤكد استعمالها عند انتهاء الحماية البريطانية مؤكداً الاستيلاء على الجزر الثلاث إذا قام اتحاد الإمارات العربية دون الوصول إلى تسوية بشأنها وأن بريطانيا تعرف جيداً الآمال والتطلعات القومية العربية ولكنها تأسف لعدم الوصول إلى اتفاقات تؤمن هذه الآمال والتطلعات

ثم أكد السفير البريطاني أن الخسارة في المنطقة ضئيلة بالنسبة لرغبة الدول العربية في علاقات طيبة مع إيران ، وأن بريطانيا ستقوم من اليوم بتوقيع معاهدات لإنهاء الحماية على اتحاد الإمارات وإمارة رأس الخيمة والتي لم تدخل الاتحاد فإن مسؤولية حمايتها تقع على بريطانيا ولكن لا توجد لدى السلطات البريطانية القوات الكافية اللازمة للدفاع عن الإمارة ، وفيما يتعلق برد فعل الحادث لدى الحكومات العربية قال السفير البريطاني أنه يأمل ألا تركز هذه الحكومات فقط على جزيرتي طنب وإنما يجب أن تضع في اعتبارها الملامح الجديدة في الموقف الحالي .

ويمكن القول بأن بريطانيا كانت هي المسؤولة عن الحفاظ على هذه

الجزر التي كانت لم تزل تحت حمايتها ويجب الدفاع عنها وهي بذلك ارتكبت خطأً فاحشاً باغتصابها حقاً من حقوق الشعب العربي بشكل لا تبرره القوانين الدولية ولا تبيحه العلاقات والجذور التاريخية والاجتماعية والدينية التي تربط دول الخليج العربي بإيران .

أما ردود الفعل العربية فكانت احتجاجات رسمية وشعبية على العمل العدائي الإيراني ولم تتأثر العلاقات العربية ـ الإيرانية كثيراً حول هذا الموضوع وأعيدت العلاقات بعد فترة من الاحتلال ، وقد قطعت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا لأنها تعتبرها المسؤول المباشر عن هذا العمل العدائي وأنها تعاونت مع إيران لتنفيذ الخطط الاستعمارية إضافةً إلى المواقف القومية للعراق ليس من قضية الجزر العربية وإنما من السياسة التوسعية الإيرانية في الخليج العربي .

أما ليبيا فقد كانت حديثة العهد بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وبرغم قلة الخبرة السياسية في المجال الدولي إلا أنها أقدمت على خطوة كبيرة وأممت المصالح البريطانية البترولية في أراضيها إضافة إلى سحب الأرصدة الليبية من البنوك البريطانية ، وما عدا الموقف العراقي والليبي فلم تكن هناك مواقف قوية أمام الاحتلال الإيراني .

الجزر العربية وجمهورية إيران الإسلامية :

بعد رحيل الشاه محمد رضا خان ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير عام ١٩٧٩ برزت معطيات جديدة في العلاقات العربية الإيرانية وتوقع البعض عهداً جديداً من العلاقات بين إيران الإسلامية وجاراتها الدول العربية في المنطقة واعتقد بأن الظروف مهيأة لإعادة النظر في هذه العلاقات وإن الثورة الإسلامية في إيران أزاحت الشاة محمد رضا خان بأحلامه التوسعية في بناء الامبراطورية الفارسية المعادية والمتناقضة مع المصالح العربية والإسلامية والسافرة المتحدية إلى حد احتلال الأرض العربية للجزر الثلاث عام ١٩٧١ وإلى حد إقامة تحالف غير معلن مع إسرائيل فجاءت الثورة ووجهت ضربة

قاسية لهذا التحالف ، وإن الثورة الإسلامية أسقطت الشاه الذي نصب نفسه أو نصبته أمريكا شرطياً لحماية المصالح الغربية في الخليج العربي بغض النظر عن مصالح العرب فيها وكان عاملاً معوقاً لتحولات اجتماعية في مناطق عربية محددة في جنوب إيران وعربستان تولى تصفيتها وضربها بقسوة ، وقال الإمام الخميني عن العلاقات العربية ـ الإيرانية وأن الجماهير العربية تتذكر حتى الآن وهي :

أ) إن إيران لن تلعب مرة أخرى دور الشرطي في الخليج ، وإن هذا الدور قد سقط ولن يعود أبداً .

ب) إن إيران ستكون جاراً طيباً للأقطار المحيطة بها ، وسوف تلتزم بمبادىء حسن الجوار ، ولن تتدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون الآخرين .

ج) الخليج إسلامي لأن الدول التي تحيط به من كل جهة هي دول إسلامية .

د) أمريكا وإسرائيل أعداؤنا الألداء ، أمريكا هي التي صنعت إسرائيل المعادية للعرب والإسلام .

وقد تفاءل البعض لما جاء على لسان المسؤولين الإيرانيين بأن الاتجاه السائد لدى إيران الإسلامية هو إسقاط نظرية التوسع الفارسي التي انتهجها محمد رضا خان وأن إيران الإسلامية سوف تجري مراجعة شاملة لجميع الاتفاقيات السابقة ومنها الاحتلال الإيراني للجزر العربية ، وفي زيارة آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية المفاجئة للإمارات العربية في الفترة ما بين ٢٨ ـ ٢٩ مايو ١٩٧٩ ومقابلته للمسؤولين في الإمارات أكد آية الله خلخالي في تصريحاته أن الخليج ليس عربياً ولا فارسياً بل هو الخليج الإسلامي ولكن بعد وصوله إلى طهران صرح الدكتور مهدي بازرجان بأن تصريحات الخلخالي لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإسلامية وإنه غير مسؤول في الدولة ، ومنها

صدرت تصريحات متناقضة للمسؤولين الإيرانيين بعضها يدعو للتفاؤل والأمل في إعادة النظر في قضية الجزر العربية والبعض الآخر يغالي ويتشدد في اتجاهاته القومية الفارسية فيؤكد تبعيتها لإيران بل طالب البعض بإعادة استفتاء في البحرين لأن الثورة الإسلامية لا تقر موافقة المجلس النيابي الإيراني السابق ، وكان عباس أمير انتظام نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية يعلق على تصريحات كريم سنجابي وزير الخارجية الإيرانية في تلك الفترة الذي قال أن انسحاب إيران من الجزر العربية التي تتحكم في مدخل الخليج هي مسألة ليست موضوع مناقشة وإن هذه الجزر أراض إيرانية ، بقوله : إن تصريحات وزير الخارجية تحتاج إلى دراسات من قبل الدولة وأنه لم يطرح سلفاً في مجلس الوزراء حتى يصدر بشأنها بيان رسمي ، وعندما سأل الصحفي محمود النجار حول قول الإمام الخميني إن الخليج إسلامي وإن إذاعة عبدان الناطقة بالعربية استخدمت هذه التسمية يوماً ثم توقفت عن ذلك قال عباس أمير انتظام أنه يسمع ذلك لأول مرة .

وحول هذه التصريحات والآراء المتناقضة من المسؤولين الإيرانيين جعلت وجهة النظر العربية متشككة ومتخوفة بعد أن أزاحت إيران الإسلامية كابوس الشاه الطامع في التوسع على حساب جيرانه العرب ويراد لها الآن أن تلعب نفس الدور مرة أخرى ولكن تحت شعارات إسلامية ، فمرة تنطلق دعوة غير مسؤولة لضم البحرين ومرة يقول إن كل أراضي دول الخليج هي تاريخياً جزء من إيران وإن الجزر الثلاث التي احتلها الشاه محمد رضا خان عام ١٩٧١ لن يعود شبر منها لأصحابها لأنها هي الأخرى أراض إيرانية في الأصل[٤٤] .

وقد صرح د. أبو الحسن بني صدر رئيس الجمهورية في إيران في ٢٣ مارس ١٩٨٠ لصحيفة النهار العربي والدولي أن إيران لن تعيد الجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ما دامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في منطقة الخليج وعاد الدكتور أبو الحسن بني صدر فأكد لجريدة الخليج الصادرة في الشارقة في أول مايو ١٩٨٠ أنه يخشى أن يسلم الجزر فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان ضد إيران كما حدث في العملية الأمريكية الفاشلة منذ

أسابيع ، أما وزير خارجيته « قطب زاده » الذي زار الكويت في ٢ مايو ١٩٨٠ وأبـو ظبي في ٣ من هذا الشهـر فقد تعـرض بدبلومـاسية إلى أن هـذه الجزر وغيرها أراض إسلامية وإن إيران لا تمارس نوعاً من القومية العدوانية ، كما قال إنه لا داعي للبحث عن الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لا يوجد مزيد من الخلافات بين الأشقاء ثم ختم حديثه بدبلوماسية قائلاً إن كل جزء من أراضي الإسلام تخص كل المسلمين ، ويقول د. مرسي عبد الله إنه بمتابعة ما ظهر من تصريحات وبيانات إيرانية حول موضوع الجزر يتضح أنه لم يظهر جـديد في هذه القضية ولا يتوقع أن يكون هناك جديد في الـوقت الحالي وذلـك لسببين اثنين(٤٥) :

أولاً) إن الثورة الإيرانية لم تستقر بعد ولم تظهر في إيران بعد الحكومة المسؤولة التي تبين عن سياسة إيران الخارجية الجديدة بصورة محددة ، وكل ما صدر حتى الآن إنما هي تصريحـات تمثل التضـارب وصراع القـوى الذي يجري في داخل الثورة في طهران .

ثانياً) لا تـزال الثورة الإيـرانية تعيش مـرحلة إثبات كيـانها والـدفاع عن نفسها . وتلك هي القضية الكبـرى التي تشغل بـال المسؤولين هنالـك وهي تثبيت أقدام الثورة في الداخل ومجابهة التحديات الخارجية ومن هنا فإن قضية الجزر مسألة غير واردة حالياً وإذا نظر إليها فإنها تصور في إطار القضية الكبرى وهي مسألة الدفاع عن كيان الثورة الإسلامية .

ثانياً ـ الإمارات العربية وعلاقاتها بالسعودية :

إن العلاقات بين الإمارات العربية والسعودية ترجع إلى فترة قديمة ، وإن الخلافات التي حدثت بين البلدين لا يمكن اعتبارها خلافات سياسية بقدر ما نعتبرها خلافات اقتصادية بين الشركات الأمريكية والبريطانية وإن المستفيد من هذا الخلاف هما الشركتان نظراً لمصالحهما البترولية وبالتالي تحول الخلافات من شركتين إلى حكومتيهما ، الأمريكية التي تقف مع السعودية والبريطانية التي تقف مع أبو ظبي وعمان ، ذلك هو السبب الوجيه الذي أحدث الاصطدام بين النفوذين الغربيين الأمريكي والبريطاني في الشرق الأوسط ويصف الكاتب الغربي جان جاك بيربي(٥٢) :

أن الخلاف الذي حدث بين الدولتين من المعسكر الغربي لا يستفيد منه إلا الاتحاد السوفييتي ويجب حلها ، ثم يقول : « إنه الحصاة التي تقف عثرة في وجه كل سياسة غربية في الشرق الأوسط ، فهل يتخلص العالم الغربي الرأسمالي من خلافاته التي يسر لها الكرملين أي سرور » .

فإذا كان هذا هو النظرة الغربية إلى النزاع بين دولهما واستيائهم منها فماذا تكون النظرة العربية ؟ رغم أننا أخوان وأسرة واحدة .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث أن أدركت أن مثل هذه المنازعات ينبغي ألا تؤثر على العلاقات بينها وبين بريطانيا خصوصاً عندما أيقنت عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، بأن وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي يحمي المصالح الغربية فيها ، ولذا أصدر « جون فوستر دالاس » وزير الخارجية الأمريكية وقتذاك بياناً عام ١٩٥٧ م أعلن فيه أن مسألة الخلاف على الحدود في منطقة الخليج العربي لن يكون لها تأثير على العلاقات الأمريكية ـ البريطانية ، وإن حكومة بلاده حريصة على تصفية تلك

الخلافات للوقوف في وجه السوفييت ومنعهم من التسلل إلى الشرق الأوسط(٥٣) .

فإذا كان هذا هو حال الشركات البترولية وحكوماتها التي اتفقت من أجل مصالحها فأجدر بنا نحن أصحاب المنطقة ومن أسرة واحدة أن نتفق قبلهم ومن هذا المنطلق كان لقاء زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية وفيصل بن عبد العزيز لحل مشكلات الحدود وكانت وجهة نظرهما متفقة بشأنها وتم حلها بعدما استمرت المنازعات لعدة أعوام .

بداية المشكلة :

كان هناك اتفاق شامل بين الشركات البترولية الاحتكارية في الفترة ما بين الحربين العالميتين سمي « بالخط الأحمر » ويقضي بالتزام المساهمين في شركة « العراق بتروليوم » بالعمل على الحصول على امتيازات جديدة في ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة على أن يتم ذلك بصفة جماعية وبنفس النسب الموزعة(٥٤) ، ويدخل في نطاق « الخط الأحمر » أو ممتلكات الامبراطورية العثمانية جميع أجزاء الخليج والجزيرة العربية بما فيها العراق ما عدا الكويت ويعكس هذا الاتفاق توازن القوى بين الاحتكارات البترولية البريطانية والأمريكية في المنطقة منذ بداية الثلاثينات وفي هذه الفترة كان البريطانيون يحصلون على ٨٠ في المائة من البترول المستخرج في حوض الخليج العربي في حين يحصل الأمريكان على ١٤٪ فقط(٥٥) ولكن تغير الواقع بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات لصالح الأمريكان تماماً .

وذلك لأن البريطانيين الذين كانوا يسيطرون على مناطق الإنتاج في إيران والعراق وقعوا في خطأ استراتيجي كبير بسماحهم لمنافسيهم الأمريكيين بالتغلغل في المملكة العربية والتي نتج عن ذلك مشاكل الحدود بين أبو ظبي وابن سعود نتيجة لأطماع شركة « أرامكو » في مد امتيازاتها إلى الحدود الشرقية من الجزيرة العربية التي كانت بريطانيا محتكرة نفسها في ذلك الوقت مما جعل صراع المصالح الاقتصادية الغربية يظهر عن طريق احتواء كل فريق أكبر مساحة

ممكنة من الامتيازات النفطية . وفي النهاية استطاعت الشركات الأمريكية أن تخرج بريطانيا من دائرة المنافسة وتحتكر معظم إنتاج الخليج العربي وخاصة بعد عودة الشاه عن طريق المخابرات الأمريكية وإسقاط حكومة الدكتور مصدق وحصول الشركات الأمريكية على نصيب الأسد في بترول إيران بعدما كانت بريطانيا المسيطرة قبل تأميم مصدق .

وترجع جذور المشكلة إلى مايو من عام ١٩٣٣ عندما منح ابن سعود امتياز البحث عن النفط لشركة « استاندرد أويل أوف كاليفورنيا » وجاء مرسوم ابن سعود لمنح الامتياز أنه يشمل الجزء الشرقي[٥٦] من حدوده .

ثم توسعت الشركة في ٢١ يوليو عام ١٩٣٩ وأصبحت شركة « أرامكو » بعدما ضمت إليها شركات أمريكية أخرى وقد لعبت شركة « أرامكو » دوراً خاصاً وفريداً من نوعه في تاريخ بترول الشرق الأوسط وذلك لسببين[٥٧] :

أولاً ـ يعود إلى اللون الأمريكي الخالص للشركة في منطقة كانت مغلقة في وجه الجميع ما عدا بريطانيا

ثانياً ـ أما السبب الثاني فهو عدم الاهتمام السياسي من قبل الحكومة الأمريكية بهذه المنطقة عندما تم منح الامتياز ، ولكن سرعان ما بدأت الأنظار الأمريكية تتجه إليها ، منذ أن تأكد الاختصاصيون الأمريكيون إن المملكة العربية تمتلك احتياطياً غزيراً من البترول .

ولكن المشكلة بدأت عندما أصدر ابن سعود مرسومه للشركة الأمريكية لمنح جميع المناطق للامتياز بما فيها المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية ، وجدير بالذكر أن المنطقة الشرقية لم تكن قد تم تخطيطها أو تحديدها لأنها كانت تحت السيطرة البريطانية والعثمانية مما اضطر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفسر عن حدود تلك المناطق أولاً من الحكومة التركية باعتبارها هي صاحبة السيادة على منطقة الإحساء وبالتالي عقدت إتفاقا مع بريطانيا عام ١٩١٣ ، ثانياً وبعد ذلك استفسرت الحكومة الأمريكية من

بريطانيا التي هي صاحبة النفوذ في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية باعتبار أن تركيا وبريطانيا هما أكثر علماً من ابن سعود نفسه وحتى لا تتسبب في إحراج مع مركز بريطانيا المتفوق في المنطقة ، وهناك من يرى أن توجيه الاستفسار إلى بريطانيا وتركيا يعد تجاهلاً لمركز ابن سعود الدولي[٥٨] ، لأنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تستشير ابن سعود أولاً عن حدوده الشرقية قبل أن تتجه نحو بريطانيا وتركيا .

وكانت الحكومة البريطانية قد ردت على الاستفسار الأمريكي عن طريق تقديم مذكرة إلى السفارة الأمريكية بلندن بتاريخ ٢٤ ابريل عام ١٩٣٤ أبلغت فيها بأن الحدود الشرقية لابن سعود هي طبقاً لما جاء في اتفاقية عام ١٩١٣ واتفاقية ١٩١٤ بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، وكانت المفاوضات بينهما استهدفت انتقال السيادة على هذا الجزء من منطقة الإحساء التي كانت تحت السيطرة العثمانية إلى سيادة ابن سعود ، وبمعنى الحكومة البريطانية كانت تعني بأن « الخط الأزرق » هو الحد الفاصل بين ابن سعود ومستعمراتها في المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية ، وقد اقتنعت الحكومة الأمريكية بذلك وبالتالي لم تعد تثير هذا الموضوع مرة أخرى[٥٩] .

مسألة الحدود الشرقية والخط الأزرق :

كانت الخارجية البريطانية أحالت الاستفسار الأمريكي إلى اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وهي تضم وزارة شؤون الهند في لندن ووزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات ووزارة الحربية وقيادة الأسطول وقيادة الطيران وإدارة المخابرات العامة ، وكان مكتب الهند في لندن قدم أول مذكرة إلى لجنة الشرق الأوسط لمناقشتها حول حدود نجد والإحساء ، وتعالج حدود قطر الجنوبية والمسؤولية البريطانية في حمايتها ضد أي عدوان ، وذكر منها دراسة تاريخية للخط الأزرق الذي تقرر عام ١٩١٣ حداً لإقليم نجد كما ورد في المعاهدة الأنجلو - عثمانية كما أشير إلى الخط الذي أوضحه « كوكس » المقيم البريطاني في الخليج لابن سعود أثناء لقائه معه في العقير عام ١٩٢٢

وذكر ليتويت ممثل مكتب الهند أنه ينبغي اتباع خطين ، الأول خط خريطة شركة بترول العراق كحدود جنوبية لقطر والثاني هو الخط الأزرق كحد شرقي لابن سعود وتبني هذين الخطين يجعل بينهما منطقة فراغ عازلة غير مملوكة لأحد بين إمارة قطر وبين الخط الأزرق لنجد ، ووضع ثلاثة مقترحات الأول إعطاء المنطقة لابن سعود وهو حل يعارضه والثاني السماح لحاكم قطر وأبو ظبي المطالبة بها وهو حل يشك في أنه عملي والثالث اعتبار المنطقة غير محدودة التبعية وإذا أمكن دفع قضاياها الشائكة من تحديدها نحو الغرب حين بحث السيادة عليها مع ابن سعود في المستقبل ، وفي ٢١ مارس ١٩٣٤ رأى المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية ضرورة عقد اجتماع للجنة الشرق الأوسط لدراسة تلك المسألة واجتمعت اللجنة وأوصت بالأمور التالية[٦١] :

١) يجب أن يكون للحكومة البريطانية وجود شرقي الخط الأزرق .

٢) يجب أن يؤجل في الوقت الحاضر موضوع التنازل عن بر القارة لابن سعود ، يفيد ذلك التنازل في المستقبل مقابل تسوية نهائية .

٣) المنطقة الوسطى الواقعة بين الخط الأزرق وشبه جزيرة قطر يجب اعتبارها ضمن منطقة النفوذ البريطاني وتتبع قطر .

٤) يجب ألا يطالب شيخ أبو ظبي بهذه المنطقة الوسطى .

٥) ينبغي أن تعد وزارة الخارجية نص برقية ترسل إلى سير « ريان » لإبلاغ حكومة ابن سعود رسمياً بطلب سفارة الولايات المتحدة في أنقرة ورد وزارة ـ الخارجية البريطانية عليها .

وقام « أندرو ريان » الوزير المفوض البريطاني في جدة بتسليم تلك البرقية إلى فؤاد حمزة وكيل وزارة خارجية المملكة العربية في ٢٨ ابريل ١٩٣٤ وجاء فيها بأن أمريكا طلبت معلومات عن الحدود في شرقي الجزيرة العربية وإن بريطانيا زودتها بنسخ من المعاهدتين البريطانية ـ العثمانية بتاريخ ٢٩ يوليو١٩١٣ و ٩ مارس ١٩١٤ ، أما مكتب حكومة الهند في لندن فقد قدم

بحثاً تاريخياً عن العلاقات بين أسرة السعود مع شرقي الجزيرة العربية والحكومة البريطانية في الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٣٤ وخرجت هذه الدراسة التاريخية إلى بعض النتائج الهامة وهي(٦١) :

١) إن دعاوى الوراثة السعودية في هذه المنطقة ليس لها أساس قانوني سليم ، لأن السعوديين ليسوا إلا غزاة احتلوا البريمي فترات متقطعة بين عام ١٨٠٠ و ١٨٧١ وبعد هذا العام انتهى نفوذ السعوديين تماماً لمدة ستة وثلاثين عاماً .

٢) إن الخط الأزرق سليم من الناحية القانونية على أساسين اثنين : الأول أنه في مايو ١٩١٤ قبل ابن سعود في اتفاقه مع العثمانيين إنه وال تركي أما الأساس الثاني فإن الملك عبد العزيز الذي خلف الأتراك في الحساء ونجد قد أصبح عليه طبقاً للقانون الدولي العام قبول التزاماتهم الدولية واحترامها .

٣) إن نشاط ابن سعود في جمع الزكاة في الفترة الأخيرة شرقي الخط الأزرق وخصوصاً في الإمارات العربية وقطر إنما يعتبر نوعاً من الابتزاز .

وإن « فاول » المقيم البريطاني في الخليج أيضاً قد ذكر عن نشاط ابن سعود الأخير في الإمارات العربية ومطالبته بأي جزء في الإمارات العربية إنما تعتمد على الزكاة التي كان يأخذها تحت تهديد الغارات أو بطرق غير سلمية وهو الابتزاز الحديث وليس جمع الزكاة بهذه الصورة علامة خضوع .

ودارت عدة مفاوضات بين البريطانيين والسعوديين بشأن الحدود بين السير « اندرو ريان » الوزير المفوض البريطاني في جدة وفؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية بالمملكة العربية عام ١٩٣٤ وكانت الآراء متعارضة بينهما، فموقف حكومة ابن سعود هو عدم الاعتراف بالاتفاقيات البريطانية العثمانية ، أما موقف بريطانيا هو الامتناع عن مناقشة أي موضوع يتعلق بالحدود مع ابن سعود ، ولكن في حالة إثارته لمشكلة الحدود ، فينبغي الإصرار على اتفاقية ١٩١٣ ، وبالخط الأزرق الوارد في هذه الاتفاقية ، إذ أن الإصرار على

ذلك لا يعطي لابن سعود أية فرصة للتوسع في داخل عمان أو الإمارات العربية ويقلل من فرصة تصادمه مع الأمراء المحليين أو من تأسيسه لنفوذ قوي في مقاطعاتهم وهو أمر قد يؤدي إلى إحراج بالغ لمركز الحكومة البريطانية ونفوذها في تلك الجهات(٦٢) .

ولذلك نرى أن البريطانيين يصرون على الخط الأزرق في بداية المفاوضات يجريها معهم السعوديون لأنهم يخافون من أطماع ابن سعود على مستعمراتهم ونفوذهم في المنطقة الجنوبية الشرقية ، حيث كانت الاتفاقيات والمعاهدات بينهم وبين حكام إمارات الخليج العربي وتقتضي هذه المعاهدات حمايتهم من أي اعتداء خارجي وحتى لا تحدث أية هجمات أو مشاكل بين ابن سعود والحكام والأمراء الموقعين على معاهدات الحماية البريطانية .

وكان رندل أرسل رسالتين إلى ليتويت الأولى في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٤ أعاد النظر في معالجة قضية الحدود على أساس قبلي في الدرجة الأولى واقترح تعيين الحدود الشرقية لابن سعود على أساس جغرافية المنطقة ، والثانية في نوفمبر اقترح « رندل » حزاماً جغرافياً واسعاً من أرض صحراوية تطل على البحر وتحيط بشرق وجنوب مملكة ابن سعود موضحاً المنطقة الصحراوية بأنها ليست منطقة محايدة للأطراف المعنية ، فيها حقوق متساوية ولكنها منطقة ليست ملك أحد فهي كمنطقة بحرية تكون الحقوق فيها شخصية وليست حقوق سيادة ، وأشار « رندل » بأن هذه المنطقة الصحراوية سوف تمكن ابن سعود من الاحتفاظ بحقوقه الشخصية لدى قبائل البدو الرحل في هذه الأرض غير المحددة ، وفي الوقت نفسه يمنح التفسير لابن سعود أو البريطانيين من منح أي امتياز بترولي على سبيل المثال ثم قدم دراسة تفصيلية للمنطقة الصحراوية وحدودها وهي كما يلي(٦٣) :

« تبدأ في حدها الغربي من نقطة على رأس دوحة السلوى ثم يسير الخط جنوباً ليوازي خط العرض ١٩ . وبعد ذلك يتجه الخط من الجنوب الغربي

إلى الحدود الشرقية لنجران . أما حد هذه المنطقة الصحراوية الشرقي فهو يبدأ من نفس المنطقة على دوحة السلوى ويسير الخط هنا باتجاه جنوبي شرقي حتى الزاوية الغربية لسبخة العمرة . ثم يتجه الخط جنوباً إلى تقاطع خط الطول ٥١ ثم يسير موازياً مع خط العرض ٢٣ ويضم هنا في شرقة بئر بنيان . ثم يسير خط الحدود في اتجاه جنوبي شرقي حتى تقاطع خط الطول ٥٥ مع خط العرض ٢٢ ثم يستمر الخط جنوباً إلى تقاطع الطول ٥٥ مع خط العرض ٢٠ . وهنا يأخذ الخط اتجاهه إلى الجنوب الغربي متبعاً طرف حدود الكثبان الرملية للربع الخالي في الجنوب إلى نقطة تبعد بضعة أميال شمال تريم في حضرموت .

وبعدها اجتمع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مع المعتمد السياسي البريطاني في الكويت وبعدها اتفقا على تسوية الحدود على أساس قبلي ، ثم بدأت الحكومة البريطانية دراسة أوضاع القبلية إلى الشرق من الخط الأزرق وطلب مساعد المقيم البريطاني من الوكيل في الشارقة إرسال بعثة لدراسة تلك الأوضاع والقيام بالدراسات والتحريات اللازمة وفعلاً شكلت اللجنة وأرسلت إلى منطقة البريمي والظفرة « وسكاك » و« امباك »(٦٤) .

وبعد الانتهاء من دراسة الأوضاع السياسية للقبائل في المنطقة إلى الشرق من خط الأزرق تم رفع هذه التقارير إلى الوكيل البريطاني في الشارقة والذي رفعه إلى مساعد المقيم السياسي في الخليج العربي(٦٥) وبالتالي رفعها إلى الحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩٣٥ .

مطالب شخبوط بن سلطان :

وقد وافقت لجنة شرق الأوسط على فتح باب المفاوضات مع ابن سعود ثانية ، وجرت مناقشات وبحوث في شهر نوفمبر ١٩٣٥ بين الحكومة البريطانية والمقيم السياسي في الخليج ومكتب الهند ، وكان الشيخ شخبوط تقدم بمطالب سميت بمطالب الشيخ شخبوط بن سلطان .

في نهاية شهر أكتوبر ١٩٣٥ اجتمع « لوخ » المعتمد السياسي البريطاني في البحرين بالشيخ شخبوط بن سلطان بحضور كبار الأسرة الحاكمة وخاصة كبير العائلة الشيخ خليفة بن زايد الذي كان ذا خبرة كبيرة في شؤون القبائل وفي ما يتصل بتحديد حاكم أبو ظبي شخبوط بن سلطان لحدود إمارته في المنطقة المتنازع عليها وكانت كالتالي(٦٦) :

« النقطة (أ) وتبدأ شمالي قصر السلوى بمسافة ثلاثة أرباع ميل على البحر .

النقطة (ب) وخطها يسير من (أ) إلى الجنوب الشرقي نحو خور العديد عند خط الطول ٥١ تاركاً الأرض الصخرية وترك بر « القطارة » لقطر والأرض الرملية جنوباً لابن سعود .

النقطة (جـ) وهي خط يسير من التقاطع (ب) إلى « حليوين » تاركاً « سبخة العمرة » و « الخفوس » و « رمث » و « فرهود » و « عقلة المناصير » و « دويهن » و « عقلة النخلة » لأبو ظبي أما « سكاك » و « أنباك » و « رغوان » و « حليون » لابن سعود .

النقطة (د) خط يسير تقريباً نحو الجنوب الشرقي من « حليوين » إلى تقاطع خط الطول ٥٣ وخط العرض ٢٢ تاركاً « المجن » وسبخة « مطي » وبئر « القرين » لأبو ظبي .

النقطة (هـ) خط يسير شرقاً من نقطة (د) إلى تقاطع خط الطول ٥٥ مع خط العرض ٢٢ .

وكان الشيخ شخبوط بن سلطان يعتبر « سكاك » و « أنباك » من أراضي إمارة أبو ظبي في الماضي ولكنه الآن يعترف بتبعيتها لابن سعود .

وفي ٤ نوفمبر ١٩٣٥ أوضح « لوخ » المعتمد السياسي في البحرين في برقية إلى حكومته أن مطالبة الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي بالفعل

مبنية على استخدام المناصير لآبارها التي أشير إليها آنفاً شرق الخط (جـ) وكان الطريق الساحلي إلى الدوحة وهو ذو أهمية كبيرة يسير داخل هذه المنطقة على بعد مسافة قليلة غربي سبخة « العمرة » وتبعد الطريق عن الساحل لأنه مليء بالمستنقعات وقال المعتمد السياسي أنه ينبغي على البريطانيين أن يؤيدوا أبو ظبي هنا خصوصاً في غربي وشمالي سبخة العمرة .

تطور مسألة الحدود حتى الحرب العالمية الثانية :

دارت عدة مفاوضات بين فؤاد حمزة والسير « اندرو ريان » وكان آخر المحادثات التي دارت بينهما انتهت في يوليو ١٩٣٥ بدون أية نتيجة ولكن السير « أندرو ريان » قدم مذكرة إلى فؤاد حمزة تتعلق بتخطيط الحدود وسمي هذا الخط « بخط الرياض » وفيه تعديل قليل عن « الخط الأخضر » ومما جاء في « خط الرياض » إضافةً إلى حدود قطر جزء كبير من منطقة « السفلى » كما احتفظ فيها لأبو ظبي بمنطقة « خور العديد » الذي كان منذ القدم يخضع لحكام أبو ظبي وإن « خط الرياض » قد قلل من مطالب ابن سعود في المناطق « العمانية » و « حضرموت » ، واعترفت للسعودية بمنطقة « البنيان » التي تسكنها قبيلة « بني مرة » ، أما أبو ظبي فاحتفظت بمنطقة « السفوف » الواقعة على الطريق المؤدي من أبو ظبي إلى قطر ، وذكر « أندروريان » إن الحكومة البريطانية تعتبر هذا الخط أي « خط الرياض » هو الحد الأقصى لما يمكن أن تقدمه من تنازلات حول موضوع الحدود لابن سعود(٦٧) .

ولكن المشكلة ظهرت من جديد عندما بدأت شركة النفط الأمريكية « ارامكو » بالبحث عن التنقيب في واحة « سلوى » فأشارت الحكومة البريطانية لحكومة ابن سعود بخط الرياض ، وما يجب اتباعه وعندما أيقن ابن سعود أنه لا بد من تسوية الخلاف مع البريطانيين أرسل ابنه فيصل وزير الخارجية إلى بريطانيا في فبراير ١٩٣٨ ، ودارت عدة محادثات بينهم إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية لم يؤد إلى نتيجة لرحلة فيصل بشأن مشكلة الحدود وتوقفت المباحثات بسبب الحرب العالمية الثانية .

قضية الحدود أعقاب
الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال :

بدأت المشكلة تظهر من جديد أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما بدأت الشركة الأمريكية « أرامكو » بتوسيع اعمال التنقيب عن البترول وظهر موظفو هذه الشركة في منطقة سبخة « مطي » في شهر مارس ١٩٤٩ ومعهم جنود من حرس ابن سعود[٦٨] ، وهذه المنطقة تعتبر جزءاً من أراضي أبو ظبي ، مما اضطر الشيخ شخبوط بن سلطان أن يبلغ الضابط البريطاني بانتهاكات الشركة الأمريكية وعلى الفور مضى الضابط السياسي يرافقه الشيخ هزاع بن سلطان شقيق شخبوط والشيخ حمدان بن محمد نائب رئيس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً إلى منطقة الحادث للتحقيق في الموضوع ، وعند وصولهم إلى « عين بيوة » التي تبعد حوالي ميلين ونصف ميل من « رأس السيلة » وجدوا فريقاً من الشركة الأمريكية كما وجدوا مخيماً آخر على بعد اثني عشر ميلاً في « خور الدويهن » وفيها مطار[٦٩] .

وفي الثاني والعشرين من ابريل قدم الضابط السياسي البريطاني ستوبارت احتجاجاً خطياً إلى فريق الشركة الأمريكية يبلغه فيه أن الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي سيعتبر وجود الفريق في نقطة تقع إلى الشمال من « صفوق » عملاً عدوانياً على بلاده لا سيما أن الشركة الأمريكية تضم جنود ابن سعود وطلب منهم الانسحاب دون إبطاء[٧٠] ، ويقول محمد الفيل :

« إن السبب الأساسي لرد الفعل البريطاني هو أنه في يناير ١٩٤٩ صدر مشروع للرئيس الأمريكي ترومان الذي سمي بالنقطة الرابعة لمساعدة سكان العالم وهذا التحول الأمريكي في سياستها تجاه الشرق الأوسط كان نتيجةً لتدهور الاستعمار البريطاني القديم ومعاناته ، ورغبة من الولايات المتحدة (الاستعمار الجديد) في ملء ما يسمى بالفراغ الغربي ، وقد استخدمت

الولايات المتحدة هذا المشروع وسيلة للتغلغل في مناطق الخليج العربي وفي سائر البلاد العربية ، وكان رد الفعل لمشروع « ترومان » ظهور مشكلة الحدود ثانية في ابريل عام ١٩٤٩ أي بعد شهرين من إعلان مبدأ « ترومان »(٧١) .

وفي أغسطس عام ١٩٥١ عقد مؤتمر بلندن اقترح فيه فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية عقد مؤتمر في مدينة الدمام لبحث المشكلة(٦٧) ، وفي ٨ يناير ١٩٥٢ افتتح المؤتمر في الدمام وكان فيصل يرأس وفد ابن سعود « وروبرت هاي » المقيم السياسي في الخليج العربي رئيساً للوفد البريطاني ومعه علي بن عبد الله حاكم قطر وشخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي ، في هذا المؤتمر طالب شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي بحدود إمارته التي تبدأ من نقطة عند «سودا نثيل» وتسير في خط مستقيم إلى أقصى طرف جنوب « سبخة مطي » ومن هنالك يسير الخط في اتجاه جنوب شرقي حتى بئر « القريني » ثم يعود من هنالك فيتجه إلى الشمال الشرقي إلى آبار « أم الزمول» ، وبعد عدة جلسات لم تصل إلى نتائج مما جعل المؤتمر يتوقف في منتصف شهر فبراير من نفس العام ، وبعد أربعة أعوام اتضح أن الشركة الأمريكية « أرامكو » لعبت دوراً مهماً في جمع الوثائق والرسائل من شيوخ منطقة البريمي الذين زار بعضهم الرياض والدمام ، ووجد بعض موظفي شركة البترول البريطانية في البحرين بمحض الصدفة في أوائل عام ١٩٥٢ نسخة عربية من دراسة فرع الأبحاث بشركة البترول الأمريكية عن الإحساء ومناطقها الشرقية وأخذ البريطانيون مأخذ الجد لهذا التقرير الذي بنى عليه ابن سعود مطالبهم(٧٣) .

وبعد فشل مؤتمر دمام تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية واقترحت التوقف بشأن مستقبل منطقة البريمي وتترك شركات البترول للتنقيب حسب الخرائط المعتمدة لديها وعقب ذلك أرسل ابن سعود تركي بن عطيشان ليتولى مهام أمير على مدينة البريمي العمانية ولكن القوات السعودية لم تدخل مدينة العين التابعة لإمارة أبو ظبي وإنما اقتصر تواجدها في المناطق العمانية من

« البريمي » و « حماسا » و « صعرا » فقط .

ورداً على ذلك تقدم المعتمد البريطاني في الإمارات العربية مع فرقه من قواته كشافة عمان إلى مدينة « العين » كما قدمت تشكيلات من سلاح الجو البريطاني من قاعدتها بالشارقة وأغارت على « حماسا » ، وانتهى الأمر باقتراح المملكة العربية بتسوية الأمر بصورة ودية وتم التوصل إلى اتفاق برفع الحصار الذي فرض على البريمي وإحالة المسألة إلى هيئة تحكيم دولية حيث عقدت أولى جلساتها في ابريل ١٩٥٥ ثم استأنفت اجتماعاتها في جنيف ولكن المندوب البريطاني انسحب من هيئة التحكيم محتجاً على تصرفات ممثل ابن سعود بادعائه أنه حاول تقديم رشاوى للمحكمين الدوليين وبعدها أرسلت بريطانيا مذكرة إلى ابن سعود جاء فيها أنها قررت انهاء احتلال مدينة البريمي باسم سلطان عمان وشيخ أبو ظبي(٦٩) .

المشاكل المتعلقة بالحدود أوجدتها الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية بين أبو ظبي وابن سعود ، التي لا علاقة لها بالوضع السياسي في المنطقة وإنما سببها يرجع إلى مطامع الشركات البترولية الغربية وبالتالي جر هذه الدول إلى النزاعات فيما بينها ، ومعروف منذ القدم أن حكام إمارة أبو ظبي وقبائلهم من « بني ياس » وحلفاءهم من « المناصير » و « العوامر » و « الظواهر » و « الرواشد » و « المناهيل » سكنت منطقة « العين » و « الظفرة » و « ليوا » و « الكدن » ، ولا يستطيع أحد أن ينكر موطن هذه القبائل في تلك المناطق .

ولكن زعماء المنطقة عرفوا أنه لا مصلحة لهم في النزاع من أجل مساحة من الأراضي التي لا تؤثر في حجمها بقدر ما تجر الزعماء إلى المنازعات فيما بينهم وتم حل لهذه المشكلة التي بقيت فترة طويلة من الزمن ، خلال اللقاء الأخوي الذي تم في الرياض بين فيصل بن عبد العزيز وزايد بن سلطان الذي تنازل عن بعض المناطق من إمارة أبو ظبي لإنشاء ممر بحري إلى المملكة العربية يصل إلى خور العديد على الساحل الغربي إلى إمارة ابو ظبي(٧٠) ،

وعادت المياه إلى مجاريها الطبيعية بعدما عكرتها الشركات البترولية الأمريكية ـ البريطانية ولأن المصلحة القومية تتطلب من زعماء المملكة العربية والإمارات العربية أن يتجاوزوا خلافاتهم حول المشكلات الجانبية إلى النظر في التحديات التي تواجهها منطقة الخليج العربي من أعدائها المتربصين ، الذين يريدون فتح الثغرات الجانبية لكي يشغلوا الأمة العربية بالصراعات الجانبية وإثارة الحزازات بينهم ولكن حكمة الحكام كان فوق ذلك .

هوامش ومراجع الفصل الخامس

(١) د. صلاح العقاد ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ ص ١٨ .
(٢) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ تاريخ شرقي الجزيرة العربية ـ ص ١٨ .
(٣) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٩
(٤) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٨ .
(٥) جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ـ ص ٢٢٨ .
(٦) علي نعمة الحلو ـ الأهواز ـ عربستان ـ ص ٧ .
(٧) علي نعمة الحلو ـ نفس المرجع ـ ص ٨
(٨) مجلة العربي ـ العدد (١١٩) الصادر في أكتوبر عام ١٩٦٨ ـ ص ٣٨ .
(٩) مجلة العربي ـ نفس المرجع ـ ص ٤٢ .
(١٠) د. محمد عزيز شكري ـ مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ـ ص ٨ .
(١١) د. محمد رشيد الفيل ـ الخليج العربي في مواجهة التحديات ـ ص ٧١ .
(١٢) د. محمد عزيز شكري ـ المرجع السابق ـ ص ٨ .
(١٣) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٣٢٥ .
(١٤) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ـ بريطانيا والمشيخات الساحل العماني ـ ص ٢٢٦ .
(١٥) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٦٨٠ .
(١٦) د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٧ .
(١٧) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٧١٦ .
(١٨) فالح حنظل ـ المرجع السابق ـ ص ٧١٩ .
(١٩) د. فؤاد سعيد العابد ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٥ .
(٢٠) د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٥ .
(٢١) د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٨ .
(٢٢) د. فؤاد سعيد العابد ـ نفس المرجع ـ ص ١٠٨ .
(٢٣) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٧ .
(٢٤) د. روز ماري سعيد زحلان ـ مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد السادس ابريل ١٩٧٦ ـ ص ٦
(٢٥) د. روز ماري سعيد زحلان ـ نفس المرجع ـ ص ٦ .
(٢٦) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٣٥٢ .
(٢٧)
(٢٨) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٠٨ .

I.O. & R - R/15/2/893 - Confidential No. C/133 - 24/1. Minerals Red Oxide of(٢٩)
Tamb Island. Memorandum British Agency Sharjah to - the Political Agent Bahrain. 9th February 1983.

I.O. & R - R/15/2/893 - Letter from Shaikh Sultan bin Salim Ruler of Rosal(٣٠)
Khaimah to Commander Rainier (Retired) at Abu Musa dated 3rd Dhul Hijal 1356 (i.e. 4th February 1938).

(٣١) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨٠ .

(٣٢) عادل رضا ـ عمان والخليج قضايا ومناقشات ـ ص ٦ .

(٣٣) عادل رضا ـ نفس المرجع ـ ص ٦ .

Fred Hallrday - Dictator ship and Development - P. 270. (٣٤)

(٣٥) محمد رفاعي ـ الجامعة العربية وقضايا التحرر ـ ص ٥٤٣ .

(٣٦) سليم اللوزي ـ رصاصتان في الخليج ـ ص ١٣١ .

(٣٧) د. خالد العربي ـ الخليج العربي في ماضيه وحاضره ـ ص ٢٣٣ .

(٣٨) د. محمد رشيد الفيل ـ المرجع السابق ـ ص ٧٢ .

(٣٩) د. خالد العربي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٣١ .

John Duke Antihony - The United of Arab Emirates - P. 257. (٤٠)

(٤١) محمد رفاعي ـ المرجع السابق ـ ص ٥٥١ .

(٤٢) د. محمد رشيد الفيل ـ المرجع السابق ـ ص ٧٢ .

(٤٣) محمود النجار ـ الثورة في إيران واحتمالات الخطر في الخليج ـ ص ٢٤١ .

(٤٤) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨٦ .

(٤٥) محمود النجار ـ المرجع السابق ـ ص ٢٤٥ .

(٤٦) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٣٨٦ .

(٤٧) جان جاك بيربي ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٤ .

(٤٨) د. بدر الدين عباس الخصوصي ـ الخليج العربي في مواجهة التحديات ـ ص ٤١٨ .

(٤٩) الكس فاسيليف ـ بترول الخليج والقضية العربية ـ ص ٢٦ .

(٥٠) الكس فاسيليف ـ نفس المرجع ـ ص ٢٦ .

(٥١) جورج لونزدسكي ـ البترول والدولة ـ ص ١٦٨ .

(٥٢) جورج لونزدسكي ـ نفس المرجع ـ ص ٢٨ .

(٥٣) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ص ٣٢٧ .

(٥٤) د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ـ ص ٣٢٧ .

(٥٥) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٢٥٩ .

(٥٦) د. محمد مرسي عبد الله ـ نفس المرجع ـ ص ٢٦١ .

(٥٧) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ ٣٢٧ .

(٥٨) د. محمد مرسي عبد الله ـ المرجع السابق ـ ص ٢٦٤ .

I.O. & R - R/15/2/544 - No - 416 - Miss Haneous reports notre etc. Notes on(٥٩)
Personalities and tribes in Abu Dhabi 1934. Fron the Residency Agent Shar-

jah to - The Hon'ble Colonel Gordon loch, Officiating Political Rscident in the Prisan. Gilt Dated Jamaei II - 9, 1353 - September 19,1934.

(٦٠) I.O. &. R - R/15/2/544 - No. 416 - Ibid. P. 15.

(٦١) د. محمد مرسي عبد الله - المرجع السابق - ص ٢٧٢ .

(٦٢) د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - ص ٢٣٥ .

(٦٣) Clarence C. Mann - Abu Dhubi Birth of on Oil Shaikhadom - P. 81.

(٦٤) جي . بي . كيلي - المرجع السابق - ص ٢٢٢ .

(٦٥) جي . بي . كيلي - نفس المرجع - ص ٢٢٢ .

(٦٦) د. محمد رشيد الفيل - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٤٠ مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي .

(٦٧) د. ناجي صادق شراب - دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة في السياسة والحكم - ص ٣٣٨ .

(٦٨) د. محمد مرسي عبد الله - المرجع السابق - ص ٢٨٩ .

(٦٩) د. ناجي صادق شراب - المرجع السابق - ص ٣٣٩ .

(٧٠) د. ناجي صادق شراب - نفس المرجع - ص ٣٣٩ .

الفصل السادس

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

- وضع الإمارات قبل الاتحاد :
  - اولاً - إمارة ابو ظبي .
  - ثانياً - إمارة دبي .
  - ثالثاً - إمارة الشارقة .
  - رابعاً - إمارة راس الخيمة .
- الانسحاب البريطاني .
- المحاولات الوحدوية في الإمارات العربية .
- الاتحاد الثنائي .
- الاتحاد التساعي .
  - جهود المجلس الأعلى .
  - المسعى السعودي - الكويتي .
  - فشل الاتحاد التساعي .
- الاتحاد السداسي .
- الاتحاد السباعي .
- العلاقة بين الاتحاد والإمارات الأعضاء .
- التكوين السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

اولاً - الدستور الاتحادي المؤقت .

ثانياً - المؤسسات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) المجلس الأعلى للاتحاد .

(٢) رئيس الاتحاد .

(٣) مجلس الوزراء الاتحادي .

(٤) المجلس الوطني الاتحادي .

وضع الإمارات قبل الاتحاد :

بدأت الإمارات العربية تأخذ مكانتها السياسية في أوائل القرن العشرين كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تطرأ في الإمارات العربية والتحول من الماضي إلى المستقبل المشرق سواء بزوال المخاطر الصعبة لصيد اللؤلؤ مروراً إلى ظهور البترول ، مما أدى إلى التغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتطور الحضاري في مختلف المجالات وظهور التجمعات البشرية المختلفة .

بدأ التكوين السياسي للإمارات العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر واستمر إلى الخمسينات من القرن العشرين ، ولكن هذه التكوينات السياسية بدأت تتمزق وتتفكك وبخاصة الحلفان القاسمي في الشمال وبنو ياس في الجنوب ، إلى عدة وحدات سياسية ، وكان أول انشقاق في حلف بني ياس عندما انفصلت قبيلة البوفلاسة في بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية كانت تدين بالولاء لشيوخ إمارة أبو ظبي[1] ثم أسسوا لهم إمارة دبي عام ١٨٣٨ .

ومثلما تفكك تحالف بني ياس كان التحالف القاسمي أيضاً تفكك منذ مجيء الحملة البريطانية عام ١٨٢٠ ، وبرغم عودة رأس الخيمة إلى الشارقة ووحدة القواسم إلا أن البريطانيين ساعدوا على تجزئة القواسم بالاعتراف بانفصال أم القوين وعجمان عن الشارقة ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع

عشر حدث أول انفصال لرأس الخيمة عن الشارقة بزعامة بعض القواسم عام ١٨٦٩ ، ولكنها عادت للمرة الثانية إلى الشارقة واستمرت إمارة القواسم طول العقدين الأولين من هذا القرن حتى انفصلت مرة أخرى في عام ١٩٢١ ، وكذلك حدث بالنسبة لمدينة « كلبا » الواقعة على خليج عمان عندما انفصلت عن الشارقة بين عام ١٩٣٦ ثم عادت إليها عام ١٩٥١ ، وكذلك إمارة « الفجيرة » التي لم تظهر كوحدة سياسية إلا عام ١٩٥٢ ، إن التحالف والانفصال الذي كان من سمات تاريخ المنطقة أدى إلى ظهور دويلات المدن مما كان له أثر كبير في تاريخ الإمارات العربية الحديث والمعاصر وساعدته بعض العوامل منها الذاتية والأخرى خارجية ، إضافة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما ظهرت حول هذه التجمعات البشرية قوة محلية عربية وأجنبية أثرت في واقع وجود هذه التجمعات السياسية[٢] .

وسوف نعرض الظروف التي ساعدت على تطور الإمارات العربية قبل إعلان اتحاد الإمارات من بعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل موجز .

أولاً ـ إمارة أبو ظبي :

بدأت أبو ظبي تساير الزمن منذ الستينات من هذا القرن أي منذ تصدير الشحنات الأولى من البترول الخام إلى الأسواق العالمية عن طريق « ميناء جبل الظنة » ، وقفزت قفزة سريعة لم تحدث مثلها في بلدان الخليج العربي الأخرى ، ولأنها انطلقت نحو النمو السريع في توفير الخدمات والحياة العصرية لكافة أفراد المجتمع ، وزاد دخل الفرد بنسبة مرتفعة مما جعل إمارة أبو ظبي من أغنى الإمارات العربية في الثروة النفطية ، وتتمتع اليوم بمركز رئيسي في مجموعة الأقطار المصدرة للنفط ، ونالت شهرة جيدة لسياستها المتوازنة ولوقوعها في منطقة تعتبر من أغنى مستودعات النفط في العالم بأسره ، وخلال الأعوام القليلة احتلت مركز مهماً بين دول المنطقة[٣] .

وإن سياسة إمارة أبو ظبي لم تقتصر على تقديم الخدمات العامة والتوسع

في الإنشاءات للإمارة فحسب ، وإنما شمل جميع الجيران من الدول العربية والإسلامية والصديقة من العالم الثالث .

ثانياً ـ إمارة دبي :

بدأت النهضة في دبي مبكرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها سقوط إمارة « لنجة » القاسمية على البر الشرقي من الخليج العربي في نهاية القرن التاسع عشر ، وهجرة التجار والوكلاء للشركات الهندية إلى دبي وتأسيس وكالات تجارية جديدة وتحويل التجارة من لنجة إلى دبي ، التي مع مرور الأعوام أصبحت تتمتع بمركز اقتصادي هام في الإمارات العربية ، وخاصة ميناء دبي البحري والمطار الرئيسي وهما من المراكز المهمة لتجارة الاستيراد والتصدير مما ساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية ، وقدم إليها الوافدون من الإيرانيين والهنود والأجانب نتيجة لعدم التزمت واتباع السياسة المفتوحة للتجارة العالمية وهذا الازدهار والاستقرار جعل السلطات البريطانية تفكر في نقل مقرها السياسي من الشارقة إلى دبي في الخمسينات ، وتغير الوكيل البريطاني إلى المعتمد السياسي البريطاني الذي أصبح يقيم في دبي التي شهدت النهضة التعليمية المبكرة وكذلك نضوجا سياسيا ونيابيا .

ثالثاً ـ إمارة الشارقة :

الشارقة هي المركز الرئيسي للقواسم ، رغم انفصال رأس الخيمة وغيرها من الإمارات عنها ، حيث بقيت وريثة القواسم ، وإن نفوذها بدأ يتدهور من بعد وفاة زعيم القواسم سلطان بن صقر عام ١٨٦٦ ، ولكن سرعان ما استعادت شهرتها منذ إقامة بريطانيا المطار المدني والقاعدة الجوية فيها عام ١٩٣٧ ، وإن دخلها من هذه القاعدة كان لا بأس به في تطوير الإمارة في مشروعاتها العمرانية وإنشاء المدارس الحديثة والطرق والخدمات العامة ، أما الآن فقد أصبحت بعد ظهور النفط من أهم المدن المزدهرة على شاطىء الخليج العربي ، وتم تحويل القاعدة البريطانية إلى القاسمية بعد الانسحاب البريطاني ثم أزيلت نتيجة للتطور العمراني الحديث .

رابعاً ـ إمارة رأس الخيمة :

استمدت شهرتها وأمجادها من الماضي ودارت فيها معارك شهيرة ضد البريطانيين والأعداء الأجانب، وكانت درع الإمارات في صد الغارات الأجنبية وكانت في أوائل القرن التاسع عشر مقراً للاتحاد القاسمي الرئيسي ، ويوجد فيها أراضٍ زراعية تفي احتياجات الإمارات العربية إذا ما تم استغلالها بطريقة حديثة ، وقد سبقت فيها المشروعات التعليمية والنهضة الحديثة .

أما بقية الإمارات لم تكن قد بلغت إلى تلك المرحلة التي بلغت بها جيرانها التي ذكرناها ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بل إن بعضها لم تظهر إلا في الخمسينات من هذا القرن ، لذلك اقتصرنا على أهم الإمارات التي لعبت دوراً بارزاً في التاريخ الحديث .

الانسحاب البريطاني :

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وما أسفرت عنه نتائج من طرد البريطانيين وجلائهم عن القواعد العسكرية في قناة السويس ، بدأت بريطانيا تركز جهودها على قواعدها في « عدن » و « الشارقة » و « البحرين » وخاصة على منطقة الخليج العربي بعدما ازدادت أهميتها لسببين :

أولاً : خروج البريطانيين من مستعمراتهم في الهند بعد الحرب العالمية الثانية ولم تبق لهم مستعمرات إلا في الخليج العربي وعدن ثم خروجهم من عدن في أواخر الستينات .

ثانياً : ازدياد أهمية الخليج العربي من الناحية الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة مما أعطاها أهمية اقتصادية في الفترة المتأخرة .

وكانت مسألة القواعد البريطانية تثير خلافاً داخل حزب العمال[٤] نفسه عندما كانوا في الحكم ، حيث اقترح أغلبية النواب ضرورة إخلاء القواعد العسكرية من شرق السويس نظراً لما يكلفه البقاء من نفقات باهظة ، وبعدها

أعلنت الحكومة البريطانية عن سياستها تجاه المنطقة بإصدار البيان في يناير عام ١٩٦٧ أعلنت فيه الانسحاب من شرق السويس وإلغاء معاهداتها[٥] مع دول المنطقة في نهاية عام ١٩٧١ .

سبب الوجود البريطاني في الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر حتى العشرين يرمي إلى التحكم فيه ، لأنه من أفضل الطرق لبريطانيا التي توصلها بمستعمراتها في الهند[٦] وبما أن الهند استقلت عن بريطانيا فلا مبرر لوجودها عسكرياً أو سياسياً وإنما استبدلتها بالسيطرة الاقتصادية ، لأن الوجود العسكري يكلفها أعباء مالية ضخمة ، أما السيطرة الاقتصادية فتوفر لها مبالغ كبيرة أكثر ضماناً من الوجود العسكري الذي من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية[٧] ، وإن دولاً أخرى مثل اليابان وفرنسا تستثمر أموالها في بترول الخليج العربي دون أن تكون لها جيوش[٨] ، فمن هذا المنطلق كان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي .

ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج العربي ، بدأ حكام المنطقة يفكرون في اتحاد يضم إمارات الخليج العربي التسع ، وبدأت المشاورات والاتصالات لتهيئة الجو المناسب وللأسف لم ينجح الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج العربي وإنما قام اتحاد بين الإمارات العربية السبع ، وسوف نورد الخطوات التي جرت لقيام الاتحاد ومن ثم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

المحاولات الوحدوية في الإمارات العربية :

لم تكن منطقة الخليج العربي لعامة والإمارات العربية بخاصة قبل الاستعمار الأوروبي كما نجدها اليوم وحدات سياسية صغيرة مجزأة على امتداد الساحل العربي في الخليج وإنما عاشت وحدة تاريخية وحضارية وسياسية متشابهة ، وإن التكوينات السياسية والتنظيمات الإدارية وتداخل الحدود هو من خلق الاستعمار الأوروبي الحديث ، الذي غزا الخليج العربي

منذ القرن السادس عشر مع مجيء الاستعمار البرتغالي ثم تبعه الهولندي والفرنسي وأخيراً البريطاني ومعهم أخذت النزعات المحلية والقبلية والإقليمية تعمق فيما بين العرب مما سهل على الاستعمار مهمة استغلالها والسيطرة عليها لصالحها ، وعلى الرغم من أن الاستعمار الأوروبي شجع التيارات الانفصالية وساعدها إلا أنه جرت محاولات وحدوية تستحق الدراسة(٩) .

وتعود المحاولات الاتحادية بين الإمارات العربية إلى الثلاثينات(١٠) أي إلى عام ١٩٣٥ عندما ظهرت بعض الآراء تطالب بالاتحاد ولكن الظروف لم تكن مواتية لعدة أسباب منها اقتصادية نظراً لقلة الموارد ، والسبب الآخر اعتماد بعض الإمارات على الدعم البريطاني ، ورغم أنها كانت وراء عرقلة تحقيق الوحدة فيما بين إمارات القواسم المجزأة وأقرته وجزأته إلى إمارات صغيرة مفككة ومتداخلة يصعب الفصل بينها وفرضت فيما بينها حواجز جمركية ، إلا أنها وجدت مصلحتها رأت أن تخطو ببعض هذه الإمارات إلى نوع من الاتحاد ليخدم مصالحها التي باتت مهددة مع تطور الأوضاع السياسية في المنطقة(١١) .

وتجددت فكرة الاتحاد منذ الأربعينات والتي تمت عن طريق بريطانيا في عام ١٩٥٢ بإنشاء مجلس استشاري لحكام الإمارات العربية السبعة(١٢) على أن يتشاوروا فيما بينهم في الأمور المشتركة مرتين في العام ، وأعلن أن الهدف من إنشاء « مجلس الإمارات المتصالحة » هو لتنسيق الشؤون الاقتصادية والمالية والجنسية والخدمات البريدية ومن أهم أعماله إنشاء قوة للأمن الداخلي للاتحاد سمي «بكشافة ساحل عمان» وجعلت الشارقة مركزاً لقيادتها ولكن مجلس الإمارات المتصالحة لم يستطع أن يخطو بالوضع السياسي في الإمارات العربية خارج الحدود التي رسمتها بريطانيا له وبذلك أصبح صوريا بعيداً عن تحقيق أية خطوة اتحادية عملية واستمرت الأنظمة والإدارة والنقد محلية ومتباينة بين الإمارة والأخرى(١٣) .

وجرت محاولات عديدة لجر الإمارات في الخليج العربي ، وبخاصة

البحرين إلى حلف بغداد المركزي ، وقام عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بزيارة إلى البحرين عام ١٩٥٥[١٤] لهذا الغرض ولكنها هذه المحاولات فشلت ، ونظراً للتطورات السابقة والأنظار المتجهة إلى إمارات الخليج العربي فإن جامعة الدول العربية لم تكن بعيدة عنها ، فقد عملت بكل جهودها لتدعيم الإمارات العربية من كافة النواحي التي يمكن أن تقوم بها الجامعة ، وقد سبقت المرحلة التمهيدية لقيام الاتحاد سنوات طويلة منذ أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، وأخيرا عندما عقد اجتماع القمة العربي في القاهرة في يناير عام ١٩٦٤ ، اتخذ مجلس الجامعة العربية عدة قرارات وتوصيات لتأكيد عروبة الخليج العربي وحقها في الاستقلال الكامل ، وكما قرر دعم الإمارات العربية عن طريق إنشاء صندوق للتنمية[١٥] برأسمال قدرة خمسة ملايين جنيه إسترليني ، تشارك فيه الدول العربية ، كما تبع هذا ، النشاط الملموس الذي تمثل في قيام وفود وبعثات عربية رسمية بزيارة المنطقة والاتصال بحكامها ، ووضع بعض المشاريع العربية للتنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي[١٦] .

وعلى أثر ذلك عارضته بريطانيا ، واجتمع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربى في البحرين بوكلائه المعتمدين السياسيين في الخليج العربي وعقد اجتماعاً معهم في أول مارس ١٩٦٥ ومع حكام إمارات الخليج العربي التسع وتناول القرارات الآتية[١٧] :

« المجلس يرحب بأية إعانة مجردة من القيود من أي مصدر من المصادر لتطوير الإمارات ، والمجلس يبدي مزيد امتنانه لاهتمام الجامعة العربية وغيرها بالمساهمة في هذا التطوير » .

وحرصاً على تجنب الجهود المزدوجة ورغبةً في توحيد جهود حكومات الإمارات لتنسيق تطوير المنطقة للصالح العام قرر المجلس التالي :

١) أن يفتح حساباً باسم صندوق تطوير الإمارات المتصالحة تورد إليه

جميع التبرعـات التي سبق التبرع بهـا أو التي سوف يتبـرع بها من المصـادر الخارجية أو الداخلية .

٢) أن يعين موظفون إضافيون حسب الحاجة ، لمكتب التطوير الخاص بالمجلس ، حتى يستطيع المكتب تحت إشراف المجلس التصرف في أموال الصندوق المذكور وتنفيذ برامج التطوير المصدق عليها

وبعد هذا القرار طلبت الحكومة البريطانية من الكـويت المساهمـة في صندوق تطوير الإمارات ، ولكن الحكومة الكويتية رفضت الطلب البريـطاني نظراً لارتباطها بصندوق الجامعة العربية للتنمية الخاص بـالإمارات العـربية ، ولهذا لم يرق لبريطانيـا أن أنشىء صندوق «تنميـة إمارات الخليـج العربي» من قبل جامعـة الدول العـربية ، فقـاومت هذا الصـندوق العربي للتنميـة ومنعت الإمـارات العربيـة من قبول مسـاعدتـه وأقدمت على إنشـاء « مكتب لتـطويـر الإمارات المتصالحة » وألحقته بالمجلس بعدما أحست بريطانيا إضافة إلى دور الجامعة العربية لـلإمارات بـوجوب التـطوير بفعـل الوعي القـومي الذي أخـذ يجتاح منطقة الخليج العربي بشكل عـام ، ومن أعمال «مكتب تطويـر الإمـارات» بعض مشـاريع الـطرق والـزراعـة والصحـة إلا أنهـا بقيت محـدودة وشكليـة ولا يمكن أن تعتبـر المحاولات البـريطانيـة لتجميع الإمـارات العـربيـة بتلك الوسائل التي اتبعتها عملية اتحادية ، ولذا كان هناك محـاولات وحدوديـة من قبل بعض أبناء الإمارات لوضع ميثاق لاتحاد فيدرالي يضـم الإمارات العربيـة وسلطنة عمان ، ولكن بريطانيا عارضت جميع الصيغ الاتحادية من هذا القبيل لما يتسبب من تهديد لوجودها في المنطقة ، ولم تشهد الإمارات العـربية أي محاولات وحدودية باستثناء الاتحاد الفيدرالي الذي تم بين الشارقة والفجيـرة عام ١٩٦٠ ، ولكنه لم يستمر سوى بضعة أشهر(١٨) .

الاتحـاد الثنائي :

عندما أعلنت بـريطانيـا عزمهـا على الانسحاب من شـرق السويس في موعد لا يتجاوز نهايـة عام ١٩٧١ ، وقـام وزير خـارجية الكـويت بجولـة زار

خلالها إمارات الخليج العربي في شهر يناير عام ١٩٦٧ ، وكان من أول أمثلة المبادرات العربية الرسمية في مرحلة تمهيد لإعلان الاستقلال لإمارات الخليج العربي[١٩] ، ومنذ أن كثرت الأحاديث عن مستقبل الإمارات وعن الاتحاد فمن الأجدر على أبنائها أن يقوموا ويأخذوا على عاتقهم في تشكيل هذا الاتحاد ، ومن هذا المنطلق كانت الخطوة التي قام بها حاكماً إمارة أبو ظبي ودبي في اجتماعهما المفاجىء ، في منطقة « سميح » القريبة بينهما على الحدود ، من أولى الخطوات في سبيل ميلاد اتحاد الإمارات .

وأعلن في بيان مشترك صدر بعد ذلك الاجتماع في الثامن عشر من فبراير عام ١٩٦٨ جاء فيه عن قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما ودعوة الإمارات العربية بما فيها البحرين وقطر للانضمام إلى الاتحاد ، ومما جاء في مقدمته بعد اجتماع حاكمي دبي وأبو ظبي لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد الاتفاق على أسس توحيدهما لضمان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبها وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضا على توحيد ما يلي :

أولاً : تكوين اتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل التالية[٢٠] :

(أ) الشؤون الخارجية .
(ب) الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة .
(جـ) الخدمات كالصحة والتعليم .
(د) الجنسية والهجرة .

ثانياً : يناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد في المسائل المشتركة التي يتم الاتفاق عليها .

ثالثاً : الشؤون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تكون من اختصاص حكومة كل بلد .

رابعاً : كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهما حكم الإمارات المتصالحة لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد .

ومما يستلفت النظر حول الاتحاد الثنائي هو أن توقيع اتفاقية الاتحاد بين إمارة أبو ظبي ودبي كان مفاجئاً وبخاصة بعد أن كان الاتفاق قد تم على عقد مؤتمر لحكام الإمارات التسع في ٢٥ فبراير ١٩٦٨ مما يدل على عدم الإشارة لعقد اتفاقية بين الإمارتين ولا توجد أية أعمال تحضيرية لها ، وبسبب السرعة التي واكبت عملية التوقيع على الاتفاقية التي جاءت مختصرة لم تشر إلى المسائل الهامة التي تحتاج إلى تفصيل فهي لم تبين السلطات العامة الاتحادية التي ستتولى إدارة شؤون الاتحاد وكل ما جاء فيه الإشارة إلى السلطة التشريعية ويبدو أن الاتفاقية كانت موقتة لما جاء بها من أن الاتحاد ستناط به المسائل التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين ، ولم تشر الاتفاقية إلى نوعية الحكم والنظام الذي سيسود بين الإمارتين وهل ستحتفظان باسميهما أم ستندمجان في تسمية جديدة يذوب فيها الكيان الخاص لكل منهما وتشكل الإمارتان إقليم الدولة الجديدة ، وفيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات للحكومة الاتحادية فعهدت إليها بالشؤون الخارجية ومسائل الجنسية والهجرة والخدمات العامة كالتعليم والصحة أما المسائل الأخرى التي لم تبينها الاتفاقية فتكون من اختصاص حكومة كل إمارة[٢١]

ويلاحظ أن الدفاع والأمن الداخلي لم يدخلا في اختصاص الحكومة الاتحادية إلا عند الضرورة كما جاء في المادة الأولى فقرة (ب) من الاتفاقية ونظراً للاتفاقية وصعوبة تحديد طبيعتها القانونية للاتحاد وأنها جاءت مختصرة وموقتة فإنها أقرب إلى الاتحاد التعاهدي من الاتحاد الفدرالي بالرغم من توافر بعض خصائص الاتحاد الفدرالي مثل توحيد الشؤون الخارجية والجنسية والهجرة والخدمات العامة ، ولكن لا تتوفر فيه شؤون الدفاع والأمن الداخلي ، ومما يستلفت النظر ما جاء في صيغة المادة الرابعة من الاتفاقية في الدعوة الموجهة لحكام « الامارات المتصالحة » والصيغة الموجهة لحاكمي

قطر والبحرين من مناقشة اتفاقية في الأولى والمداولة حول مستقبل المنطقة في الثانية مما كان له أثر فيما بعد ، ولم يقدر لاتفاقية الاتحاد الثنائي أن تدخل حيز التنفيذ الفعلي فبعد أقل من أسبوع من إبرامها وقعت اتفاقية الاتحاد التساعي بين الإمارات[٢٢] .

الإتحاد التساعي :

وبعد خطوة أبو ظبي ودبي بدا وكأن الأمور تسير في الاتجاه الذي تريده الأمة العربية وشعب الخليج العربي ، ولبى جمع حكام إمارات الخليج الدعوة الموجهة لهم وعقدوا الاجتماع الأول في دبي في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٦٨ وبعد سلسلة من المباحثات ضمت حكام الإمارات الخليجية التسعة وبحث موضوع إنشاء إتحاد فيدرالي يضم هذه الإمارات ، وقدمت فيه قطر مشروعاً للاتحاد أطلقت عليه إسم « إمارة الساحل الغربي المتحد » ويقترح فيه ضرورة دمج الإمارات الخمس الصغيرة (الشارقة ، رأس الخيمة ، أم القوين ، عجمان ، الفجيرة) في إمارة واحدة كما كانت إمارة القواسم قبل مجيء الحملة البريطانية لعام ١٨٢٠ ، ثم بحث إمكانية ضمها إلى اتحاد يتكون من أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر واعترضت الإمارات الصغيرة الخمس على المشروع لعدم مساواتها بالإمارات الكبيرة وكان المشروع القطري يهدف إلى إيجاد توازن بين أعضاء الاتحاد ومن ثم لا تنشأ مشاكل حادة بسبب مسألة الإجماع أو كيفية تمثيل الأعضاء في المجلس الاستشاري[٢٣] .

وبعد الاجتماعات صدر البيان المشترك الذي وقعه جميع حكام الإمارات في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، أما البيان المشترك فقد جاء فيه :

استعرض الحكام العلاقات القوية العديدة التي تصل بين شعوبهم الشقيقة وتدارسوا شؤونها العامة ومصالحهم المشتركة وتعاهدوا على ضرورة المبادرة بعزم وإصرار إلى توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين ، ودعم تكاتفها بجميع الوسائل وتوجيه جهودهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً إلى

التعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي وتعزيز أمنها ، توحيد سياستها العامة وصيانة سلامتها لضمان الدفاع الجماعي عنها وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وتحقيقاً لهذه الأهداف العليا التي تصبو إليها أماني الشعوب العربية في الخليج العربي وترنو إليها آمال الأمة العربية جمعاء في كل جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير وقع الحكام الاتفاقية المرفقة بهذا البيان[٢٥] .

الباب الأول : يدعو إلى إنشاء اتحاد بين الإمارات .

الباب الثاني : يحدد السلطات الاتحادية ، أهمها تشكيل مجلس أعلى من حكام الامارات وتقع عليه مسؤولية وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد والدستور ومسؤولية وضع القرارات الاتحادية وأنه فوق كل ذلك المرجع الأعلى وتصدر قراراته بالاجماع

الباب الثالث : يمنع استعمال القوة في حالة المنازعات بين الإمارات والالتجاء إلى المجلس الأعلى الذي تكون قراراته سارية المفعول في هذا الشأن .

الباب الرابع · يدعوا إلى اتباع وسائل الدفاع الجماعي لحماية الاتحاد .

الباب الخامس : يختص بالمحكمة الاتحادية العليا والتي مهمتها منع المنازعات على الحدود والنظر في التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية .

الباب السادس : يشمل أحكاماً عامة متفرقة مثل مدى إلزامية القوانين الاتحادية وتعطي المادة الرابعة والعشرون للمجلس الأعلى الحق في تعديل هذه الاتفاقية إذا اقتضى الأمر ذلك وتحدد المادة الخامسة والعشرون الختامية يوم ٣١ مارس ١٩٦٨ بداية العمل لهذه الاتفاقية إلى حين وضع دستور دائم .

ومما جاء في البيان الختامي :

أن حكام الامارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الاتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الايجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم وضماناً لتقدمهم وشامل نهضتهم ويسألون الله عز وجل أن يكتب لهذه الخطوة أكمل النجاح وأن يحيطها بفضل عنايته ويبارك جهودهم المشتركة في سبيل خير شعوبهم الشقيقة والأمة العربية جمعاء .

ومن ذلك يتضح نشأة الاتحاد والتعريف بأهدافه والسلطات الاتحادية وهي كما يلي(٢٦) :

أولاً ـ السلطات الاتحادية :

قضت اتفاقية اتحاد الإمارات العربية بإنشاء ثلاث هيئات تشكل في مجموعها السلطات الاتحادية للدولة الجديدة وهذه الهيئات هي :

١ ـ **المجلس الأعلى** : يتكون هذا المجلس من حكام الإمارات التسع ويشرف على شؤون الاتحاد ويوضع « ميثاق كامل ودائم للاتحاد » وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات ، وتصدر قراراته بالاجماع ويتناوب حكام الامارات التسع سنوياً رئاسة اجتماعات المجلس ويتولى الرئيس تمثيل اتحاد الإمارات العربية في الداخل وتجاه الدول الأجنبية ويعين المقر الدائم للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده .

٢ ـ **مجلس الاتحاد**: هو الهيئة التنفيذية لدولة اتحاد الامارات ويمارس اختصاصاته وفقاً للسياسة العليا التي يقررها المجلس الأعلى وطبقاً للقوانين الاتحادية ويعاون المجلس الأعلى في ممارسته لسلطاته ويحدد القانون طريقة تشكيل المجلس والقواعد الأساسية لنظامه كما تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس والهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله ، ولا يعتبر قراراته نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها .

٣ ـ المحكمة الاتحادية العليا : يحدد القانون طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصاتها .

ثانياً ـ توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والإمارات الأعضاء :

نصت الاتفاقية على الطريقة الحصرية لاختصاصات السلطات الاتحادية ، منها على ممارسة حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة بها التي لا يسند الاختصاص بشأنها إلي الاتحاد بموجب الاتفاقية أو القوانين الاتحادية .

تعتبر الاتفاقية كأول خطوة بالغة الأهمية تجمع إمارات الخليج العربي في كيان سياسي واحد إلا أن هناك بعض الملاحظات منها أنها استهدفت إيجاد نوع من الاتحادات التعاهدية بين الإمارات التسع ويتضح ذلك من هدفها ، هو تنسيق السياسات الخارجية والدفاعية وخطط التقدم والرخاء للأعضاء والإجماع في إصدار القرارات للمجلس الأعلى والمحافظة على استقلال الإمارات الأعضاء الكامل وإظهار استقلال الإمارات تجاه بعضها واحترام كل منها لسيادة الأخرى ، وركزت الاتفاقية السلطات التشريعية والتنفيذية بيد المجلس الأعلى وأصبح مجلس الاتحاد مجرد أداة لتنفيذ قراراته ولم تدع الاتفاقية مجالاً لتفويض بعض الاختصاصات للهيئات المتفرعة عن المجلس الأعلى ، وجاءت الاتفاقية مختصرة وأنها لم تبين بوضوح اختصاصات السلطات الاتحادية عدا التي تناولتها المادة الرابعة منها وحتى هذه صيغت بعبارات عامة ، وخلو الاتفاقية من قواعد تحكيم مسائل اختيار العاصمة الاتحادية ، اختيار الوزراء ، توحيد الجيش ، توحيد العملة وغيرها من المسائل ، كانت من أسباب الاختلافات التي وقعت بين الامارات التي أضعفت الاتحاد ، اشتراط الإجماع في صدور قرارات المجلس الأعلى يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق على المسائل المعروضة وخاصة إذا اعترض عليها أحد الأعضاء ، كما أن المجلس الأعلى هو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات للسلطات الاتحادية أو للإمارات الأعضاء مما يجعله خصماً وحكماً في آنٍ واحدٍ ، بحكم يجمع

السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والمفروض أن يعطي سلطة الفصل للمحكمة الاتحادية العليا ، وجاءت الاتفاقية خالية من مساهمة أبنائها والمشاركة في إدارة شؤونهم ، وتعتبر الاتفاقية كأسس مبدئية لقيام الاتحاد(٢٧) .

أما الرد والفعل فقد جاءت معظمها مؤيدة لهذا الاتحاد وبخاصة بريطانيا التي رحبت به كخطوة نحو تأمين الاستقرار في المنطقة ونفت بشدة أية علاقة لها ولعل تجربة بريطانيا في اتحاد الجنوب العربي وغيره من الاتحادات الاستعمارية دفعتها منذ إعلانها الانسحاب من المنطقة على حرصها الشديد بعدم التدخل أو ممارسة أي ضغط على الاتحاد مكتفية بتشجيعهم على التقارب وأن يكون الاتحاد بديلاً لوجودها العسكري في تأمين الاستقرار في المنطقة ، وكانت حريصة على إظهار اتحاد الإمارات العربية باعتبار الظروف العربية تفرضه وتؤيده الضرورة السياسية العربية وترحب به الأنظمة العربية على اختلاف نزعاتها ، ولكن المعارضة للاتحاد جاءت مں إيران التي أصدرت بياناً رسمياً أكدت فيه أنه لا يمكں لبريطانيا أن تتخلى لآخرين عں أرض يشهد أنها فصلت عن إيران بالقوة وأنها ستحتفظ بكل حقوقها ولن تعترف باتحاد إمارات الخليج قبل تسوية مشكلة البحرين التي لو انضمت إلى الاتحاد فإن ذلك لں يؤثر مطلقاً على مطالبها ، ولا يمكن الاعتراف بأي قرار أو اتفاق أو تعهد يتناول منطقة الخليج العربي دون أن يتضمن تأكيداً كاملاً لحقوق سكان المنطقة وبصفة خاصة مصالح إيران المشروعة(٢٨)

وشنت الصحافة الإيرانية على اتحاد الإمارات العربية حملة كبيرة وجعلت أعضاء المجلس الأعلى يتخوفون من انضمام البحرين وظهر ذلك واضحاً بعدما اتفق الحكام عند نهاية مؤتمر دبي أن يكون اجتماعهم القادم في البحرين إلا أن هذا التخوف إضافةً إلى ضغط الجاليات الإيرانية التي لها وزنها كان سبباً في اختيار ابو ظبي بدلاً من البحرين لتكون مقراً للاجتماع وليس من شك في أن ذلك التعديل كان له أثر في نفسية البحرين التي بدأت تحس أنها باتت تشكل عقبة أمام قيام اتحاد الإمارات العربية على الرغم من الحماس

الزائد الـذي أظهرتـه البحرين لـلانضمام إليـه لكي تتخـلـص من الادعاءات الإيرانية فيها[٢٩] .

وقد قوبلت اتفاقية اتحاد الإمارات العربية بترحيب من الدول العربية ومن الأوساط والهيئات الشعبية في الـدول العربيـة ومسانـدتها لـلاتحاد الجـديد ، فـاعترفت الكـويت في برقيـة بعث بها أميـرها إلى حكـام الإمارات التسـع ، وأعلنت المملكة العربية عن تأييدها للإتحاد في البيـان المشترك الصـادر بعد زيارة حاكم قطر للرياض في ابريل ١٩٦٨ في حين اعلنت « الجمهورية العربية المتحدة » في ذلك الوقت عن تأييدها ومساندتها لاتحاد الامـارات العربيـة عبر جريدة الاهرام واذاعتها كما اعربت الحكومة العراقية عن تأييدهـا للاتحـاد[٣٠] وجـدير بـالذكـر ان زايد بن سلطان قـام بمبادرة لـزيارة سعيـد بن تيمور سلطان عمان للتباحث معه حول كيفية انضمام عمان الى اتحاد الامارات العربية وعلى الرغم من ان سعيد بن تيمور كانْ متبعاً سياسـة العزلـة على عمان فـانه لم يتجاوب تماما ولكن زايد نجح في توقيع اتفاقية مبدئيـة مع سلطان عمـان لاتحاد يتم في المستقبل[٣١] .

جهود المجلس الأعلى :

بعد هذا اللقـاء التمهيدي للحكـام عقد المجلس الأعلى أربـع دورات أولاها في أبو ظبي في الفترة بين ٢٥ ، ٢٦ مايو ١٩٦٨ ، حيث برزت بعض العقبات التي استلزمت قيام وزير خارجية الكويت بجـولة ثـانية بغيـة تذليلهـا ٢٢ ـ ٢٧ يونيو ١٩٦٨ .

وقد استـأنف المجلس اجتماعاته في ٦ ـ ٧ يوليو ١٩٦٨ وكان من ضمن قراراته انتخاب زايد بن سلطان رئيساً لدورته الأولى .

وعقـد المجلس دورته الثـانية في الـدوحة في الفتـرة ٢٠ ـ ٢٢ أكتوبـر عام ١٩٦٨ ، أما الدورة الثالثة فقد عقدت في الدوحة أيضاً بين ١٠ ـ ١٩ من مايو عام ١٩٦٩ وبعد ذلك انعقدت الدورة الرابعـة في أبو ظبي بين ٢١ ـ ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٦٩ .

وقبل أن تكتمل هذه الدورة الأخيرة كان المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية يواجه صعوبات كبيرة في مهمته ، ورغم كل الجهود التي بذلت لإنقاذ الموقف فقد جرت الرياح بما لم تشته السفن .

وبذلت دولة الكويت مساعيها الحميدة وجاء وزير الخارجية صباح الأحمد يحمل رسالة من أمير الكويت إلى أعضاء المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات ، وتعلن تأييد الكويت الكامل لاتحاد الإمارات العربية[٣٢] .

وحتى يحافظ المجلس الأعلى على بقية الأمل في نفوس المتطلعين إلى الاتحاد أصدر بياناً جاء فيه أنه قرر تأجيل اجتماعه الحالي وإرجاء بحث ما تبقى من جدول الأعمال إلى الاجتماع الثاني من الدورة الرابعة في أبو ظبي في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ هذا البيان[٣٣]

وتطبيقاً لذلك وجه زايد بن سلطان الدعوة لإخوانه الحكام للاجتماع في الخامس من نوفمبر ١٩٦٩ ، ولكن لم يتلق الموافقة إلا من خمس إمارات فقط على عقد هذا المؤتمر وهي البحرين والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، ومالت قطر إلى عدم الموافقة مقترحة ضرورة التفاهم التمهيدي قبل انعقاد المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات[٣٤]

المسعى السعودي ـ الكويتي :

جاء وفد سعودي ـ كويتي مشترك زار إمارات الخليج العربي في شهر يناير عام ١٩٧١ في محاولة لإنجاح فكرة الاتحاد التساعي ، وكان على رأس الوفد المشترك نواف بن عبد العزيز وصباح أحمد الصباح ، وقد حمل الوفد رسالتين إلى زايد بن سلطان من فيصل بن عبد العزيز وأمير الكويت صباح سالم الصباح ، تتضمنان وجهة نظر العاهلين وقناعتهما بأهمية قيام الاتحاد باعتباره الركيزة الأساسية لسلامة المنطقة ومصلحة الإمارات العربية ومنطقة الخليج العربي بصورة عامة

من الأسباب التي أدت إلى وقف المباحثات بين حكام الإمارات وحالت دون إتمام مساعي الاتحاد ، هو موضوع التمثيل والتصويت وتحديد العاصمة

وبعض المشاكل الأخرى ، وركز الوفد السعودي ـ الكويتي لتذليل هذه العقبات التي اعترضت مهمة الاتحاد التساعي ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة .

فشل الاتحاد التساعي :

هناك الكثير من العوامل التي لعبت دوراً في عدم إنجاح الاتحاد التساعي سواء كانت العوامل داخلية أو خارجية ، فمن خلال المناقشات التي دارت في المجلس الاتحادي تكشف لنا عن الاتجاهات المتغايرة التي كانت تسود اجتماعاته ، وكانت بعض الإمارات لا تريد إغضاب إيران وذلك بإبعاد البحرين عن الاتحاد في حين كان البعض الآخر يرى وجوب قيام الاتحاد ولكنها ليست مستعدة للتنازل عن شيء من اختصاصاتها في سبيل قيامه إضافةً إلى عدم تعود البعض على قواعد الاتحادية الجديدة ، وفيما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الاتحاد التساعي(٣٥):

١ ـ غموض اتفاقية الاتحاد :

كانت الاتفاقية يشوبها بعض الغموض فبينما تنص على قيام الاتحاد بين الإمارات نجدها حريصة في الوقت ذاته على تأكيد سيادة واستقلال كل إمارة وهذا يعني أن على المجلس الأعلى إيجاد وثيقة قانونية تراعي المبدأين المتعارضين ولا يمكن تحقيقهما إلا بالتضحية بقيام الاتحاد نفسه ، كما اختلفت بعض الإمارات في الاختصاصات الواجب منحها إلى الحكومة الاتحادية فرأت أبو ظبي والبحرين وجوب منح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة وأن تمارس الإمارات داخل حدودها بعض السلطات الإدارية ، بينما أصرت بقية الإمارات بالاحتفاظ بالاختصاصات التي تعبر عن وجودها كوحدات سياسية ذات سيادة ما عدا شؤون الدفاع والخارجية تعهدان بهما إلى الحكومة الاتحادية والاحتفاظ ببقية الاختصاصات مثل الشؤون الجمركية ، الطيران المدني ، المواصلات السلكية واللاسلكية والعضوية في المنظمات الدولية كالأوابك والأنسيكوا .

٢ ـ التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري :

من الصعوبات التي واجهت الاتحاد هي التمثيل وهل يتم اختيار أعضاء المجلس إذا علمنا أن الإمارات التسع لم تمارس النظم النيابية مما يجعل من الصعب تطبيقه إضافةً إلى رفض بعض الأعضاء أصلاً لهذه الفكرة ، ولكن الخلاف حول عدد الممثلين للإمارات داخل المجلس الاستشاري أدى إلى عدم مناقشة طريقة اختيار الأعضاء ، وكان هناك عدة وجهات للنظر منها على أساس نسبة السكان وهذا يعني أن البحرين سوف تفوز بأغلبية المقاعد مما أثار الاعتراض من الإمارات الصغيرة ، واقترحت أبو ظبي حلا وسطا لإنهاء الخلاف بأن تمثل كل إمارة داخل المجلس بأربعة أعضاء مقابل ستة للبحرين ، ولكن الإمارات الصغيرة عارضت وتمسكت بمبدأ المساواة بينها جميعاً ، وطرح اقتراح آخر أن يكون التمثيل في المجلس على أساس الالتزامات المالية لكل إمارة في ميزانية الاتحاد وهذا يعني أن تكون لإمارة أبو ظبي الأغلبية في المجلس الاستشاري إلا أنه رفض أيضاً ، وحاولت البعثة السعودية ـ الكويتية حل الخلاف بتشكيل المجلس من ٣٦ عضواً موزعين بالتساوي مع الإمارات لفترة موقتة ويعاد النظر فيه بعد وضع الدستور الدائم على أساس نسبة سكان كل إمارة ووافقت عليه أبو ظبي وقطر ودبي في حين اشترطت البحرين موافقة جميع الامارات وكانت تعلم أنه من الصعب تحقيق ذلك .

٣ ـ التصويت في المجلس الأعلى :

نصت الاتفاقية بوجوب الإجماع في قرارات المجلس الأعلى مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى اتفاق حول المسائل المعروضة لتباين الآراء بين الأعضاء وبخاصة أن المجلس كان يتخذ كافة السلطات في جميع القضايا وحتى المسائل التفصيلية فالإجماع يجسد مبدأ المساواة للإمارات الصغيرة ويحميها من أي قرار ضار بمصالحها من الإمارات الكبيرة ، ولذلك لم تَعِدْ بوجوب الإجماع فقط، دائماً طالبت بجعله أساس التصويت ، ولحل هذا الخلاف اقترحت البحرين الاكتفاء بأغلبية ثلثي الأصوات في المسائل الجوهرية

وبالأغلبية للقرارات العادية، واقترحت البعثة السعودية ـ الكويتية صدور قرارات المجلس بالإجماع في المسائل الموضوعية فإن لم يتحقق يعاد النظر خلال شهر فإن أقره المجلس بأغلبية سبعة أصوات من التسعة نفذ والتزمت الأقلية .

٤ ـ مسألة التفرغ للمناصب الوزارية :

أثارت البحرين في المؤتمر الثالث للمجلس الأعلى مسألة وجوب التفرغ للمناصب الورارية فيما رأت بعض الإمارات في حالة اشتراط التفرغ بتطبيق ذلك على جميع المناصب بما فيها رئاسة الاتحاد ، واقترحت بعض الإمارات كحل وسط ألا يجمع إلا منصباً واحداً في إمارته مع التخلي عن غيره وعندما لم يتوصلوا إلى نتيجة ، اقترحت أبو ظبي التغاضي عن مبدأ التفرغ حالياً وحتى تتوافر الكفاءات اللازمة لإمكان شغل المناصب الاتحادية دون المساس بالماصب المحلية

٥ ـ العاصمة الاتحادية :

اقترحت البحرين وجوب اختيار إحدى المدن في الإمارات كعاصمة دائمه بدلاً من إنشاء مدينة جديدة اقتصاراً للوقت والنفقات وأن الاتحاد بحاجة للعاصمة الآن وليس في المستقبل في حين كانت بعض الإمارات ترغب العاصمة في أراضيها وعارضتها الإمارات الأخرى بحجة الازدواج بين السلطتين الاتحادية والمحلية واحتمال طغيان الأولى على الثانية وكان هناك اقتراح آخر بأن تكون العاصمة في منطقة تدعى « الكرامة » وتقع بين أبو ظبي ودبي وتمنحها الإمارتان لبناء العاصمة الاتحادية الجديدة عليها .

٦ ـ القوات المسلحة :

كانت هناك آراء بضرورة احتفاظ كل إمارة بقواتها المسلحة الخاصة إلى جانب تكوين القوات الاتحادية ، بينما أصرت بعض الإمارات على وجود قوات اتحادية فقط، واقترحت البعثة السعودية ـ الكويتية أن يكون للإمارات الحق في إنشاء قوات مسلحة خاصة بها وتكون قابلة لضمها للدفاع وجيش

الاتحاد عند البدء في تكوينه أي أن حق الاحتفاظ بالقوات المسلحة موقت لحين تكوين الجيش الاتحادي .

المواصلات :

اختلفت الآراء حول تبعية اختصاص المواصلات ، فاقترحت بعض الإمارات أن تبقى تحت الإدارة المحلية في حين فضل البعض الآخر أن تدخل ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية لأن بعض الإمارات كانت تعتمد على المطارات والموانيء في مصدر دخلها وكذلك رفضت بعض الإمارات إشراف الحكومة الإتحادية على الشؤون الاقتصادية والبريد .

٨ ـ المساهمة في الميزانية الاتحادية :

المساهمة في الميزانية الاتحادية كان الخلاف الأساسي والطريقة التي يتم بموجبها احتساب الحصص التي ستتحملها الإمارة ، فلجنة الميزانية اقترحت أن تكون نسبة ١٠٪ من إيراد نفط كل إمارة عضو في الاتحاد ولكن الرأي تغير في الاجتماع التالي لنواب الحكام في أبوظبي التي كلفت لجنة الميزانية في شهر اكتوبر ١٩٧٠ فقد أيدت بعض الامارات نسبة ١٠٪ في حين أيدت إمارات أخرى التفاوت في نسبة الإسهام في الميزانية الاتحادية تبعاً لدخل كل إمارة مع مراعاة عدد سكانها .

اتجاه البحرين وقطر إلى الاستقلال :

بعد انتهاء المحادثات التي جرت مع الوفد السعودي ـ الكويتي وردت أنباء إلى حكومة أبوظبي مفادها أن قطر والبحرين تفكران جديداً في الاستقلال وبعيداً عن الاتحاد في شهر مايو ١٩٧١ ، ويرجع ذلك لظهور الخلافات بين كل من البحرين وقطر من جهة وبين بقية الإمارات العربية حول موقع العاصمة والميزانية والتمثيل في المجلس الاتحادي، فقد قررت الإمارتان الاتجاه نحو الاستقلال، وتلك هي العوامل التي ساهمت في إفشال الاتحاد، إضافة إلى تخوف بريطانيا وبعض الدول المجاورة، من قيام دولة عربية اتحادية قوية في هذه المنطقة المهمة من الخليج العربي، وكانت تشجع ظهور أكثر من دولة(٣٦) .

ومع أن هذه الأخبار لم تصل بطريقة رسمية ، لكن زايد بن سلطان كان حريصاً على هـذا الاتحاد ممـا جعله يرسـل وفداً مكـوناً من الأستـاذ خليفة السويدي وعدنان الباجهجي إلى كل من قطر والبحرين ، لاستـطلاع الموقف وليتأكد من صحة هذه الأخبار ، وبرغم أن المسؤولين في البحرين وقطر أكدوا للوفد تمسكهم بالاتحاد فقد ظهر واضحاً تمسك كل منهم باشتراطاته، لا سيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الاتحـادية ونسبـة تمثيل كـل إمارة ، وحـاول وفد أبـو ظبي أن يستكشف إمكـانـات عقـد اجتمـاع للمجلس الأعلى لحكـام الإمارات، لكن الأشقاء في البحرين وقطر بينوا أنه ما لم تذلل الصعاب وتزال الخلافات في وجهـات النظر قبـل عقد مثـل هذا الاجتمـاع ، فالأفضـل عدم عقده[٣٧] .

قدم الوفد كل ما يمكن بذله في سبيل إنجاح المساعي وتحقيق الاتحاد ولكنه لم يتمكن من تقريب وجهات النظر فعاد إلى أبو ظبي وتم رفع تقرير عن هذه الاتصالات إلى زايد بن سلطان .

ولكن بعد عودة الوفد بمدة بسيطة أعلنت حكومتا البحرين وقطر لحكومة أبو ظبي عن عزمهما بتفضيل الاستقلال المنفرد ، وبذلك لم يكن أمـام حكام الإمارات سوى أن يجتمعوا ويعلنوا الاتحاد فيما بينهم .

وبنـاءً على ذلك اجتمـع حكام أبـو ظبي ودبي والشارقـة وعجمان وأم القوين والفجيرة ، وأعلنوا اتفاقهم في يوم الثامن عشر من يوليو عام ١٩٧١ على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعلنت البحرين يوم ١٤ أغسطس ١٩٧١ يوم استقلالها وفي أول سبتمبر ١٩٧١ أعلنت قطر عن استقلالها .

وقـال الدكتـور صلاح العقـاد في تناولـه لتلك الأوضاع نشـر في مجلة السياسة الدولية في عددها الصادر في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧١ جاء فيه :

إنـه كان واضحـاً منذ البـداية عـام ١٩٧٠ أن كـلا من البحـرين وقـطر تتجـه

نحو الاستقلال كدولة قائمة بذاتها عندما أظهرت إمارة البحرين اتجاهها الجديد حينما أنشأت مجلس الدولة في أوائل عام ١٩٧٠ ، يعد بمثابة نواة لمجلس الوزراء ، فقد خصصت دائرتين للخارجية والدفاع ، ولم تلبث لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، أن نشرت تقريرها الذي يؤكد إجماع سكان البحرين على عدم الانضمام إلى إيران ، والميل إلى إعلان الاستقلال الكامل أو الالتحاق باتحاد يضم إمارات الخليج العربي ، وقد اعترفت إيران بنتائج هذا التقرير وبذلك أصبح الباب مفتوحاً أمام حاكم البحرين للاختيار بين الاستقلال أو الانضمام للاتحاد ، وقد اختار الاستقلال الذي أعلن في ١٤ أغسطس(٣٨) .

وكذلك اتجهت قطر إلى إعلان الاستقلال ولم تنضم إلى اتحاد الإمارات العربية الذي اقتصر على الإمارات العربية الباقية ، وجاء ذلك على أثر إعلان أحمد بن علي حاكم قطر في شهر ابريل عام ١٩٧٠ عن دستور جديد لإمارته ينص في المادة الأولى منه على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وأنها عضو في اتحاد الإمارات العربية ، وقد استنتج البعض من العبارة الأخيرة التي وردت في الدستور بأنه تطمين لأولئك الذين قد يرون في إعلان استقلال قطر وسيادتها ما يوحي بقرب انفصالها عن اتحاد الإمارات العربية ، ورغم هذه العبارة المطمئنة تساءل البعض أيمكن التوفيق بين هذا الدستور العصري وانطلاقاته وبين التقيد بأحكام اتفاقية الاتحاد ودستوره المنتظر(٣٩) .

الاتحاد السداسي :

بعد إعلان إمارة البحرين وقطر عن استقلالهما اجتمع حكام الإمارات العربية الست وهم حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة وتباحثوا في أمر إنشاء اتحاد فيما بينهم بدبي في شهر يوليو عام ١٩٧١ وكللت الجهود بالنجاح في تكوين اتحاد بينهم .

من أهم الموضوعات التي درسها هذا المؤتمر تعديل الدستور الموقت

الذي وضع أصلاً ليلائم الاتحاد التساعي الذي لم يتحقق ، وليتناسب مع الصيغة الجديدة للاتحاد ، وفي الثامن عشر من يوليو ١٩٧٠ اتفق حكام الإمارات فيما بينهم على مسودة دستور موقت وشكلوا تجمعاً جديداً سمي بدولة « الإمارات العربية المتحدة » وقد كان وضع الدستور نفسه إنجازاً مهماً(٤٠) وقد تأخر توقيع إمارة رأس الخيمة الشقيقة على الدستور الموقت وانضمامها إلى اتحاد الإمارات بضعة أشهر وهذا ما جعله يبدأ بستة أعضاء وفي ختام المؤتمر صدر بيان جاء فيه ما يلي(٤١) :

« بعونه تعالى واستجابةً لرغبة شعبنا العربي فقد قررنا نحن حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة إقامة دولة اتحادية باسم الإمارات العربية المتحدة ، وقد تم في هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور الموقت للإمارات العربية المتحدة، وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم نرجو الله تعالى أن يكون هذا الاتحاد نواة اتحاد أشمل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور .

ونسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا لما فيه خير شعبنا ومنطقتنا وأمتنا العربية إنه سميع مجيب »

واتفق الحكام على اختيار زايد بن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، واختيار أبو ظبي كعاصمة موقتة لاتحاد الإمارات العربية المتحدة إلى حين بناء العاصمة الدائمة ، ومن التعديلات التي تم الاتفاق عليها في الدستور الموقت جعل التصويت على قرارات المجلس الأعلى بالأغلبية على أن يكون من ضمنها صوتاً أبو ظبي ودبي وتم التفاهم على توزيع الحقائب الوزارية الاتحادية بين الإمارات العربية على أساس احتفاظ أبو ظبي بوزارتي الداخلية والخارجية وتولي دبي شؤون وزارات المالية والاقتصاد والصناعة ولإنجاح الاتحاد استجاب الحكام للشروط التي تقدمت بها إحدى الإمارات لدخول الاتحاد الجديد ومن أهمها الحرية الاقتصادية

وحرية التصرف في شؤون الموانىء والجمارك وعدم التزام الإمارة بما قد يسنه الاتحاد مستقبلاً من تشريعات مقيدة في هذه الشؤون ثم قرروا تشكيل عدة لجان من مندوبين عن الإمارات الست الموقعة على الاتفاق الاتحادي لإعداد التشريعات الضرورية للاتحاد وأجهزته على أن تعرض عليهم في الاجتماع القادم في مدينة أبو ظبي استعداداً لإعلان قيام الدولة الجديدة رسمياً ، وتم بالفعل إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وبدأ العمل بدستورها الموقت اعتباراً من الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ وقبول الدولة الجديدة عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦ ، مع تحفظات على قبولها من السعودية واليمن الجنوبية[٤٢] .

وأكد البيان الرسمي الصادر عن قيام الدولة الجديدة بأنها قامت من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين ونصرة القضايا العربية والإسلامية ، وتمكين أواصر الصداقة بين جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وأشار البيان إلى إرسال وفود إلى الدول العربية والصديقة لشرح أهداف الدولة والحصول على دعمها وتأييدها في المحافل العربية والدولية وحتى خلال الشهور القليلة التي سبقت إعلان ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت العواصم العربية والأجنبية تحركاً سياسياً كبيراً قام به زايد بن سلطان نيابةً عن حكام الإمارات العربية ، ومن الطبيعي أن يواكب دولة الإمارات الجديدة إلغاء كافة المعاهدات والاتفاقيات الجائرة التي فرضتها بريطانيا ومن جانب واحد في القرن التاسع عشر وكانت الحكومة البريطانية في عهد المحافظين حريصة على إلغاء هذه المعاهدات واستبدالها بمعاهدة الصداقة والتعاون وبالتالي بدء صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دولة الإمارات الجديدة التي أصبحت الدولة رقم ١٣٢ في الأمم المتحدة[٤٣] .

وإن الاحتلال الإيراني للجزر العربية كان قد أحدث استياءً لدى الرأي العام العربي لأنه جاء قبل يومين اثنين من إعلان دولة الإمارات العربية مما أدى إلى إثارة مشاعر الحزن والأسى التي كادت تطغي على الاحتفال بالدولة الجديدة وبادرت العراق بقطع علاقاتها مع بريطانيا باعتبارها متواطئة مع إيران

كما أممت ليبيا شركات البترول البريطانية العاملة في أراضيها ، ولا يمكن تحميل المسؤولية لدولة الإمارات الجديدة لأن الاحتلال الإيراني جاء قبل قيام الدولة الجديدة ، فضلاً أنه حدث في ليلة سابقة لإعلان إلغاء المعاهدات مع بريطانيا ولذا فإن بريطانيا تتحمل المسؤولية الكاملة بحكم التزامات الحماية للإمارات أكثر مما هي مسؤولية الدولة الجديدة ، وإن توقيت الاحتلال الإيراني للجزر العربية على هذا النحو يؤكد حدوث تواطؤ بريطاني إيراني استهدفت منه بريطانيا عدم إحراج الدولة الناشئة وتحملها عنها نقمة الرأي العام العربي الرسمي والشعبي إضافة إلى أن رأس الخيمة التي احتلت جزرها ووقع العدوان الإيراني عليها لم تكن قد انضمت إلى دولة الإمارات العربية بعد كما أنها لم تتقدم بطلب رسمي للمساعدة من الدولة الجديدة ضد العدوان الإيراني ، وهناك مذكرة قدمها أبناء جزيرة طنب الكبرى وصقر القاسمي حاكم رأس الخيمة ، بعد عام من وقوع العدوان الإيراني إلى زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يعلنون فيها رفضهم للاحتلال الإيراني وتمسكهم بعروبتهم(٤٤) .

الاتحاد السباعي :

لم تمض على هذه الخطوات سوى بضعة أشهر حتى أُعلنت إمارة رأس الخيمة رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد ، وذلك في كتاب بعث به صقر بن محمد القاسمي إلى المجلس الأعلى بتاريخ الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٩٧١ وقد وافق المجلس الأعلى على انضمام الإمارة الشقيقة بالإجماع .

وهكذا تبرز المعالم الرئيسية للشكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تتمتع بالشخصية الدولية ، والسيادة الخارجية ، وتمارس الشؤون الداخلية المعهود إليها بمقتضى الدستور ، السيادة على جميع أراضي الإمارات العربية الأعضاء ، وتتألف هذه الدولة الاتحادية من إمارات أعضاء ، ذابت كياناتها الدولية المستقلة وصارت كيانات دستورية داخلية تمارس كل منها

داخـل أراضيها نـوعـاً من الاستقـلال والحكم الـذاتي في الشؤون الـداخليـة المعهودة إليها بمقتضى الدستور(٤٥) .

وبعد ظهور الدولة الجديدة في الكيـان الدولي بـدأت تمارس النشـاط الخـارجي وأخذت مكـانتها بين الـدول العربيـة تساهم في القضـايا العـربيـة المصيرية وتساند الحـركات التحـررية العـالمية ، وتتعـاون مع جميـع الدول المحبة للسلام ، وتقيم علاقات طيبة على أساس التبادل والاحترام والتعاون ، وذلـك بعدمـا كانت تحت السيـطرة الاستعماريـة زهاء قـرن ونصف وحطمت الستـار الحديـدي الذي فـرضته بـريطانيـا على علاقـاتها بـالعـالم الخـارجي والمجتمع الدولي ، ولكنها احتفظت بشخصيتها العربية التحررية .

ويصف الكاتب السوفييتي « درابيا نتزانـه » الاتحاد بصفـة التقدميـة من خلال قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بخرق الستار الحديدي الذي فرضته بريطانيا قائلاً(٤٦) :

« يمكن للاتحاد أيضاً أن يفتح الطريق أمام ظهور دولة الإمارات العربية على المسـرح الـدولي من خـلال تمـزيق الستـار الحـديـدي الـذي ضـربـه « الكولونياليون » المستعمرون البريـطانيون على مستعمـراتهم العربيـة ، وإن الاتصال مع الدول الأخرى يحرك الحياة السياسية في الإمارات ويساعدها على السير في الاتجاه السائد لحركة التحرر الوطنية في الشرق الأوسط .

واستطاعت دولة الإمارات العربيـة أن تقيم علاقـات دولية متـوازنة مـع جميع دول العالم بما فيها الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي مؤخراً .

العلاقة بين الاتحاد والإمارات الأعضاء :

التزم الدستور الموقت لدولة الإمارات العربية المتحدة بتحديد العلاقـة بين الاتحاد والإمارات الأعضاء بالأسلوب التقليـدي للدول الفيدراليـة بحصر اختصاصات الحكومة المركزية الاتحادية بأن تتولى الإمارات الأعضـاء جميع

السلطات التي لم يعهد بها في الدستور الاتحادي الموقت على أن يستهدف في كل إمارة بوجه خاص حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيها ، وإن توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والإمارات الأعضاء إنما يتفرع من كونه دولة مركبة لها سياستها الدولية تتألف من إمارات متعددة لكل منها سيادتها وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية تستقل بممارستها على أراضيها وسكانها خارج الإطار الذي ينفرد الاتحاد فيه بسلطاته ، والاتجاه في الإمارات هو دعم الاتحاد بمنحه سلطات حصرية ضخمة ثم المبادرة التي بدأتها أبو ظبي في ديسمبر ١٩٧٣ بدمج معظم أجهزتها المحلية مع ميزانياتها في الدولة الاتحادية ثم مبادرة إمارة أبو ظبي بتخصيص ٥٠٪ من الدخل السنوي لها للميزانية الاتحادية ، كما أصدر زايد بن سلطان بصفته حاكم أبو ظبي القانون رقم (١) لعام ١٩٧٤ بإلغاء مجلس وزراء أبو ظبي وتشكيل مجلس تنفيذي للسياسة الاتحادية(٤٧) وكان رئيس وزراء أبو ظبي وجه كتابا في ١٩٧٣/١٢/١١ تضمن الآتي(٤٨) :

(أ) التأييد الكامل للسياسة التي أعلنها زايد بن سلطان في افتتاح دور انعقاد المجلس الوطني الاستشاري لعام ١٩٧٣ والتي تهدف إلى دعم الكيان الاتحادي في الدولة .

(ب) التأكيد على أن هذا الدعم يتأتى عن طريق دمج بعض الأجهزة المحلية في البنيان الاتحادي للدولة تقوية للجهاز الحكومي الاتحادي ، وقد تبع استقالة مجلس الوزراء في أبو ظبي تشكيل المجلس التنفيذي للإمارة من رئيس ونائب رئيس واحدي عشرة دائرة هي :

(١) الدفاع .

(٢) المالية .

(٣) الأشغال .

(٤) بلدية العين والزراعة .

(٥) التنظيم والإدارة .

(٦) بلدية أبو ظبي وتخطيط المدن .

(٧) الماء والكهرباء .

(٨) المشتريات والإسكان .

(٩) دائرة التخطيط .

(١٠) الخدمات الاجتماعية .

(١١) دائرة النفط .

وبعد تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي نقلت أجهزة بكاملها من إمارة أبو ظبي إلى الحكومة الاتحادية وهي الوزارات التي اندمجت بالكامل ونقلت اعتماداتها من الميزانية العامة لأبو ظبي إلى الميزانية العامة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .

التكوين السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً ـ الدستور الاتحادي الموقت :

أكد الدستور الموقت أن الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك وأن شعب الإمارات جزء من الأمة العربية وأكد الدستور أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية ، واتضح من ذلك ارتباط الشعب في الإمارات بأمته العربية وبعقيدته الإسلامية ، وإن الاتحاد يستهدف بسياسته الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب (م/١٢) .

في المجال الداخلي أكد الدستور أن المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع وإن التعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم (م/١٤) ، وإن الأسرة هي أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يكفل القانون صيانتها وحمايتها (م/١٥) . ويعتبر العمل ركناً أساسياً من أركان تقدم المجمع ويناط بالدولة مسؤولية توفيره مع وضع التشريعات المناسبة لصيانة حقوق العمال وأرباب العمل (م/ ٢٠) .

أعلن الدستور في باب الحريات المساواة بين مواطني الاتحاد أمام القانون وحرم التمييز بسبب الأصل أو الوطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي (م/٢٥) ، وأكد الدستور على كفالة الحرية الشخصية لجميع المواطنين وتحريم القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون وتحريم تعريض المواطن للتعذيب أو الإهانة (م/٢٦) كما أكد

المبدأ الذي تعارفت عليه كل الشرائع الإنسانية والذي ينص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته (م/٢٨) وضمنت حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير (م/٣٠) وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات (م/٣٧) ومن المبادىء الدستورية التي يقررها استقلال القضاء وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم (م/٥٤) .

ثانياً ـ المؤسسات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة :

١ ـ المجلس الأعلى للاتحاد :

المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا ويتكون من حكام جميع الإمارات الأعضاء ولكل إمارة صوت واحد ، وحدد الدستور المؤقت اختصاصاته برسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء ، والتصديق على القوانين الاتحادية بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي ، التصديق على المراسيم والمعاهدات والاتفاقيات الدولة ، الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناءً على اقتراح رئيس الاتحاد ، الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها الدستور ، الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام ، أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو في القوانين الاتحادية(٤٩)

٢ ـ رئيس الاتحاد :

ينتخب من بين أعضاء المجلس الأعلى رئيس للاتحاد ونائب للرئيس ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب ومدة ولاية الرئيس ونائبه خمس سنوات ، وحدد الدستور الاختصاصات التي يمارسها رئيس الاتحاد ، يرأس المجلس الأعلى ويدير

مناقشاته ، يدعو المجلس الأعلى للاجتماع ويفض اجتماعاته وفقاً للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية ويجب دعوة المجلس متى طلب أحد أعضائه ، ويدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد كلما اقتضت الضرورة ذلك ، يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها ، يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى ، كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ، ويعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين ، يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الاتحاد والوزراء المختصين ، يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى وفي جميع العلاقات الدولية ، يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة(٥٠) .

٣ ـ مجلس الوزراء الاتحادي :

يتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور الموقت والقوانين الاتحادية ، ومن اختصاصات مجلس الوزراء ، متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج ، اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ، إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي ، إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة ، وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية ، الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو

الإمـارات ، الإشراف على تنفيـذ أحكام المحـاكم الاتحاديـة والمعـاهـدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحـاد ، تعيين وعزل المـوظفين الاتحاديين وفقاً لأحكام القانون ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم إصدار مراسيم بـذلك ، مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الاتحادية ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عموماً ، أية اختصاصات أخرى يخوله إياها القانون أو المجلس الأعلى في حدود الدستور(٥١) .

٤ ـ المجلس الوطني الاتحادي :

يتكون أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضواً تركت حرية اختيارهم للإمارات بحيث تختار كل إمارة ممثليها بالطريقة التي تراها مناسبةً ، وقد نص الدستور على أن يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا تقل مدتهـا عن ستة شهور تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر من كـل عام على أن هـذا لا يمنع دعوته للانعقاد في دورة غير عادية عند الضرورة ، ومن اختصاصاته ، تعرض عليه مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد ، لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ، ويناقش المجلس الوطني الاتحـادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها ، ينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية لـلاتحاد وفي مشـروع قـانون الحسـاب الختامي ، تتـولى الحكومـة إبـلاغ المجلس بـالمعـاهـدات والاتفـاقيات الـدولية التي تجـريها مـع الدول الأخـرى والمنظمـات الـدوليـة المختلفة مشفوعة بما يناسب من بيان ، للمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الاتحاد إلا إذا أبلغ مجلس الوزراء المجلس الوطني الاتحادي بأن مناقشة ذلك الموضوع مخالفة لمصالح الاتحاد العليا ، ويحضر رئيس أو الوزير المختص النقاش ، وللمجلس الوطني الاتحادي أن يعبر عن توصياته ويحدد الموضوعـات التي يناقشهـا وإذا لم يقر مجلس الـوزراء تلك التوصيـات أخطر المجلس الـوطني الاتحادي بـأسبـاب ذلك(٥٢) .

وبعد مضي خمسة عـشر عـاما على التجربة الاتحادية لدولة الإمـارات

العربية المتحدة أصبحت ركيزة الاتحاد قوية وصلبة وبعد أن توافـرت لها كـل الإمكانـات التي تجمع عناصر القوة ، واجهت التحديات الصعبة في السنوات الماضية وخـرجت منها منتصـرة وتجاوزت الكثيـر من السلبيات بـرغم بقاء بعضهـا ولكنها في الطريق إلى الزوال ولـم يبقى إلا الكيان الاتحادي الذي تتجه إليه آمال شعوب الوطن العربي لتحقيق الوحدة الشاملة من الخليج إلى المحيط .

وفي الختام بعض أقوال زايد .

« إن اتحاد الإمارات العربية كان أملاً عزيزاً في صدور أبناء المنطقة منذ زمن طويل وأحمد الله الذي وفق هـذا الجيل من أبنـاء المنطقـة لكي يجمعوا كلمتهم ويوحدوا إراداتهم وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة »[٥٣]

وعن المستقبل يقول زايد :

« المرحلة القادمة من عمر الاتحاد ستحتاج ولا شك إلى أسلوب جديد من العمل يدفع عملية الإنتاج والتنمية إلى الإمام وبالتالي لا بد من إعادة تقييم الجهاز الإداري بالدولة للتخلص من العقبـات التي تعترضـه ومن الإجراءات التي تحد من نشاطه حتى نضمن سلامة سيـر العمل بـالحكومـة والمؤسسات والدوائر الحكومية »[٥٤] .

هوامش ومراجع الفصل السادس

(١) د. حسين محمد البحارنة ـ المرجع السابق ص ٢٤ .
(٢) د. محمد غانم الريحي ـ البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي .
(٣) حربي محمد ـ الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ص ١٥٣ .
(٤) د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٣٧٢ .
(٥) د. حسين محمد البحارنة ـ المرجع السابق ص ٧ .
(٨) د. صلاح العقاد ـ المرجع السابق ص ٣٨٢ .
(٩) د. مصطفى عبد القادر النجار ـ دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ص ٢٧
(١٠) أمل الزياني ـ البحرين ص ٢١٩
(١١) د. مصطفى عبد القادر النجار ـ المرجع السابق ص ٣٨
(١٢) جان جان بيربي ـ المرجع السابق ص ٩١
(١٣) د مصطفى عبد القادر النجار ـ المرجع السابق ص ٣٩ .
(١٤) أمل الزياني ـ نفس المرجع السابق ص ٢٢٠ .
(١٥) أمل الزياني ـ نفس المرجع السابق ص ٢٢٠ .
(١٦) محمد رفاعي ـ المرجع السابق ص ٣٥٠ .
(١٧) د. سيد نوفل ـ المرجع السابق ص ٣٣٦ .
(١٨) د. مصطفى عبد القادر النجار ـ المرجع السابق ص ٤٠ .
(١٩) د. وحيد رأفت ـ دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات في الخليج العربي ص ٣ .
(٢٠) اتفاقية دبي الثنائية في ١٨ فبراير ١٩٦٨ بين إمارتي دبي وأبو ظبي .
(٢١) د. عادل طبطبائي ـ النظام الاتحادي في الإمارات العربية ص ٣٩ .
(٢٢) د. عادل طبطبائي ـ نفس المرجع ص ٤٠ .
(٢٣) د. ناجي صادق شراب ـ المرجع السابق ص ٩٠ .
(٢٤) إبراهيم خلف العبيدي ـ الحركة الوطنية في البحرين ص ٨٩ .
(٢٥) اتفاق اتحاد الإمارات العربية ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .
(٢٦) د. عادل طبطبائي ـ المرجع السابق ص ٤٣ .
(٢٧) د. عادل طبطبائي ـ نفس المرجع ص ٤٥ .
(٢٨) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ص ٣٦٩ .
(٢٩) د . جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص ٣٧٠ .
(٣٠) د. عادل طبطبائي ـ المرجع السابق ص ٤٥ .
(٣١) د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص ٣٧٠ .

(٣٢) جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٩ .
(٣٣) جريدة الاتحاد الصادرة في أبو ظبي بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٩
(٣٤) د. وحيد رأفت ـ المرجع السابق ص ١٢٥
(٣٥) د. عادل طبطبائي ـ المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٥٤ .
(٣٦) د. محمود الدواد ـ الخليج العربي والعمل العربي المشترك ص ١٧٦
(٣٧) مكتب الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي في عامين ص ٦ .
(٣٨) د صلاح العقاد ـ مجلة السياسة الدولية الصادرة في أكتوبر عام ١٩٧١
(٣٩) د. وحيد رأفت ـ المرجع السابق ص ١٦
(٤٠) كلود موريس ـ صقر الصحراء ص ١٠٠
(٤١) إعلان دبي الصادر عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٨/٧/١٩٧١ .
(٤٢) د. عادل طبطبائي ـ المرجع السابق ص ٦٨
(٤٣) د جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص ٤٠١
(٤٤) د جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص ٤٠٢
(٤٥) د السيد محمد إبراهيم ـ أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ص ٥١
(٤٦) حربي محمد ـ المرجع السابق ص ١٥٥
(٤٧) د محمد فتوح محمد عثمان ـ رئيس الدولة في النظام الفيدرالي ص ٢٦٣
(٤٨) د محمد فتوح محمد عثمان ـ نفس المرجع ص ٢٦٣
(٤٩) الجريدة الرسمية ـ السنة الأولى ـ العدد الأول ص ١٠ ـ الدستور المؤقت مادة (٤٧) .
(٥٠) الجريدة الرسمية ـ السنة الأولى ـ العدد الأول ص ١٢ ـ ١٣ مادة ٥٤ .
(٥١) الدستور المؤقت مادة (٦٠)
(٥٢) الدستور المؤقت ـ المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ .
(٥٣) زايد بن سلطان ـ القيادة ص ٥٨ .
(٥٤) زايد بن سلطان ـ نفس المرجع ص ١١٣ .

الخاتمة

إن المواضيع التي دارت في هذه الدراسة توضح أهم الأدوار والأحداث التي مرت في تاريخ الإمارات العربية ، ابتداءً من الأطماع الاستعمارية الأوروبية في الخليج العربي عامة والإمارات العربية خاصة ، إلى الهيمنة والسيطرة الاستعمارية البرتغالية ثم البريطانية ، التي بقيت مسيطرة على الإمارات العربية أكثر من قرن ونصف ، وجعلت هذه الدولة الفتية تعاني من شتى أنواع التأخر عن الركب الحضاري سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية ، ورغم أن الاستعمار كان يستغل هذا البلد فلم يفكر في يوم من الأيام بتقديم خدمات إنسانية أو النهوض بالشعب إلى المكان اللائق ، بل العكس من ذلك حيث فرض المعاهدات الجائرة على إمارات الخليج العربي .

وأخيراً جاء القرار البريطاني بعد تفكير ودراسة عميقة يقضي بالانسحاب من شرق السويس ومن منطقة الخليج العربي ، بعدما عرفت الحكومة البريطانية أن مصلحتها تتطلب ذلك ، وإن هذا القرار أدى إلى ظهور أربع دول مستقلة في منطقة الخليج العربي ، فيها دولة اتحادية تشمل سبع إمارات في دولة واحدة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ، أما الدولتان الأخريان فهما البحرين وقطر ، فقد فضلتا الاستقلال التام عن الانضمام لهذا الاتحاد أما الدولة الرابعة فهي سلطنة عمان ، وانضمت هذه الدول الأربع إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية وأخذت طريقها في المجتمع الدولي .

ولو أن الجهود التي بذلت لقيام اتحاد يشمل جميع إمارات الخليج العربي لم تنجح ، فإن صيغة التعاون بين تلك الدول الأربع إضافةً إلى الكويت والسعودية ، باتت تشكل حجراً أساسياً في سياستها نحو إيجاد صيغة مشتركة للتعاون فيما بينها ، ومن هذا المنطلق ظهرت عدة مشروعات مثل السوق الخليجية المشتركة ، وكالة أنباء الخليج، والتعاون في المجال الثقافي والتربوي والاعلامي ، وما إلى ذلك من المشروعات المشتركة التي تخدم شعب هذه المنطقة ، وحالياً هناك صيغة جديدة وهي « مجلس التعاون الخليجي » ، ونتمنى أن يحقق هذا المجلس طموحات الشعب العربي في تحقيق التقارب إن لم تكن وحدة شاملة .

إن موضوع الإمارات العربية يحتاج إلى دراسات أعمق وأكثر وإن المجال مفتوح أمام الباحثين لهذا الموضوع الكبير أكثر وسوف نحاول القيام ببعض الدراسات في هذا المجال بإذن الله عز وجل .

مدينة البحر

٢٧/٤/١٩٨٧ م

المـراجع

القسم الأول من المراجع باللغة العربية

أولاً ـ وثائق رسمية منشورة :

من وثائق اتحاد الإمارات العربية وتشمل ما يلي :

(١) اتفاقية « سميح » الثنائية في ١٨ فبراير ١٩٦٨ بين إمارتي أبو ظبي ودبي .

(٢) اتفاقية حكام إمارات الخليج العربي التسع في ٢٥ فباريز ١٩٦٨ .

(٣) مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لعام ٦٨ ـ ١٩٦٩ .

(٤) مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الاتحادي لعام ٦٨ ـ ١٩٦٩ .

(٥) المقترحات السعودية ـ الكويتية بشأن مشاكل الاتحاد .

(٦) المشروع النهائي للدستور المؤقت لاتحاد الإمارات العربية .

(٧) الدستور الموقت لدولة الإمارات العربية المتحدة .

(٨) إعلان الاتفاق الصادر بين حكام الإمارات الستة في ١٨/٧/١٩٧١ .

(٩) الجريدة الرسمية ـ السنة الأولى ـ العدد الأول .

ثانياً ـ المؤلفات :

١ ـ أحمد خليل عطوي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ نشأتها وتطورها ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ١٩٨١ .

٢ ـ أرنولد ـ ت . ويلسون (لفتنانت كولونيل) ـ تاريخ عمان ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٨١ .

٣ ـ السيد محمد إبراهيم (دكتور) أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ مركز الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي ١٩٧٥ .
٤ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمه (دكتور) تاريخ شرقي الجزيرة العربية ـ منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت ١٩٦٥ .
٥ ـ الكس فاسيليف ـ بترول الخليج والقضية العربية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهره ١٩٧٨
٦ ـ أمل إبراهيم الزياني ـ البحرين من سنة ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ـ رسالة ماجستير ـ مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ـ بيروت ١٩٧٢
٧ ـ إبراهيم خلف العبيدي ـ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١ ـ بغداد ١٩٧٦
٨ ـ بدر الدين عباس الخصوصي (دكتور) دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ـ دات السلاسل ـ الكويت ١٩٨٤
٩ ـ جمال زكريا قاسم (دكتور) دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ١٩٨٥
١٠ ـ جمال زكريا قاسم (دكتور) الخليج العربي ـ دراسة تاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ـ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٣
١١ ـ جمال زكريا قاسم (دكتور) الخليج العربي ـ دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٤ .
١٢ ـ ج . بي ـ كيلي ـ الحدود الشرقية للجزيرة العربية ـ تعريب خيري حماد ـ بيروت ١٩٧١
١٣ ـ جون ـ ب ـ كيلي ـ بريطانيا والخليج ـ جزئين ـ ترجمة محمد أمين عبد الله . وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٧٩
١٤ ـ جان جاك بيربي ـ الخليج العربي ـ ترجمة نجدة هاجر وسعيد العز ـ المكتب التجاري ـ بيروت ١٩٥٩ .
١٥ ـ ج ـ ج ـ لوريمر ـ ـ دليل الخليج ترجمة وطباعة ديوان حاكم قطر ـ القسم التاريخي ـ مطابع العروبة ـ الدوحة ١٩٦٧ .

١٦ ـ ج ـ فورستر سادلير (كابتن) ـ رحلة عبر الجزيرة العربية ـ سعود بن غانم الجمران العجمي (الناشر) الكويت ١٩٨٣ .
١٧ ـ جورج لونز وسكي ـ البترول والدولة ـ منشورات المكتب التجاري ـ بيروت ١٩٦١ .
١٨ ـ حسين محمد البحارنة (دكتور) ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ إصدار شركة التنمية والتطوير بيروت ـ ١٩٧٣ .
١٩ ـ حمدي تمام ـ زايد بن سلطان ـ القائد والمسيرة ـ طباعة شركة داي نيبون ليمتد طوكيو ـ الناشر حمدي تمام محمد ـ أبو ظبي ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨١ .
٢٠ ـ حميد بن سلطان بن حميد الشامسي ـ نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار ـ دار الفكر الجديد ـ أبو ظبي ١٩٨٦ .
٢١ ـ حسين بن علي الوحيدي النحنجي ـ تاريخ لنجه ـ حاضرة العربي على الساحل الشرقي للخليج ـ حقوق النشر للمؤلف ـ دبي ١٩٨٥ .
٢٢ ـ حميد بن محمد بن رزيق ـ الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين ـ وزارة التراث القومي والثقافة مسقط ١٩٧٧ .
٢٣ ـ حربي محمد ـ الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ـ بغداد ١٩٧٤ .
٢٤ ـ خالد العزي (دكتور) ـ الخليج العربي في ماضيه وحاضره ـ مطبعة الجاحظ بغداد ١٩٧٢ .
٢٥ ـ دار الهلال ـ تقدم بلادنا العربية ـ أبو ظبي ـ القاهرة ١٩٦٧ .
٢٦ ـ رودولف سعيد روث ـ سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ـ ترجمة وطباعة منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ البصرة ١٩٨٣ .
٢٧ ـ رابطة الاجتماعيين ـ الخليج العربي في مواجهة التحديات ـ الكويت ١٩٧٥ .
٢٨ ـ روبرت جيران لاندن ـ عمان ـ وزارة التراث القومي والثقافة مسقط ١٩٦٦ .

٢٩ ـ زايد بن سلطان آل نهيان ـ القيادة ـ المؤسسة العربية الأوروبية للإعلام المملكة المتحدة لندن ١٩٨١ .

٣٠ ـ سالم حمود شامس السيابي ـ عمان عبر التاريخ ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٨٢ .

٣٢ ـ سالمة بنت سعيد بن سلطان « بنت سلطان مسقط وزنجبار » ـ مذكرات أميرة عربية ـ ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ـ ١٩٨٣ .

٣٢ ـ سرحان بن سعيد الأزكري العماني ـ تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ـ تحقيق عبد المجيد حسيب القيسي ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٨٠ .

٣٣ ـ سليم اللوزي ـ رصاصتان في الخليج ـ منشورات الحوادث ـ بيروت ١٩٧١ .

٣٤ ـ سليم طه التكريتي ـ المقاومة العربية في الخليج العربي ـ وزارة الثقافة والاعلام بغداد ١٩٨٢ .

٣٥ ـ سيد نوفل (دكتور) ـ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ـ إمارات ساحل عمان ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٣٦ ـ شاكر خصباك (دكتور) ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧٧ .

٣٧ ـ صبري فارس الهيتي (دكتور) ـ الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ـ وزارة الثقافة والفنون ـ بغداد ١٩٧٨ .

٣٨ ـ صالح محمد العابد ـ دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ ـ ١٨٢٠ ـ جامعة بغداد ـ بغداد ١٩٧٦ .

٣٩ ـ صلاح العقاد (دكتور) ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ مكتبة الأنجلو ـ مصرية القاهرة ١٩٥٦ .

٤٠ ـ صلاح العقاد (دكتور) ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ مكتبة الأنجلو ـ مصرية ـ القاهرة ١٩٧٤ .

٤١ ـ علي نعمة الحلو ـ الأهواز ـ عربستان ـ بغداد ١٩٦٧ .
٤٢ ـ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ـ بريطانيا والمشيخات الساحل العماني ـ (رسالة ماجيستير غير منشورة) القاهرة ١٩٧٧ .
٤٣ ـ عبد الله بن خلفان بن قيصر ـ سيرة الإمام ناصر بن مرشد ـ تحقيق المخطوطة من قبل عبد المجيد حسيب القيسي ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٧٧
٤٤ ـ عادل رضا ـ عمان والخليج وقضايا ومناقشات ـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٩ .
٤٥ ـ عادل الطبطبائي (دكتور) ـ النظام الاتحادي في الإمارات العربية ـ دراسة مقارنة ـ مطبعة القاهرة الجديدة القاهرة ١٩٧٨ .
٤٦ ـ عبد الفتاح سعيد عاشور (دكتور) ـ تاريخ أهل عمان ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٨٠
٤٧ ـ عائشة السيار ـ دولة اليعاربة ـ وزارة الاعلام والثقافة ـ الإمارات العربية المتحدة ـ بيروت ١٩٧٥ .
٤٨ ـ فؤاد سعيد العابد (دكتور) ـ سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ دات السلاسل ـ الكويت ١٩٨١ .
٤٩ ـ فؤاد سعيد العابد (دكتور) سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ ـ ١٩١٤ ـ الجزء الثاني ـ ذات السلاسل ـ الكويت ١٩٨٤ .
٥٠ ـ كلود موريس ـ صقر الصحراء ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ أبو ظبي ١٩٧٥ .
٥١ ـ محمد فتوح محمد عثمان (دكتور) ـ رئيس الدولة في النظام الفيدرالي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ .
٥٢ ـ مانع سعيد العتيبة ـ إقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً ـ مطابع التجارة والصناعة بيروت ١٩٧٣ .
٥٣ ـ مانع سعيد العتيبة (دكتور) ـ البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ـ دار القبس ـ الكويت ١٩٧٧ .

٥٤ ـ محمد عزيز شكري (دكتور) ـ مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ـ دمشق ١٩٧٢ .

٥٥ ـ محمد رشيد الفيل (دكتور) ـ الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ـ رابطة الاجتماعيين ـ الكويت ١٩٧٤

٥٦ ـ محمد رفاعي ـ الجامعة العربية وقضايا التحرر ـ حقوق الطبع للمؤلف ـ القاهرة ١٩٧٢

٥٧ ـ محمد علي الداود (دكتور)ـ الخليج العربي والعلاقات الدولية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٦٠

٥٨ ـ محمد علي الداود (دكتور) ـ الخليج العربي والعمل العربي المشترك ـ مشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ بغداد ١٩٨٠

٥٩ ـ محمد متولي (دكتور) ـ حوض الخليج العربي ـ الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٧٢

٦٠ ـ محمد طه أبو العلا (دكتور) ـ جغرافية شبه جزيرة العرب ـ الكويت ١٩٧٢

٦١ ـ محمد عدنان مراد ـ صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ـ دار دمشق ـ دمشق ١٩٨٤

٦٢ ـ محمد غانم الرميحي (دكتور) ـ البحرين وقضايا التغير السياسي والاجتماعي ـ مؤسسة الوحدة ـ الكويت ١٩٧٥

٦٣ ـ محمد غانم الرميحي (دكتور) ـ البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ـ مؤسسة الوحدة ـ الكويت ١٩٧٦ .

٦٤ ـ محمد مرسي عبد الله (دكتور) ـ إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ـ المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٨٧

٦٥ ـ محمد مرسي عبد الله (دكتور) دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ـ دار القلم ـ الكويت ـ ١٩٨١

٦٦ ـ محمود النجار ـ الثورة في إيران واحتمالات الخطر في الخليج ـ دار السمير للنشر والتوزيع بيروت ـ ١٩٨٠

٦٧ ـ مصطفى عبد القادر النجار (دكتور) دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ١٩٧٨ .
٦٨ ـ مصطفى عقيل الخطيب ـ التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ ـ ١٦٧٣ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨١ .
٦٩ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ دولة البحرين ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ .
٧٠ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة (بحوث ومناقشات) بيروت ١٩٨١ .
٧١ ـ مركز الوثائق والدراسات ـ أبو ظبي في عامين ـ الديوان الأميري ـ أبو ظبي ١٩٦٨
٧٢ ـ مركز الوثائق والدراسات دولة الإمارات العربية المتحدة ـ (دراسة تاريخية ووثائق) أبو ظبي ١٩٧٢
٧٣ ـ ناجي صادق شراب (دكتور) ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة في السياسة والحكم ـ مؤسسة الاتحاد ـ أبو ظبي ١٩٨٣ .
٧٤ ـ ناجي صادق شراب (دكتور) ـ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ دار الكاتب الجامعي ـ العين ١٩٨٧
٧٥ ـ هداية سلطان السالم ـ أوراق من دفاتر مسافرة في الخليج العربي ـ مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت
٧٦ ـ وحيد رأفت (دكتور) ـ دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي ـ القاهرة ١٩٧١ .
٧٧ ـ وندل فيلبس ـ تاريخ عمان ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ١٩٨١ .
٧٨ ـ وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ـ حصاد ـ ندوة الدراسات العمانية ـ عشرة أجزاء (البحوث والدراسات التي قدمت إلى الندوة) مسقط ١٩٨٠ .
٧٩ ـ وزارة الإعلام والثقافة في الإمارات العربية ـ كتاب الإمارات السنوي لعام ١٩٧٣ ـ أبو ظبي ١٩٧٣ .

ثالثاً ـ الدوريات والجرائد اليومية :

١ ـ روز ماري سعيد زحلان (دكتورة) ـ النزاع حول الجزر العربية في الخليج ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ـ العدد السادس ـ السنة الثانية ـ ابريل ١٩٧٦

٢ ـ صلاح العقاد (دكتور) ـ اتحاد إمارات الخليج ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٣٦ ـ المجلد السابع ـ أكتوبر ـ ١٩٧١

٣ ـ صلاح العقاد (دكتور) ـ التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات ـ مجلة السياسة الدولية العدد ـ ٤٠ ـ ابريل ١٩٧٥

٤ ـ محمد رشيد الفيل (دكتور)ـ مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٨ ـ اكتوبر ١٩٧٦

٥ ـ مصطفى عبد القادر النجار (دكتور) ـ بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ـ العدد الثامن لعام ١٩٧٧

٦ ـ مجلة العربي ـ العدد ـ ١١٩ ـ استطلاع عن الجزر العربية ـ الصادر في أكتوبر عام ١٩٦٨

٨ ـ جريدة الاتحاد (الحكومية) الصادرة في أبو ظبي بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣٠

٩ ـ جريدة الاتحاد (الحكومية) الصادرة في أبو ظبي بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٦

المحتويات

في هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على :

الفصل الأول : الاستعمار الأوروبي في الخليج العربي

الفصل الثاني : التكوين السياسي للإمارات العربية

الفصل الثالث : الإمارات العربية والصراع مع الاستعمار البريطاني

الفصل الرابع : الإمارات العربية من اتفاقية السلام العامة 1820 حتى الانسحاب البريطاني

الفصل الخامس : الإمارات العربية وعلاقاتها مع إيران والسعودية

الفصل السادس : قيام دولة الإمارات العربية المتحدة



المؤلف في سطور

- ✪ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
- ✪ يعمل في جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا .
- ✪ حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية
- ✪ من مواليد أبو ظبي 1950
- ✪ عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مديراً للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979-1984 ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ثم عمل في جامعة الكويت ، ويعمل حاليا في جامعة روتردام الإسلامية في هولندا منذ عام 2000 ورئيس تحرير سلسلة دراسات روتردام الإسلامية وعضو في الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن.

صدر له أكثر من اثنى عشر كتابا وأك من أربعين بحثا معظمها في الخليج ال والدراسات العربية والإسلامية.